قاسيون

العدد 408
السبت 13 حزيران 2009
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.117.466) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



● عدسة قاسيون

الشرود في مستقبل مجهول.. ربما بانتظار وعود الحكومة بمكافحة البطالة وأشباهها..

الافتتاحية

استنتاجات بين حدثين...

حدثان في الأسبوع المنصرم سيطبعان المنطقة بطابعهما لفترة طويلة من الزمن.. الانتخابات النيابية اللبنانية التي جرت يوم الأحد في ٦/٧، والانتخابات الرئاسية الإيرانية التي جرت مع صدور هذا العدد من قاسيون في ٦/١٢..

فنتائج الانتخابات اللبنانية لها دلالات عميقة، أما مجرى التحضير للانتخابات الإيرانية فيحمل بحد ذاته دلالات ذات أهمية قصوى..

إن التحليل الأولي لنتائج الانتخابات اللبنانية يفضي إلى الاستنتاجات الأساسية التالية:

إن النظام السياسي الطائفي اللبناني، وبمختلف أشكال الانتخابات الناتجة عنه، لا يمكن إلا أن يكون حامياً للأحزاب الطائفية.. ومختلف أشكال المعارضة له، إذا لم تمس جوهره، لا يمكن أن تنتصر عليه... حتى المعارضة بجزء هام منها والتي تتبرأ من هذا النظام لم تستطع أن تستفيد، وأن تثمّر النهوض الشعبي الوطني العام بعد تموز ٢٠٠٦. مع أنها حسب الأرقام النهائية، حصلت على أكثر من نصف أصوات الناخبين، ولكنها بالمقابل، حصلت على أقل من نصف مقاعد المجلس النيابي، والعكس بالعكس.

إن معارضة هذا النظام السياسي دون برنامج اجتماعي- اقتصادي جذري وواضح المعالم، حتى لو كانت نبرة البرنامج الوطني عالية جداً، لا يمكن أن تحشد القوى الكفيلة بمواجهة هذا النظام المتفسخ.. فماذا يعني أن يشارك أكثر من ٥٠٪ بقليل من الناخبين اللبنانيين فقط في الانتخابات رغم حدة الصراع وعمق الفرز واتساع التجييش إلى درجة غير مسبوقة؟ يعني أن نصف الناخبين اللبنانيين تقريباً، لا يرون أنفسهم معنيين بهذه الانتخابات، لأن البرامج التي جرى خوض الصراع على أساسها لم تمس مطالبهم الحيوية اليومية.

أن القوى الداعمة لليمين اللبناني، الإقليمية والعالمية، لم يسقط بيدها بعد هزيمتي تموز ٢٠٠٦ وأيار ٢٠٠٨، وهي تسعى لاستعادة المبادرة، ليس فقط لبنانياً، وإنما أيضاً إقليمياً، وهي ستسعى جهدها لتطوير هجومها وتثمير نتائج الانتخابات اللبنانية سياسياً على المستوى الإقليمي..

أما مجرى الحملة الانتخابية الرئاسية الإيرانية، فيلفت الانتباه إلى الأمور التالية:

أن الصراع بين المرشحين الأساسيين كان حاداً جداً، وبرزت القضايا الاقتصادية- الاجتماعية كأحد المحاور الأساسية للحملة.

تحولت الحملة إلى مناسبة لفتح ملفات قديمة وجديدة لها علاقة بالفساد وصرف النفوذ في جهاز الدولة إلى مصالح شخصية، ومست هذه الاتهامات شخصيات بارزة جداً ما زالت تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية الإيرانية..

وترافقت هذه الحملة مع إشارات اتهمت هذه الشخصيات باللين فيما يخص السياسة الإيرانية العامة المتعلقة بالملف النووي وبالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا جرى ربط بين هذين الملفين؛ ملف الفساد وملف السياسة الخارجية، يتبين أن المتهمين بالفساد هم أنفسهم المتهمون باللين، مما يؤكد المقولة القديمة: إن بوابات عبور العدوان الخارجي هي مراكز الفساد الكبرى، والأمر كذلك في إيران، فهذا يعني أن المعركة الوطنية والاجتماعية- الاقتصادية قد تشابكت تشابكاً لا ينفصم، وأصبح الحل الناجح لإحداهما يتطلب الحل الناجح للأخرى حتماً..

وبغض النظر عن نتائج الانتخابات الإيرانية التي لن تعلن إلاّ بعد صدور هذا العدد، فإن منحى الصراع في هذه الحملة الانتخابية، سيفرض نفسه على كل التطور اللاحق في إيران وعلى مجرى الصراع السياسي الجاري فيها لفترة طويلة من الزمن..

إن كل الأحداث القريبة والبعيدة تؤكد أن مصير القضية الوطنية لا يمكن أن يحل بنجاح إلاّ ببرامج اقتصادية- اجتماعية جذرية، منحازة لمصالح الأكثرية الساحقة من الجماهير الشعبية، ضد قوى الفساد والنهب التي أصبحت عبئاً، ليس على التطور الاقتصادي- الاجتماعي للبلاد فقط، وإنما تشكّل خطراً على القضية الوطنية نفسها..

إن التحديات التي أفرزتها الانتخابات اللبنانية والمناخ الذي خلقته الانتخابات الإيرانية يضع بلادنا أمام استحقاقات يجب التفكير والتمحيص فيها، فالثابت الآن أن الدور الإقليمي لسورية لا يمكن أن يضمنه إلاّ قواها الذاتية، وهذه القوى لا يمكن إلاّ أن يكون حاملها الاقتصادي- الاجتماعي داخلياً.. أي أن النموذج الذي يمكن أن يكون تعبيراً عن هذا الحامل **يتطلب نمواً عالياً وعدالةً اجتماعيةً عميقة**، وبذلك تتحول سورية إلى مركز للإشعاع المستمر المستدام على المنطقة بكاملها، ولن تؤثر في دورها آنذاك التقلبات المختلفة في المناخ الإقليمي الذي سيتسمر هكذا إلى أن تتكشف كل الآثار العظمى للأزمة الرأسمالية العالمية في الأفق الزمني المتوسط المنظور.. إن تحقيق هذا الأمر يتطلب مراجعةً سريعةً وشاملةً للسياسات الاقتصادية- الاجتماعية المتبعة واستبدالها جذرياً بتلك السياسات التي تؤمن كرامة الوطن والمواطن..

■■

حين لا تنفع المذّكرات..

طالب رئيس مجلس الوزراء، خلال جلسة مجلس الوزراء المنعقدة يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٦/١٠، اللجنة الاقتصادية في المجلس، بإجراء عملية تقييم شاملة لبرامج الخطة الخمسية العاشرة، وبيان ما تمَّ تنفيذه وإنجازه منها في كافة القطاعات، وموافاة المجلس بمذكرة تحليلية حول نتائج عملية التقييم والمقترحات المتعلقة بها.. وشدَّد على ضرورة إيلاء جميع الـوزارات الاهتمام بمتابعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية المعتمدة في الخطة، وفق مبدأ الأهمية والأولوية التنموية..

وعلى الرغم مما يمكن أن يقف خلف هذه المبادرة من نوايا طيبة، فإن الوقائع الموجودة على الأرض وفي الواقع العملي، تنفي الحاجة إلى إجراء كل هذه الدراسات، وتقديم كل تلك المذكرات، فما تحقق من الخطة لا يكاد يُلحظ، اللهم إلا في بعض القضايا التي لا تعني المواطن بقليل أو بكثير، وبمجرد خروج أي من هؤلاء الوزراء من أبراجهم العاجية، أي خارج المكاتب المكيفة، ومعايشتهم لما يعانيه المواطن يومياً من صعوبات الحياة، ومعاينة ما يعانيه الإنتاج الوطني في القطاعين الزراعي والصناعي من صعوبات جمة، سيجعلهم يقفون موقفا محرجا أمام رئيس الحكومة، لأن ما من أخبار طيبة قد يحملونها له، علما أنه أدرى بمعظمها!!

ما وصلت إليه حال الاقتصاد السوري في ظل السياسات الاقتصادية المتبعة، وفي ظل الهنات والفجوات الكبيرة في الخطة الخمسية العاشرة، التي زاد من اتساعها جهابذة الفريق الاقتصادي، أصبحت أكبر من كل المذكرات والمقترحات الترقيعية، وبات ضرورياً المبادرة إلى خطة إنقاذية للخطة الخمسية التي كانت قاصرة أصلاً...

■■

لبنانية «إسرائيلية» تقترع في قلب بيروت

فيما أكدت معطيات الانتخابات اللبنانية التي جرت مؤخراً لجوء قوى الموالاة، بدعم من بعض الدول العربية، لتمويل استقدام عشرات آلاف المهاجرين اللبنانيين بهدف واحد يتمثل في التصويت لمرشحي ١٤ آذار، ومن ثم المغادرة، أكد موقع المنار أن فصيلة الضابطة الإدارية في قوى الأمن الداخلي اللبناني أوقفت الأربعاء (٢٠٠٩/٦/١٠) الشقيقتين جوزيفين وجورجيت موسى أثناء مغادرتهما مطار بيروت بعدما تم العثور بحوزتهما على جوازات سفر إسرائيلية.

وبعد التحقيق الأولي مع المدعوتين جوزيفين سبعة وستون عاماً، وجورجيت تسعة وستون عاماً، تبين أنهما دخلتا لبنان بجوازات سفر لبنانية قبل فترة قصيرة على بدء الانتخابات النيابية، وأن جورجيت التي تحمل بطاقة الهوية اللبنانية اقترعت في إحدى دوائر بيروت، أما جوزيفين التي تحمل إلى جانب جوازي سفرها اللبناني والإسرائيلي جواز سفر أمريكي فنفت مشاركتها في الانتخابات.

وبعد انتهاء التحقيق الأولي في حرم المطار، أمر مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر بإحالة الموقوفتين إلى جهاز فرع المعلومات لاستكمال التحقيقات لا سيما أنَ جوازي سفرهما الإسرائيليين يثبتان أنهما ما تزالان تعيشان داخل فلسطين المحتلة.

وعلى صعيد الملف القضائي في قضية المعتقلين بتهمة التعامل والتخابر مع العدو الصهيوني فقد ادعى القاضي صقر على أكبر شبكة تعامل أحيلت له من المديرية العامة للأمن العام مؤلفة من عشرة أشخاص بينهم خمسة موقوفين أحدهم المصري محمد سيد رضوان وفوزي وسعيد ويوسف وإيلي العلم الذين أقدموا «مع واحد من المدعى عليهم غيابياً على بث الدسائس مع العدو وإعطائه معلومات عن مناطق وأماكن مدنية وعسكرية وشخصيات سياسية في حزب الله بهدف تسهيل أعماله العدوانية وفوز قواته».

وبحسب نص الادعاء فان الموقوفين فوزي وسعيد العلم أقدما بطلب من استخبارات العدو على مراقبة مكان إقامة، وتحركات قيادات في المولاة اللبنانية وتحديداً من مسيحيي ١٤ آذار بحيث يكون أي استهداف مطلوب ومنفذ بأياد إسرائيلية لهم يبعد التهمة عن الكيان الإسرائيلي ولاسيما في فترة الانتخابات المشحونة طائفيا وسياسيا. وتشمل بعض التهم، الموجهة لعشرات الموقوفين بتهمة التخابر مع العدو والتجسس لمصالحته، تهريب المخدرات لداخل الكيان الإسرائيلي.

■■

حزمة قرارات حكومية متأخرة لمحافظة الحسكة

وغياب قضية الإحصاء الاستثنائي (1962) والحلول الاستراتيجية!

◄ إعداد: إبراهيم نمر

توافدت إلى محافظة الحسكة في السنوات الأخيرة وفود حكومية عديدة لدراسة متطلبات المحافظة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وكان آخرها زيارة اللجنة الوزارية في الشهر الماضي، والتي صدرت على أثرها جملة قرارات من مجلس الوزراء تتعلق بالعديد من جوانب الواقع الاقتصادي الاجتماعي في المحافظة.
ولدى الوقوف على هذه القرارات، يمكن القول إنها تشكل متطلبات الحد الأدنى التي تفصح عن إلمام واسع بواقع المحافظة المنكوبة بكل معنى الكلمة، رغم تجاهل إحدى أهم القضايا الحساسة فيها وهي الإحصاء الاستثنائي.

وسنستعرض فيما يلي تلك القرارات التي تمَّ إجمالها في سبع نقاط:

النقاط السبع بعد سبع عجاف

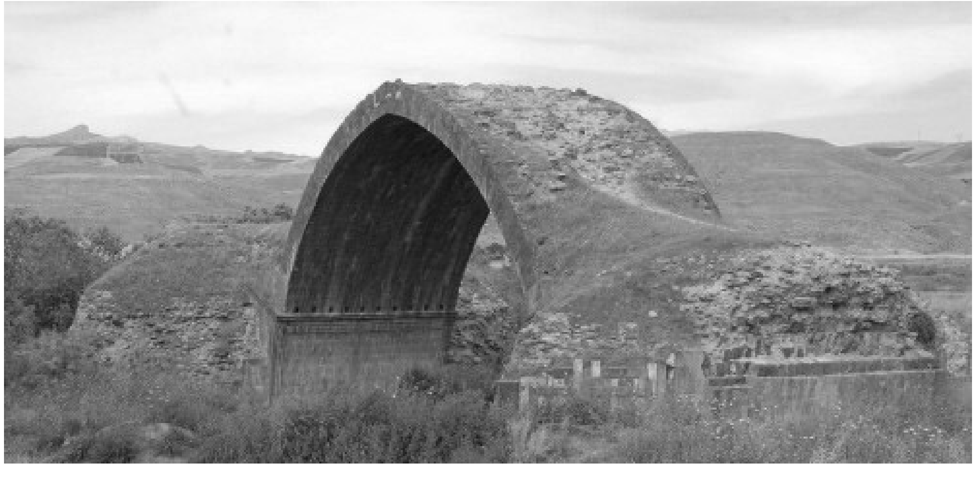
لأهمية القرارات الوزارية سوف نستعرِضها كاملة.. ومن ثم نناقش بعضها..

أولاً: في الحلول العاجلة:

- منح مساعدة غذائية عاجلة للأسر المتضررة في محافظة الحسكة كل شهرين، على شكل سلة غذائية مكونة من الطحين والبرغل والعدس والسكر والشاي والزيت أو السمن النباتي، على أن تكون المساعدة دائمة مادامت الظروف قائمة، وتكليف هيئة تخطيط الدولة بتجهيز الأعداد المطلوبة من السلال الغذائية، بحيث يتم توزيع هذه المساعدات وإيصالها إلى الإخوة المواطنين بإشراف محافظ الحسكة مباشرةً.
- تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين بإعداد الصك اللازم لإحداث صندوق للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية التي تواجه الإنتاج الزراعي، وتكليفها أيضاً بالتنسيق مع هيئة الاستثمار السورية بإعداد الصك القانوني اللازم لإعفاء المشاريع الاستثمارية المشمولة بقوانين الاستثمار، والتي تقام في المنطقة الشرقية (دير الزور–الحسكة–الرقة)، من الضرائب والرسوم ولمدة عشر سنوات، وذلك لجذب الاستثمارات إلى هذه المنطقة بهدف تنميتها.
- تكليف وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والاتحاد العام للفلاحين بإعداد الصك القانوني اللازم لجدولة ديون الفلاحين في محافظة الحسكة (سبع سنوات للقروض المستجرة على الزراعات المروية، وعشر سنوات للقروض المستجرة على الزراعات البعلية).
- تكليف السيد وزير المالية، بالتنسيق مع حاكم مصرف سورية المركزي، لإعداد القرار اللازم لإعادة النظر بموضوع تطبيق نظام رسملة فوائد قروض المصرف الزراعي التعاوني، واعتماد نظام التقسيط في الدفع.

ثانياً: في المجال الزراعي:

- الموافقة على تأمين رأسمال بحدود ٢ مليون ليرة سورية على الأقل في كل قرية متضررة، لتنفيذ مشروع تمكين المرأة الريفية من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- تكليف وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة الإدارة المحلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، لإجراء مسح ريفي سريع للأسر المهاجرة من محافظة الحسكة إلى المحافظات الأخرى، للوقوف على مكان توطنها الحالي، وأوضاعها المعيشية، ومستلزمات عودتها إلى المحافظة.
- تكليف وزارة الزراعة بمنح الموافقة اللازمة للمصرف الزراعي التعاوني لتمويل واضعي اليد على أراضي أملاك الدولة، وذلك وفق الشروط التي تضعها لهذه الغاية.



- الموافقة على إعفاء الفلاحين الذين يستثمرون مساحات من أراضي أملاك الدولة البعلية، في محافظة الحسكة، من الأجور العقدية، وأجور المثل المترتبة عليهم للموسم ٢٠٠٨–٢٠٠٩، بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٢٠ لعام ١٩٦٣، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم/٢٨٠ ت/ لعام ١٩٦٣، وتكليف وزارة الزراعة بتنفيذ ذلك.
- الموافقة لوزارة الزراعة على استمرار تقديم المقنن العلفي للمربين في المحافظة، وفق الأسس المعتمدة لدى المؤسسة العامة للأعلاف.

ثالثاً: في مجال الري والمياه

- تكليف وزارة الري بمتابعة إنجاز اعتمادية تحديث دراسة محطة الضخ على نهر دجلة، ومشروع تغذية نهر الخابور من مياه نهر دجلة، ودفتر الشروط اللازم للإعلان عن تنفيذ مراحل هذا المشروع، وذلك بالتنسيق مع هيئة تخطيط الدولة، لتأمين التمويل اللازم من الصندوق الكويتي والصناديق العربية الأخرى.
- الموافقة على تسوية الآبار المخالفة والمستثمرة في محافظة الحسكة، والبالغة حسب إحصائيات عام ٢٠٠٨//٩٧٣٣ بئراً، بحيث لا تتم تسوية أكثر من بئر واحدة لكل عائلة.
- الموافقة على السماح بحفر آبار مياه الشرب وفق خطة يعتمدها محافظ الحسكة بعد التنسيق مع وزارة الإسكان والتعمير وطبقاً لأحكام التشريع المائي.
- الموافقة على معاملة الآبار الواقعة في زمام شبكات الري الحكومية، والتي كانت محفورة قبل إنشاء هذه الشبكات، معاملة الآبار المرخصة في المحافظة وليس اعتبارها آباراً مساعدة لحين تأمين مصدر مائي لشبكات الري الحكومي.

رابعاً: في مجال التعليم:

بالنسبة لطلب توفير الكادر التعليمي الكافي للمدارس، وموضوع تثبيت الوكلاء القائمين على رأس عملهم، وفي ضوء المقترحات التي قدمها السيد وزير التربية والمتضمنة إمكانية تثبيت الوكلاء من حملة الشهادة الثانوية، فيمكن دراسة إمكانية قبولهم في كليات التربية قسم معلم صف، شريطة ألا تقل خدمة الوكيل عن ٥٠٠ يوم، وألا يزيد عمره على ٣٥ سنة، وألا يقل معدل نجاحه في الشهادة الثانوية العامة عن ٥٠ بالمائة، دون النظر إلى عام الحصول على الشهادة، فقد تقرر تكليف وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي لتقديم ورقة عمل مشتركة لعرضها على مجلس الوزراء، تتضمن الآليات اللازمة لتأمين الكادر التعليمي على المستوى المتوسط والبعيد المدى.

خامساً: في مجال الإدارة المحلية:

- اعتبار الموضوع المتعلق باستبدال المدارس الطينية متحققاً، على اعتبار أن العقود المتعلقة بذلك تنفذ حالياً، وفق خطة واعتمادات وزارة الإدارة المحلية المرصودة لذلك.
- الموافقة لوزارة الإدارة المحلية على تقديم الدعم المالي اللازم لإنجاز البنى التحتية للمنطقة الصناعية (الصرف الصحي، الأرصفة، الإنارة، صيانة المرافق العامة) في كل من القامشلي والحسكة.
- تكليف وزارة الإدارة المحلية بتشكيل لجنة فنية لدراسة وضع الآليات والسيارات العائدة لمديرية الخدمات الفنية، ورفع المقترحات اللازمة لشراء الآليات الهندسية والخدمية والسيارات الحقلية الجديدة بدلاً منها، لتنفيذ خطة العمل المقررة لأعمال الصيانة والخدمات العامة، وذلك في ضوء نتيجة الدراسة.
- الموافقة على تأمين الاعتمادات اللازمة لتأمين مياه الشرب للقرى العطشى (حفر آبار، تأمين صهاريج) بالتنسيق بين وزارة الإدارة المحلية ووزارة الإسكان والتعمير، على أن يتم توفير الاعتمادات من الاعتمادات المرصودة في موازنة وزارة الإسكان والتعمير لهذا الغرض.
- تكليف وزارة الإدارة المحلية بالتنسيق مع الجهات المعنية بتقديم التسهيلات لتطبيق القانون ٤٩ المتعلق بالمناطق الحدودية، وذلك بغية تسهيل حركة البناء والاستثمارات.

سادساً: في مجال الصحة:

تشكيل لجنة برئاسة معاون وزير الصحة، وعدد من الفنيين المعنيين، لزيارة جميع المشافي والمراكز الصحية التابعة للمحافظة، لتحديد الاحتياجات اللازمة لها، والمعالجة الفورية لمشاكلها، وتأمين سيارات الإسعاف، وإحداث قسم للمعالجات السرطانية، وتأمين الأجهزة الصحية اللازمة (رنين مغناطيسي، أجهزة تنفس اصطناعي... الخ) من الإمكانيات المتوفرة لدى الوزارة حالياً.

سابعاً: فيما يتعلق بالبوابات الحدودية والمنطقة الحرة:

- تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة (المؤسسة العامة للمناطق الحرة) بمتابعة بناء المقاسم المخصصة في منطقة اليعربية وفق المهل القانونية المحددة.
- تكليف وزارة الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع هيئة الاستثمار السورية بالترويج للاستثمار في المنطقة الحرة باليعربية.
- ولأهمية الإسراع بتنفيذ مشروع نهر دجلة، قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة من وزيري المالية والري ورئيس هيئة تخطيط الدولة، تتولى مهمة بحث سبل وآلية تأمين التمويل اللازم للبدء بهذا المشروع التنموي والاستراتيجي من مصادر محلية أو خارجية.

تمكين المواطن أهم من السلة الغذائية!

نستغرب اكتفاء المجلس بهذه النقاط السبع الواردة رغم أهميتها، ونذكِّره أن هناك أكثر من مائتي ألف من مواطني محافظة الحسكة محرومون من حق الجنسية، بموجب نتائج الإحصاء الاستثنائي ١٩٦٢، وللتذكير أيضاً هؤلاء «الأجانب» السوريون، مجردون من حقوقهم الإنسانية كافة، الطبيعية منها والمدنية: حق الهوية السورية، حق خدمة العلم، حق الملكية، حق الانتخاب والترشح، حق السفر، حق تسجيل عقد الزواج.. وحقوق أخرى عديدة من الصعب حصرها، لكن الأخطر بالتأكيد هو ملكية الأرض، وكذلك الحقوق القانونية لصكوك الزواج التي تمنع الأجنبي من تسجيل زواجه في السجلات العامة للدولة، وهنا تبدأ مأساة الأسر «الأجنبية»، ورحلتها الطويلة بحثاً عن أية ورقة أو وثيقة رسمية تثبت نسب أطفالها لها، وهناك الآلاف من الأطفال «الأجانب» اليوم، الذين لا إثبات لديهم بنسبهم لآبائهم وعائلاتهم.

فهل هناك ما هو أخطر من أن يكون المرء عديم الجنسية، لا انتماء لديه؟ ومن له المصلحة في استمرار هذه الجريمة؟ إنها العقوبة الجماعية التي طالت عشرات الآلاف من المواطنين منذ قرابة نصف قرن.
لاشك أن ما اتُخذ من قرارات على درجة عالية من الأهمية، وينتظر الشروع بتنفيذها في أسرع وقت، ولكن من يريد تصحيح الأوضاع الاقتصادية والتنموية وغيرها في محافظة الحسكة، ومساعدتها على النهوض، عليه الوقوف أولاً عند مشكلة أجانب تلك المحافظة، ووضع حد نهائي وبلا رجعة لنتائج الإحصاء الاستثنائي عام ١٩٦٢.

من محافظة الخبز والنفط إلى خيمة بالية

إذا كانت الحكومة تريد حقاً إيجاد الحلول المناسبة ووقف هجرة أبناء محافظة الحسكة، عليها التفكير جدياً بالمشاريع التي تساعد أبناء المحافظة في البقاء في قراهم ومزارعهم، ومن هنا نقول: إن ما يحتاجه أبناء المحافظة ليس سلة غذائية كل شهرين، إنما تصحيح الأخطاء المتراكمة خلال السنوات الماضية، وعلى رأسها تثبيت ملكية الأرض.
وهنا نتساءل: لماذا لا يهاجر الملاكون من أراضيهم؟ إن هجرة أبناء محافظة الحسكة الفقراء لأراضيهم ليست بسبب مواسم الجفاف فقط، إنما لأسباب أخرى كثيرة، لعل أهمها أن حيازاتهم للأرض عبارة عن ملكيات صغيرة لا تسد الجوع (أراضي انتفاع، أملاك دولة، وضع يد.. أو غيرها)، أما الملاكون الكبار فهم قابعون في قراهم، وما فقدوه من مواسم ومزروعات بعلية في سنوات الجفاف، تم تعويضه بالمواسم المروية (مياه الآبار)، أما الفلاح فعليه أن يضع يده على خده ويندب حظه العاثر، لأنه لا يملك الحق في ملكية الأرض، وبالتالي لا يحق له البحث عن حلول أخرى تجعله يستفيد من الأرض (حفر الآبار مثلاً)، والحل الوحيد هنا هو الهجرة التي تكون في أغلب الأحيان إلى العاصمة، وإذا حالفه الحظ سيجد غرفة في أحد أحياء «أحزمة الفقر» الملتفة على خاصرة دمشق، أما إذا فشل فسينضم إلى عشائر (النَوَر) تحت خيمة رثة تمت حياكتها من بقايا الملابس القديمة!!

ما تحتاجه المحافظة حقاً

القرارات المتخذة إذاً في قسم منها هي قرارات إسعافية، تخفف من وطأة الواقع المأساوي آنياً، وهذا جيد مرحلياً، لكن المطلوب هو التركيز على تنفيذ تلك البنود ذات الطابع الاستراتيجي كجر مياه دجلة مثلاً، والمطلوب أكثر هو خطة تنموية شاملة ومتكاملة لهذه المنطقة التي تعاني من الإهمال، يقوم بإعدادها ذوو الكفاءات والخبرة، والفعاليات المجتمعية من أبناء المحافظة بالتنسيق مع الجهات الوصائية، وهذا يتطلب:

- **إلغاء ديون الفلاحين، وخصوصاً أصحاب الحيازات الصغيرة، والموافقة على تبديل المشاريع المائية التي تعمل بالديزل بمشاريع تعمل بالطاقة الكهربائية، وتقديم التسهيلات لذلك.**
- **بناء معامل ومصانع ومشاريع عمل، تكون أولوية التوظيف فيها لأبناء المحافظة، فالمواد الخام متوفرة، وكذلك الأيدي العاملة الماهرة.**
- **توسيع شبكة الكليات الجامعية لتشمل جميع الفروع والاختصاصات.**
- **تطوير شبكة الطرق كماً ونوعاً.**
- **الاهتمام بالبنى التحتية، وخصوصاً في أحزمة الفقر، والقرى النائية (جنوب الرد مثلاً).**
- **حل مشكلة الإحصاء الاستثنائي الجائر.**
- **ربط المحافظات الشرقية مع العاصمة بالقطار السريع.**
- **تنمية الثروة الحيوانية من حيث العدد، والنوع، فهذه الثروة باتت مهددة بالانقراض.**

■■

الدعاوى العمالية في دير الزور..

العمال بين الحقوق المهضومة وميزان العدالة المائل؟!

◄ زهير مشعان

تعرضت حقوق العمال في السنوات الأخيرة، لكثير من التعديات والتراجعات عن المكاسب، بسبب السياسة التي يطبقها الفريق الاقتصادي، والقوانين التي تصدر بين الحين والآخر، فيما يخصُّ قطاع الدولة، والقطاع الخاص، وخاصة من وزارة العمل. وكل هذه القرارت تأتي ضد مصلحة العمال والاقتصاد، وضدّ مصلحة الشعب والوطن؟!

والدعاوى العمالية التي تعدّ بالمئات، أحد أهم جوانب الهضم والغبن لحقوق العمال. فبعضها اكتسب الدرجة القطعية ولم يُنفذ من وزارة العمل والحكومة ككل، وبعضها مضى عليه سنوات من المماطلة في القضاء العمالي والإداري، وكثير منها وقعت في مفارقات عجيبة غريبة، كأن يحكم القاضي نفسه، في القضية نفسها، حكمين متناقضين!! وكل الشكاوى في المؤتمرات العمالية، والمذكرات والبرقيات المرفوعة للجهات المسؤولة يجري تجاهلها.

ومنذ اكتشاف النفط الذي كانت تستثمره (وطنياً) الشركة السورية للنفط، ثم شركتا الفرات ودير الزور فيما بعد، ودخول الشركات الأجنبية (توتال وبكتن وشل وشلمبرجير والنفط القطرية) حدثت خلافات كثيرة وكبيرة بين العمال والشركات حول العديد من الحقوق، فتكدست أروقة المحاكم بالدعاوى المدنية، ولكون الشركات الأجنبية تخضع في علاقاتها مع عمالها لقانون العمل ٩١ لعام ١٩٥٩، فقد نفذ قسم قليل من الأحكام القضائية، والقسم الأكبر لم ينفذ، وحتى لا تدفع هذه الشركات المبالغ الكبيرة، تدخلت الحكومة للحدّ من الدعاوى، وأخرجتها من سلطة القضاء العادي، وأحالتها إلى القضاء الإداري بالقانون ٧٧ لعام ٢٠٠٢ الذي نص في مادته الأولى على ما يلي: «مع عدم الإخلال بالنصوص الواردة في عقود التنقيب عن النفط وتنميته وإنتاجه، والمصدقة بنصوص تشريعية، يعتبر القضاء الإداري هو المرجع المختص دون غيره بالنظر بالمنازعات الناشئة عن عقود العمل أو عقود الإشغال التي تبرمها الشركات العاملة المشكلة بموجب تلك العقود) وبناءً على ذلك أحيلت الدعاوى المقامة بمواجهة شركة الفرات للنفط، وهي شركة وطنية، إلى القضاء الإداري لأنها تعمل مع شركة شل الأجنبية بموجب عقد مصدَّق بنص تشريعي، كما استقدمت شركات أجنبية أخرى للعمل مع الشركة السورية للنفط في مجال النفط والغاز، كشركة كونوكو للغاز، وبعقد مصدق بنص تشريعي، وأصبحت كل المنازعات من اختصاص القضاء الإداري.

قد نسلِّم بذلك، لكن أن تحال دعاوى عمالية إلى القضاء الإداري في دمشق مع شركات تعمل في النفط بعقود غير مصدقة بنص تشريعي، وهو ما حدث في محاكم استئناف العمل في دير الزور في الفترة الأخيرة، فهذا أولاً مخالف للقانون ولرأي وزارة العدل، وثانياً يدخل العمال في متاهات وتكاليف باهظة، ويكلفهم الكثير من العناء في السفر إلى دمشق، وتوكيل المحامين للحصول على حقوقهم، ناهيك عن الفترة الزمنية الطويلة للتقاضي مع وجود آلاف القضايا أمام المحاكم الإدارية، والتي تحتاج لسنوات طويلة قبل فصلها نظراً للواقع العدلي الموجود حالياً، وما جرى هو مخالفة للقانون، ومؤكد أنه ليس لمصلحة العمال، فمن يكون وراء ذلك؟!

ونضيف هنا أيضاً أن القانون أعطى السيد المحامي العام بدير الزور «حقّ الطعن» في ذلك، وفي تنفيذ هذا الطعن يستفيد العمال في دير الزور، وهم شريحة مهمة ومنتجة من أبناء الوطن، ينعكس رفع الظلم عنها وإعطاؤها حقوقها على الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل إيجابي، وخاصةً في هذا الوقت الذي يعاني فيه معظم أبناء الوطن، ومنهم هؤلاء العمال من الغلاء، وانخفاض المستوى المعيشي، إلى درجة أن نسبة كبيرة منهم قد أصبحت تحت خطّ الفقر، بسبب السياسة التي يتبعها الطاقم الاقتصادي!!

■■

مداخلات وفود المحافظات للاجتماع الوطني الثامن:

علينا الاستعداد لملاقاة الآفاق المفتوحة.. فليس لدينا وقت نُضَيِّعهُ

تتابع قاسيون تغطيتها لوقائع الاجتماع الوطني الثامن للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، الذي تم عقده في الثاني والعشرين من أيار/ ٢٠٠٩، وننشر فيما يلي بعض مداخلات المنظمات التي ألقيت في الاجتماع، على أن نتابع نشر ما تبقى من وثائق ومداخلات في الأعداد القادمة..



وفد دمشق:

وضع أفق زمني لعملية الحوار لتوحيد الحزب

أيتها الرفيقات أيها الرفاق..

يتقدم وفد دمشق بأحرّ التحيات الرفاقية إلى مندوبي الاجتماع الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين، متمنياً لهذا الاجتماع كلّ النجاح في تحقيق أهدافه باتجاه استعادة الدور الوظيفي الحقيقي لحزب شيوعي سوري قلباً وقالباً، يأخذ مكانته في صلب الحياة السياسية والشعبية في البلاد، أي ذاك الحزب الطليعي الذي تلتف الجماهير حوله، لأنه يمثل ويخدم مصالحها الطبقية ويعبر عن مواقفها الوطنية.

أيها الرفاق والأصدقاء..

من خلال المناقشات الجارية في صفوف شيوعيي العاصمة، ارتأينا التأكيد على النقاط التالية أمام هذا الاجتماع الذي مطلوب منه أن يشكل نقلة نوعية باتجاه الهدف المنشود والمذكور أعلاه:

١ - إننا إذ نعلن موافقتنا على الخط العام، سياسياً و تنظيمياً، الذي نسير عليه، ولاسيما طرح الثلاثية المتلازمة والمتكاملة (رؤية.خطاب.ممارسة)، إلا أننا نرى أن السعي لتثبيتها يطرح التساؤلات دائماً عن شقها الثالث، أي «الممارسة»، أي جملة الفعاليات والأنشطة والأشكال النضالية التي تترجم الرؤية والخطاب على أرض الواقع وبشكل ملموس أمام الجماهير، ولاسيما في ظل المشاكل الاقتصادية - الاجتماعية المستعصية التي تعاني منها من جراء فرض النهج الليبرالي على حياتها ومعيشتها. ونحن نرى أن تعزيز الممارسة مرتبط بالدرجة الأولى بنشر الفكر والخط وتوسيع التنظيم الحامل له، وبالتالي توسيع مرتكزاته الاجتماعية.

٢ - في موضوعة الحوار والوحدة، نؤكد على النقاط التالية:

أ - ضرورة تزمين الحوار، أي وضع أفق زمني لعملية الحوار التي يفترض بها أن تنجز التحضير لعملية الوحدة مع صياغة مرتكزاتها من ناحية المرجعية والأهداف.

ب - ضرورة توثيق الحوار وعلانيته، أي نشر مجرياته ومحاضره بغية إطلاع الشيوعيين (على امتداد الوطن) عليها لتثبيت جديتها والمراحل التي قطعتها واحتمالات تحقق الوحدة المطلوبة.

ت - وبالتالي ضرورة توسيع الحوار ليشمل أكبر عدد ممكن من الشيوعيين وجماهيرهم على امتداد الوطن، بما يعزز الاتجاه الصحيح المطلوب لعملية الوحدة، أي أن تكون «من تحت إلى فوق»، مع بقاء استعادة الدور الوظيفي الناظم الأكبر لهذه العملية.

٣ - نحن نتفق مع الاتجاه العام للتعديلات التنظيمية المقترحة لما لها من دور أساسي باتجاه بلورة التنظيم وتخديمه بما يفتح آفاقاً جديدة أمام تعزيز الممارسة العملية التي تعد أحد مكونات استعادة الدور الوظيفي المطلوب.

٤ - إذ نشيد بالدور الذي تلعبه جريدة «قاسيون» التي وضعت نفسها تحت تصرف الشيوعيين السوريين لتكون ناطقة باسمهم وممثلة لمصالح العمال والفلاحين وجماهير الكادحين في سورية، نرى أنها تحولت إلى «منظم جماعي» يخدم الأهداف الموضوعة، وإن كانت في كل الأحوال تحتاج للتطوير لمواكبة حجم ومصادر المنافسة على صياغة الوعي الاجتماعي والتحكم به من جانب الأعداء الطبقيين. ولكن تبقى المهمة الآن في تعزيز الاستفادة من هذا المنظم، لتعميم أدوات عمل المنظمين الفرديين.

تقبلوا منا مجدداً أطيب التحيات الرفاقية..

عاشت الشيوعية..

عاش الحزب الشيوعي السوري الواحد الموحد الذي يحظى باحترام الجماهير..

وفد حلب:

يجب الاتفاق على آليات إنـجاز وحدة الشيوعيين من «تحت» !

أيتها الرفيقات.. أيها الرفاق

باسم وفد حلب نهنئُكم بانعقاد اجتماعنا الوطني الثامن لوحدة الشيوعيين السوريين، متمنين لاجتماعنا هذا النجاحَ باتخاذ القرارات المناسبة التي ستدفعُ عملَنا خطوات إلى الأمام.

..السؤالُ الذي يلحُ علينا اليومَ: أين نحنُ الآن؟ أين نجحنا؟ وأين أخفقنا؟

إن وفدَ حلب، وبعد استقرائه لمسيرتنا الماضية يرى:

١- نجحت اللجنةُ الوطنيةُ بقطع أشواط ليست بالقليلة في تلمس الدور الوظيفي الحقيقي للحزب الشيوعي فأعادت ثقةَ جزء هام من الجماهير بالحركة الشيوعية، وأعادت الألقَ للقب الشيوعي، ورفعت الروحَ النضاليةَ لدى الشيوعيين. فلم تكن اللجنةُ الوطنيةُ عبئاً على أي تحالف أو قوةً هامشيةً في المجتمع، بل تحولت إلى رافعة للقوى السياسية والحياة السياسية السورية. فتحولت -أو كادت- إلى محطة جذب لخيرة عناصر المجتمع

٢- نجحت اللجنةُ الوطنيةُ بتحقيق وحدات عديدة بين الشيوعيين السوريين في مواقعَ قاعدية وكادرية مختلفة، وفي مختلف المحافظات. ونفذت لجانُ المحافظات شعارَ الوحدة من تحت إلى فوق بمهارة. وحققت نجاحات هامة، وإن كانت غيرَ كافية حتى الآن، وينتظرُنا عملٌ كثيرٌ وكبيرٌ على هذا الصعيد.

٣- لم يتقدم السعيُ للوحدة من تحت بالشكل المطلوب في العامِ الفائت، ونعتقد أن السببَ في ذلك الموقفُ اللينُ والطري لمجلس اللجنة الوطنية ورئاستها، التي قدمت بعضَ التنازلات في لجنة الحوار المركزية مع «فصيل النور»، فلم توفق بفرض الشفافية الكاملة على كامل مجريات الحوار، ولم توفق بضبط التزمين، وإن نجحت بالتوثيق. ووفق المعلومات التي لدينا فإن لجانَ الحوار المختصة والمنبثقة عن لجنة الحوار المركزية لم تنجز عملها حتى الآن. بل إن لجنةً منها لم تجتمع إلى الآن. الأمر الذي يعني أن البعضَ نجح في مشاغلتنا بالحوار من فوق، ونجح في استهلاك جزء من وقتنا وجهدنا، والأهمُ من ذلك أنه نجحَ في وضع العراقيل أمامَ إستراتيجيتنا بتحقيق الوحدة من تحت إلى فوق، فأوهمَ رفاقَه أنه صادقٌ وجديٌ في سعيه للوحدة، مستفيداً من إخلاصنا لقضية الوحدة.

٤- نرى أنه على هذا الاجتماع التوقف أمام تعاطي الفصائل الشيوعية، الموجودة بحكم الأمر الواقع، مع مبادرتنا في الاجتماع الوطني السابع. فكما تعلمون، فقد تم تجاهلُ هذه المبادرة من كلا الفصيلين. كلٌ بطريقته: فصيل «صوت الشعب» تجاهل مطلق... «فصيل النور» تجاهل كامل عبرِ محاولته الالتفافَ عليها بتشكيل لجان لا همَ لمعظمها سوى تمييع وتأريض المبادرة، وكسب الوقت دون جدوى.

بناء على ما تقدم:

فإن وفدَ محافظة حلب يطالبُ اجتماعنَا الوطنيَ الثامنَ هذا بما يلي:

١- سحب البند الأول من مبادرتنا التي أقرها الاجتماعُ الوطنيُ السابع، بأننا مستعدونَ للانضمام إلى أي فصيل يقبلنا جميعاً، مع تجميد فصل العقوبات حتى أول مؤتمر موحد، وذلك بسبب التجاهل الكامل من كلا الفصيلين لهذه المبادرة، الجدية جداً، والعملية جداً. أو يمكن تعديل هذا البند على الشكل التالي: يقررُ الاجتماعُ الوطنيُ الثامن، ويبدي استعداده لقبول انضمام جميع أعضاء أي فصيل، أو كلا الفصيلين معاً، دون استثناء أي رفيق منهم إلى اللجنة الوطنية، ويتعهدُ الاجتماعُ بعدم اتخاذ أية عقوبة حزبية بحق أي رفيق من هذين الفصيلين قبلَ انعقاد المؤتمر التوحيدي الأول.

٢- إعادة النظر الجدي بعمل لجنة الحوار المركزية مع «فصيل النور» بسبب عدم احترام فصيل النور لها، خاصةً وأنهم قد اتخذوا قراراً من جانبهم فقط بإيقاف عمل لجان التنسيق في المحافظات دون تشاور معنا.

٣- إعادة النظر الجدي بعمل لجان الحوار المختصة المنبثقة عن لجنة الحوار المركزية، والتي لم يحترم «فصيل النور» إنجازَ عملِ بعضها في الوقت المحدد، هذا الوقت الذي مُددَ عدةَ مرات دون جدوى. ونطالبُ بفتح صحيفة قاسيون للمناقشة العلنية لما تم إنجازُه من حوار.. وعليه، فإن على اجتماعنا أن يتوقفَ بكل روح المسؤولية أمامَ فشل لجنة الحوارِ المركزية، واللجان المختصة المنبثقة عنها وأن يقيّمَ هذه التجربة.

٤- إعادة مركز ثقل عملنا إلى القواعد الحزبية.. إلى تحقيق الوحدة من تحت، من أجل التقدم أكثرِ فأكثر نحو الوحدة الصوانية المنشودة. دعونا نقيمُ وحدتَنا من تحت، وإذا كنتم مصرينَ على التدخل، وعلى استمرار عمل لجنة الحوار المركزية، فإن ما سنقبلُه منكم هو فقط أن تقدموا لنا اقتراحاتَكم الملموسة على أساس إنجاز الوحدة من تحت.

إن وفد حلب يقترحُ في هذا المجال مشروعَ قرار يُلزم ممثلي اللجنة الوطنية في لجنة الحوار المركزية، بمناقشة وإقرار نقطة واحدة فقط مع «فصيل النور»، وهي: الاتفاقُ على آليات إنجاز وحدة الشيوعيين السوريين من تحت.

نرجو من اجتماعنا هذا إقرارَ مشروع القرار هذا.

أيتها الرفيقات ..أيها الرفاق

إن وفدَ حلب يعتزُ كلَّ الاعتزاز بعضويته في اللجنة الوطنية، كما يعتزُ بعضويته في هذا الاجتماع النضالي للشيوعيين، ويرى أن هذا الاعتزاز يبقى كلاماً ما لم نصدقه بالفعل على أرض الواقع. ووفدُ حلب يؤكدُ على التفافه حول السياسة الصحيحة والجريئة التي يرسمها مجلسُ اللجنة الوطنية، وهو إذ ينبه على ضرورة الاستفادة القصوى من الوقت، فإنه ينطلقُ في ذلك من حجم المهام الملقاة على عاتقنا.

ليس لدينا وقتٌ نضيعَه، صدقت رؤانا السياسيةُ وتوقعاتنا، وما علينا إلا العملُ الجديُ والدؤوبُ في إعداد النفس لملاقاة الآفاق المفتوحة أمامَ حركتنا الشيوعية العالمية، وأمامَ كل القوى الثورية والوطنية في بلدنا ومنطقتنا وفي العالم أجمع.

كنا نقولُ قبل سنة: عدونا سيتحطم وسننتصر.

أما اليومَ فنقول: عدونا يتحطم وسننتصر..

عاشت الشيوعية!

وفد الحسكة:

ضرورة الارتقاء بالبنية التنظيمية للهيئات القاعدية لتكون أكثر فاعلية

أيها الرفاق والرفيقات:

باسم لجنة محافظة الحسكة لوحدة الشيوعيين السوريين نحييكم جميعاً آملين لاجتماعنا الوطني النجاح لما فيه خير الوطن والشعب والحركة الشيوعية السورية، وأن يكون على مستوى التحديات الماثلة أمامنا كجزء من الحركة الوطنية والحركة الشيوعية العالمية. حيث تؤكد المؤشرات بشكل يومي على ضرورة وجود حزب شيوعي له دوره الفاعل والمؤثر في حياة البلاد، ينهي حالة العجز والتراجع التي تعاني منها فصائل متناثرة للشيوعيين السوريين. وفي هذا السياق نرى أن أمام اجتماعنا جملة مهام:

١ - الارتقاء بالبنية التنظيمية للهيئات القاعدية، لتكون أكثر فاعلية للعب دورها في أن تكون جسر التواصل بين العقل الجماعي الذي يكوّن الرؤيا والخطاب، وبين القاعدة الجماهيرية، ومن أجل ارتقاء تلك البنية تأثيراً وتأثراً، ولكي نرتقي بهذه البنية يجب أن يكون لكل هيئة بدءاً بمجموعات وحدة الشيوعيين، ومروراً باللجان والدوائر والمحافظات إلى المجلس العام، أن يكون لها برنامج عمل ملموس مؤطر زمنياً لمراقبة تنفيذه.

فلا يجب أن ينتهي اجتماع أية هيئة دون مهام إلى الاجتماع القادم، ومن غير الصحيح ألا تكون المهام موزعة على جميع الرفاق كل حسب إمكاناته وطاقاته، فلا رفيق بالمعنى الحقيقي دون تنفيذ مهمة، وبذلك تتكون هيئات قائدة حقيقية في مجال عملها، تتفهم المحيط الذي تعمل به وتؤثر فيه، ومن خلال ذلك تتراكم المبادرات وسيصبح التنظيم ماكينة لتخريج كادرات مؤهلة لبناء الحزب الشيوعي المنشود، وبذلك يتجاوز موضوعنا العمل الارتجالي الفردي غير القادر على تغيير شيء مهما أوتي صاحبه بسعة الاطلاع والمعرفة والحركة.

كما أن جميع هيئاتنا مدعوّة إلى دراسة واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدقة على ضوء رؤيتنا العامة وخطنا السياسي، لأنه دون فهم ذلك الواقع لا يمكن أن نغيره، فيجب أن تتحول هيئاتنا إلى ورشة عمل فكرية وسياسية تصل إلى استنتاجات محددة تصوغ على ضوئها مهامها الآنية والمباشرة، فمن خلال تحديد هذه المهام تتأسس خطوط التواصل مع قاعدتنا الاجتماعية.

- لقد بات ضرورياً العمل وفق المركزية الديمقراطية، وحسب التخصص: قطاع عمال- قطاع شباب - قطاع المرأة - قطاع الطلبة، لكل قطاع مكتب يشرف على وضع خططه، ومدى تنفيذها.

- إن لجنة محافظة الحسكة إذ تؤكد التزامها بسياسة اللجنة الوطنية، ترى ضرورة أن نبادر إلى قراءة آليات وخصائص الصراع الطبقي سورية، وبالتالي تحديد القوى التي نناضل ضدها، والقوى المحايدة، والقوى التي من الممكن أن نتحالف معها، ولاسيما إن عملية فرز طبقية عميقة تجري في المجتمع السوري وتؤثر على جميع التيارات السياسية بدءاً من حزب البعث، ومروراً بالشيوعيين، وبما يسمى بالمعارضة، وخصوصاً ما يتعلق بتغير التركيبة الطبقية لجهاز الدولة والقوى الفاعلة فيه.

-الاهتمام بالجانب الفكري والنظري، وخصوصاً تلك التجليات الجديدة التي برزت في سياق تطور المجتمع البشري، ودراسته وفق رؤية ماركسية معاصرة.

لقد شهدت محافظة الحسكة في السنوات الأخيرة جملة أوضاع اقتصادية جراء السياسات الليبرالية وما أفرزته من فقر وبطالة ومظاهر خطيرة، أثّرت بشكل مباشر على نسيج العلاقات الاجتماعية، فالهجرة أصبحت ظاهرة يومية بالمحافظة، وهناك عشرات القرى في جنوب الرد وقرى عاموداً أخليت من سكانها، وازدادت معدلات الجريمة وحالات الانتحار، وماتزال السياسات التمييزية بين المواطنين كالإحصاء وغيرها قائمة.

وجاء تطبيق المرسوم ٤٩ ليزيد تأثيره مما أدى إلى شلل الحياة الاقتصادية في المحافظة. إن كل ذلك يؤثر سلباً على الوحدة الوطنية التي نحن بأمس الحاجة إليها في الظروف الراهنة.

إن رفاقكم في منظمة الجزيرة يؤكدون لكم إنهم سيبقون كما كانوا على الدوام، وكما تعلّموا في مدرسة الشيوعيين السوريين، قوة وطنية، الوطن قدس أقداسها، والدفاع عن مصالح كادحي الوطن مبرر وجودهم.

وفد دير الزور:

التمسك بنهج المقاومة الشعبية الشاملة لمواجهة شراسة أعداء الشعوب

أيها الرفاق:

نلتقي اليوم وقد بدأت تلوح في الأفق إشراقة فجر جديد، فجر يعاد فيه تشكيل خارطة جديدة للعالم بأسره، فمن يلتقط خيوط الفجر الأولى يكون قد حجز له مكاناً في هذا العالم، ومن يغلبه النعاس سيبقى غارقاً في ظلمات ليله.

إن هذا الوضع الجديد يفرض علينا مجموعة من المهام الملحة:

١ - الالتقاء والتواصل مع كل الوطنيين والأحرار وهذا لن يكون ما لم نرتب نحن الشيوعيين السوريين بيتنا الداخلي والتوحد ضمن صفوفنا هذه الوحدة التي أصبحت ليست فقط أمراً مهماً بل مهمة تاريخية في زمن الحسم فإما أن نكون أو لا نكون.. لم نتقن في العقود الماضية سوى فن الانقسام، وقد حان الوقت لنتعلم فن التوحد. ومن هنا نشدد على ضرورة استمرار الحوار وتعجيله وتحديد سقف زمني له، لأن الوقت ثمين، والمتغيرات العالمية متسارعة لا مكان فيها للمترددين. كما نؤكد على أهمية اطلاع القواعد على نتائج الحوار بشكل مستمر وإشراكها في اتخاذ القرار، هذه القواعد التي كانت ولم تزل هي حلقة الاتصال مع الناس وهمومهم، وهي التي حملت وستحمل الراية دائماً وأبداً.

٢ - لابد للحزب من أخذ دوره التاريخي والعودة إلى صفوف الجماهير وإعادة الثقة به بعد أن ابتعد عن الشارع وعن هموم الناس وقضاياهم الأساسية.

٣ - الالتفات الجدي إلى الشباب السوري المغيب والضائع في جنون الفضائيات والإعلام الرخيص وشبح الحركات الأصولية، هذا الشباب الذي يجب أن يكون الرافد الطبيعي والدم الجديد في الحزب، لذلك يجب وضع برنامج عمل جدي وسريع للعمل معهم.

لذلك نقترح تشكيل مكتب عمل مستقل يدرس واقع الشباب السوري ووضع آليات عمل علمي ومنهجي جدي للتعامل معهم.

٤ - التأكيد على التواصل الأكثر فعالية بين القيادة والقواعد، وتدعيم الترابط بينهما من أجل الحصول على حيوية أكثر وزخم أكبر في العمل.

٥ - تتبع الفساد والمفسدين في الوطن، وحشد الإمكانيات البشرية والمادية والفكرية كافة لمتابعة ومحاربة كل من تسول له نفسه أن يسرق قوت الشعب، أو يدمر ما بناه الشعب منذ عقود من مكتسبات دفع ثمنها عرقاً ودماً وشقاءً.

٦ - التأكيد على دعم المقاومة والتمسك بنهج المقاومة الشعبية الشاملة لمواجهة شراسة عدو الشعوب الذي تضيق السبل أمامه للخروج من أزمته.

٧ - فضح الإدارة الأمريكية الجديدة و سياستها التخديرية في المنطقة فهي كالوحش المفترس لا يؤتمن جانبه فكيف وهذا المفترس مجروح بأزمة اقتصادية تهدد كيانه واستمراره.

عاشت الشيوعية..

حوادث مؤسفة على طريق السويداء..
و«الأعمار بيد الله»!



يودعون أهلهم بحرارة.. بعضهم ذاهب إلى العمل، إلى الدراسة، الخدمة الإلزامية، أو لزيارة الأقارب في دمشق أو المحافظات الشمالية.

حرارة الوداع إحساس باللاعودة.. يقطعون التذاكر ويمضون لمقاصدهم.. فيكمن لهم الموت على طريق عام دمشق – السويداء الذي سفكت عليه دماء كثيرة، فيلقاهم ويسفك دماءهم.. و«الأعمار بيد الله».

الطريق البدائي.. أم السرعة الزائدة.. أم الطمع؟

في ٢٠٠٩/٦/٤، انطلقت حافلة تابعة لشركة الوسيم برحلة «السويداء – حلب»، الساعة الحادية عشرة مساءً، وقبل الانطلاق من مركز الانطلاق في السويداء، كانت الحافلة غير جاهزة من وجهة نظر السائق الذي نبّه الشركة للأمر، وفق شهود عيان، لكن الشركة أصرت على انطلاق الحافلة. ارتبك السائق، ولكنه نفّذ الأمر. وأثناء الانطلاق صدم ريكاراً كان أعلى من الطريق كثيراً، الأمر الذي زاد من توتره حسب شهود عيان أيضاً..

على الطريق.. السائق المرتبك يضغط على الوقود باللاشعور أكثر من اللازم والمسموح والعقلاني، وحسب الراكب الذي كان في المقعد رقم /٣/، فإن عداد السرعة كان يشير إلى ١٨٠ كم/سا، فطلب من السائق أن يتمهل.. السائق يحاول أن يتجاوز شاحنة على الطريق.. فجأة تظهر أمامه سيارة صغيرة، يحاول السائق الابتعاد عن السيارة، فيصطدم بالشاحنة مما يؤدي إلى وقوع الحادث الأليم..

النتيجة السريعة وفاة السائق مع عشرة آخرين، وإصابة ثمانية عشر شخصاً بجروح مختلفة، أربعة منهم بحالة حرجة جداً..

الحادث بالطريقة التي وقع بها، وبنظرة غير عميقة، يتحمله جميع المشتركين به: سائق السيارة، وسائق الشاحنة، وسائق الحافلة المرتبك الذي دفع حياته ثمناً لتهوره..

ولكن في العمق، يتقاسم المسؤولية عن هذا الحادث المتكرر، طريق السويداء، أو كما يُلقب: طريق الموت.. هذا الطريق ذو المسرب الواحد.. بالإضافة طبعاً لشركة النقل المعنية..

مشكلة مزمنة..

منذ العام ٢٠٠٥ وبعد الحادث الأكبر الذي شهده طريق السويداء – دمشق والذي راح ضحيته /٣١/ قتيلاً، تحاول الحكومة تحسين حال طريق الشام – السويداء واستصلاحه بشكل يقلل من نسبة الحوادث المرتفعة عليه قياساً بالطرق الأخرى بين المحافظات، حيث يجري العمل على توسيع هذا الطريق ليصبح مكوناً من مسربين عريضين.. وبعد زيارة الرئيس بشار الأسد إلى السويداء وإعطائه التوجيهات بضرورة الإسراع بالعمل على إنجاز هذا الطريق لأنه خطر على حياة المواطنين، تبنت المؤسسة العامة للطرق المشروع، ثم قامت بتعهيده القطاع الخاص – لا توجد معلومات عن ماهية المتعهد- والأهم ليس هناك مدة فعلية لإنجاز المشروع، وكذلك الكلفة العامة غير معروفة – خلافا للمتعارف عليه – وهكذا جرى العمل بالمشروع على نار هادئة، أما الطباخون فهم اثنان، محافظة دمشق مسؤولة عن القسم الذي يخصها من الطريق، والمؤسسة العامة للطرق مسؤولة عن الباقي، ولكن الأسئلة التي تطرح نفسها:

أليست المشاريع التي تتبناها الدولة تحدد ميزانياتها مسبقاً وتدرس وتناقش؟

أليست المشاريع التي يتعهدها القطاع الخاص تخضع لمناقصات تحدد فيها مدة التنفيذ والكلفة والشروط الجزائية على التأخير إن حدث؟

فلماذا هذا المشروع لا يوجد فيه أيّ من هذه الشروط، مع العلم أن محافظ السويداء قام الأسبوع الفائت بجولة على الطريق لمراقبة العمل القائم ببطء شديد، وأخبره متعهد المشروع أن العمل سينجز بالشهر العاشر- تشرين الأول القادم، فعلى من تقع مسؤولية هذا البطء وبرقبة من دماء الأعداد المتزايدة للضحايا الذين يسقطون بشكل مستمر على الطريق.

الجدل مفتوح، والأرقام لم تغلق بعد. ولكن على ما يبدو فإن دماء المواطنين رخيصة بالنسبة للمسؤولين الفاسدين الذين ما يزالون يتراخون في إنجاز هذا الطريق.

ليس آخراً

لا يزال أبناء السويداء يقطعون تذاكرهم ويقصدون وجه الكريم إلى المدينة الحلم /العاصمة، بدماء مباحة لطريق الموت، مستباحة من الفاسدين الذين يمتصون الأموال دون أن ينجزوا مهامهم، وتحت رحمة شركات سياحية لا تهتم بآلياتها، وسائقين أقل ما يقال عنهم إنهم رعناء..

قال أحد ظرفاء المدينة بعد الحادث الأخير: بعد قليل ستهدأ الجلبة، ولن يتغير شيء.. وطريق الموت سيبقى طريقاً للموت.. فاقطع تذكرة إلى دمشق واكتب عليها: «إنا للّه وإنّا إليه راجعون».. فالأعمار بيد اللّه!؟.

■ **وضاح عزام**

التعليم العالي السوري.. تجارة رابحة!

◄ **حسان منجه**



استمراراً لسياسة الإبعاد القسري للشباب عن مكانهم الطبيعي (مقاعد الدراسة الجامعية)، وبخطوة تعد امتداداً لفلسفة الحلم الجامعي التي أقرها أحد العباقرة السوريين، واستكمالاً للخطوات السابقة الهادفة إلى إجبار الطلاب، عبر قرارات وزارة التعليم العالي، على التوجه نحو التعليم الخاص وبأي ثمن كان، أصدر وزير التعليم العالي د. غياث بركات القرار /١٠٩/ تاريخ ٢٠٠٩/٣/١٧، الذي تضمن مجموعة من القواعد الجديدة والمواد الخاصة بمفاضلة القبول الجامعي، على أن يتم العمل بها اعتباراً من العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٠.

ولعل المادة الأهم في القرار المذكور هي المادة الثالثة التي تنص: «يحق للطالب الناجح في الثانوية العامة بفرعيها العلمي والأدبي التقدم للمفاضلة العامة مرة واحدة فقط إذا قبل فيها». وأوضح معاون وزير التعليم العالي د. علي أبو زيد أنه «إذا أراد الطالب تحقيق رغبته فعليه التقدم إلى مفاضلة التعليم الموازي في المرة الثانية، وذلك حرصاً على المقاعد المهددة من قبل الطلاب، والذين يسجلون ويحجزون مقاعد جامعية ولا يدرسون بناءً عليها.

فالقرار الجديد، وبالرغم من أنه يحوي جانباً إيجابياً، وهو ما أوضحه معاون الوزير، إلا أن هذا الجانب الإيجابي الوحيد، لم يكن على الغالب السبب الأساسي الذي حدا بوزارة التعليم العالي لاتخاذ هذا القرار، والذي يعد بالعموم، وقياساً بالمشاكل التي سينتجها، نقمة على كل المتقدمين للمفاضلة العامة دون استثناء، بدءاً من هذا العام، سواءً كانوا من المتفوقين أم لم يكونوا، لأن القرار الحالي يعني إلغاء أمل الطلاب، ولو لعام واحد إضافي في دخول الفرع الجامعي الذي يسعون إليه أو يرغبون به، من خلال حصر مصيرهم ومستقبلهم في سنة واحدة، في ظل ارتفاع معدلات القبول الجامعي، حيث يحتاج الطالب لكي يقبل في أحد الفروع الجامعية ما بين ٨٥ – ٩٩ ٪ من مجموع درجات الشهادة الثانوية، مما يجبر هؤلاء الطلاب الناجحين، والمقدرين بحوالي ٤٠٪ من المجموع الإجمالي للطلاب المتقدمين، في أغلب الأحيان، على إعادة امتحان الشهادة الثانوية لمرة أخرى، أملاً في تحصيل فرع جامعي أياً يكن، فالقرار لن يكون إلا نسخة من سابقاته غير المدروسة، والتي طبقت لمرة واحدة، ليتم التراجع عنها فيما بعد (قرار تثقيل المواد الظالم في عام ٢٠٠٦)، وبدورها تدفعنا هذه السابقات لطرح أسئلة عديدة، والتي على أساسها يحدد موقفنا من هذا القرار وهي: ما هو حجم الاستفادة؟ وما هي نوعية المستفيد؟ وإن كان هناك من مستفيد، فما هي نسبة المتضررين على الضفة المقابلة؟؟

هذا القرار حرم الطلاب من حقهم في التقدم إلى مفاضلة التعليم العالي لسنتين متتاليتين في حال النجاح، والذي هو حق تكفله الدولة في دستورها وقوانينها، عبر انتهاجها سياسة الاستيعاب الجامعي المفترضة، عوضاً عن التضييق عليه، ووضعه في خندق العجز.

وفي السياق ذاته، تعد فكرة البديل الحتمي للدخول إلى العتبة الجامعية، عبر اللجوء إلى التعليم الموازي، نقلة في فلسفة ونهج التعليم العالي في سورية، حيث تحول التعليم الجامعي، عبر الإجراءات المتتالية إلى شركة تجارية رابحة، ومؤسسة ربحية بامتياز، من خلال السعي المستمر باتجاه زيادة نسبة التعليم الموازي من حصة المقاعد الجامعية الحكومية، والذي استحوذ حتى الآن على خمس المقاعد الجامعية الإجمالية، حيث بلغ عدد طلاب التعليم الموازي ١٢٩٧٢ طالباً وطالبة في عام ٢٠٠٨، فكم سيصبح عددهم بعد تطبيق هذا القرار؟؟ وما هي أعداد المتضررين من هذا التوسع العددي؟؟

فهل ذلك كله من أجل تحقيق أكبر العائدات المالية، عبر استغلال طموح الشباب السوري ورغبتهم في التحصيل العلمي؟ إن الشباب ما يزالون يناضلون لنيل شهادة جامعية على أمل أن تساعدهم في خلق فرصة عمل، وبالتالي فإنهم عندما تضيق بهم السبل سيجدون أنفسهم مجبرين على اللجوء إلى التعليم الموازي، إن استطاعوا ذلك أصلاً، حيث يقدر القسط السنوي للفروع الأساسية فيه بـ ١٢٠ ألفاً. فليس كل السوريين قادرين على دفع هذه المبلغ.. وبذلك يحب أن نسأل: أليس القرار مصمماً على قياس من أصدره في ظل واقع يشير إلى أن ٩٢,٦٪ من الأسر السورية لا يتجاوز دخلها الشهري ٢٠ ألفاً، وفق الدراسة التي أعدتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة، هذه الأسرة المتوسطة (٤ – ٥ أفراد) التي ينفق فيها الفرد شهرياً بحسب خط الفقر الأعلى ٣٠٥٣ ليرة سورية، أو ٢١٨٣ ليرة سورية بحسب خط الفقر الأدنى، اعتماداً على الأرقام الإحصائية الرسمية، أي أن متوسط إنفاق الأسرة يتراوح بين ١٠ آلاف ليرة و١٥ ألفاً، فهل تمتلك هذه الأسر، والتي تمثل أغلبية السوريين، فائضاً مالياً يُقدّر بمئات الآلاف، لكي تخصصه لتعليم أولادها في المؤسسات الجامعية الربحية السورية؟؟

ولقد ربطت المادة الأولى من القرار القبول الجامعي بالطاقة الاستيعابية التي يقررها مجلس كل جامعة، وفق إمكاناته البشرية والمادية المتاحة، وهذا يناقض المادة ٣٧ من الدستور السوري، والتي تقرر بأن التعليم حق تكفله الدولة، بدلاً من أن يكون المال هو الضمانة والكفالة وجسر العبور إلى البوابة الجامعية، كما أن هذه المادة تعد أيضاً انتقاصاً جديداً من ديمقراطية التعليم المنتهكة أصلاً، حيث يفترض إتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من الراغبين في دخول التعليم الجامعي، بدلاً من التضييق عليهم وإخراجهم، وإيصالهم إلى عنق الزجاجة، وهذا ما حصل في السنوات الماضية.. ففي عام ٢٠٠٨ الماضي مثلاً كان هناك أكثر من ٣٠ ألف طالب خارج دائرة الاستيعاب الجامعي، على الرغم من أن قضية الاستيعاب كانت قراراً مركزياً على مستوى الجامعات السورية بأكملها، فكيف ستكون الحال والأرقام بعد أن تعطى كل جامعة حق الاختيار؟

■■

جرائم بحق صحة المواطنين والبيئة..
أهالي «موحسن» ونهر الفرات بين الموت والحياة!!

أفاق أهالي حي البحوري في مدينة موحسن في محافظة دير الزور على روائح كريهة تنبعث من الجهة الغربية من المدينة، وتصل إلى مدى ٢كم تقريباً، ليتبين بسرعة أنها تنبعث من عشرات الأكياس المملوءة بطيور الدجاج النافقة لأسباب غير معروفة، وهذه الأكياس ملقاة من المدجنة القريبة في خندق تصريف مياه الاستصلاح وعلى ضفة نهر الفرات، كما أن العديد من الطيور ملقاة دون أكياس، فتقدم أحدهم بشكوى إلى مخفر الشرطة، ولكن، ودون مبرر واضح، تم تسجيل ضبط بثمانين طيراً فقط، وزُعم بأنها نفقت بسبب الحر دون أي إجراء آخر!؟ بينما الواقع يقول إنها تقدر بثلاثة آلاف، وقد جرف النهر قسم منها، وبقي المئات منها في موقع رميها، وتقدم مواطن آخر بشكوى للمركز الإعلامي التلفزيوني بدير الزور الذي قام مشكوراً بإرسال مراسل ومصور، حيث رصدا الواقع، وأجريا لقاءات حول الموضوع مع بعض المواطنين الساكنين بالمنطقة.

ونتساءل هنا: لماذا هذا الموقف الغريب من مخفر الشرطة، ولماذا لم يقم المعنيون فيه بتبليغ الوحدة البيطرية ومجلس المدينة بذلك؟ ولماذا لم يجر إحراق الطيور النافقة حتى لا تسبب جائحات يمكن أن تنتقل إلى الحيوانات الأخرى والمواطنين؟ وأين الوحدة البيطرية في مصلحة موحسن الزراعية من ذلك، أم أنهم لا يرون أن خطرها قد يؤثر على حياة المواطنين؟

والخطورة الأكبر أن هذه الطيور ملقاة بجانب محطة تصفية مياه الشرب الذي رفض المسؤول فيها الحديث عن الموضوع، وابتعد بدراجته النارية دون اهتمام!! وما زالت الأمور على حالها منذ أكثر من أسبوعين.

كل ذلك يبين مدى الاستهتار بحياة المواطنين، ويظهر بوضوح تلوث البيئة وخاصة نهر الفرات، وهو الشريان الأساسي للحياة ليس في المنطقة الشرقية فحسب، وإنما في عموم البلاد.. وقد التقت قاسيون بالعديد من المواطنين الذين تحدثوا عمّا جرى من إهمال، وطالبوا بمحاسبة مستثمر المدجنة، والمسؤولين في مخفر الشرطة والوحدة البيطرية، واتخاذ الإجراءات اللازمة فوراً لضمان سلامة المواطنين والبيئة، وقالوا: ألا يكفينا انحسار النهر وتلوثه بسبب الصرف الصحي!؟

■ **موحسن / مراسل قاسيون**

وبعد يا محافظة الريف؟

أشارت قاسيون في عدد سابق إلى قضية حساسة في قرية عكوبر بمحافظة ريف دمشق، التي يطالب سكانها بتغيير مسار خط كهربائي محوري جديد للتوتر العالي، يخترق خيرة أراضي القرية، ويقف عائقاً في وجه اتجاه التوسع العمراني فيها. ولم يردنا من محافظة الريف والجهات التابعة لها أي رد بهذا الخصوص، علماً أن استياء الأهالي وتذمرهم وصل إلى ذروته، وبالتأكيد لا أحد يريد تكرار الحوادث التي وقعت في بلدة الرحيبة (القريبة منها). فلماذا الصمت والتجاهل يا محافظة الريف ومتى ستغيرون ذهنيتكم في العمل التي لم تجر عليكم وعلى المواطنين الخاضعين إدارياً لكم إلا وجع الرأس؟!

كيف يكون القانون ضمانة التطور الحقيقي للحياة الاجتماعية؟

تعج المكتبة العربية بعشرات المقالات والدراسات والمؤلفات القانونية التي تعنى ببحث مضمون القاعدة القانونية وتفسيرها، وبيان التطبيقات العملية لها، ومع ذلك نلحظ التطور البطيء للنصوص التشريعية رغم الإيقاع السريع للتطور في كل مناحي الحياة المعاصرة.

وربما تكون هناك عشرات العوائق التي ترخي بظلالها على السلطة التشريعية، فتجعلها عاجزة عن مواكبة التطورات والارتقاء بالوضع الحقوقي العام، من بينها بلا شك، ضرورة البدء بالإصلاح السياسي، وصولاً إلى الإصلاح الشامل. ولكن تجاهل المفهوم الحقيقي للقانون واحد من أبرز أسباب هذه المشكلة أيضاً، إذ يوجه أغلب الباحثين اهتمامهم إلى المسائل التفصيلية والإشكالات العملية التي يثيرها تطبيق القواعد القانونية انطلاقاً من تعريف القانون على أنه «مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد في الجماعة والتي يتعين عليهم الخضوع لها ولو بالقوة إن لزم الأمر»، وهو تعريف صائب إذا ما انطلقنا من زاوية التكوين الذاتي للقانون، ولكنه مفهوم يتجاهل غاية القانون من جهة، ومنشأه من جهة أخرى.

ولعل العودة إلى مفهوم القانون من زاوية علم المنطق، يقودنا إلى تعريف أكثر دقة وشمولاً للقانون، فمفهوم القانون يتحدد في الأساس بتصور العلاقة الضرورية بين الظواهر، فوجود الظواهر وتكوينها يتحدد بقوانين، والتطور والتغير الجدلي في الظواهر يتم أيضاً بقوانين، وينطبق هذا على قوانين الفيزياء والكيمياء والرياضيات، وهو ينطبق بطبيعة الحال، على القانون بوصفه نظاماً للحياة الإنسانية.

وهذا يعني أن النصوص التشريعية، وإن بدت ثابتة للعيان بسبب إلزاميتها، فإنها لا بد أن تلحظ أن جملة العلاقات الإنسانية التي يتم تنظيمها من خلال هذه النصوص هي علاقات دائمة التحول والتطور وفق جملة من القوانين الاجتماعية التي يفرضها إيقاع الحياة، وبالتالي، فإن النصوص القانونية الإلزامية الثابتة لا بد أن تحمل في طياتها بذور التغيير والتطلع نحو المستقبل، وإلا فإن هذه القوانين ستنتقل من كونها أداة تنظيم الحياة الإنسانية إلى معرقل لتطور هذه الحياة، ولأن التطور أمر حتمي لا مجال لإيقافه، فإنه في ظل عرقلة القوانين الملزمة سيكون تطوراً مشوهاً وخارجاً على الشرعية، وسيصل في نهاية المطاف إلى إلزام الشرائح المسحوقة في المجتمع بقوانين تبتعد أكثر فأكثر عن تلبية مصالحها مع استعدادها الدائم لخرق هذه القوانين عند أول فرصة سانحة، في حين أن الشرائح الأقوى التي صيغت معظم القوانين وفقاً لمصالحها في الأصل، ستكون المستفيد الأول من هذا القصور القانوني، والأكثر قدرة على تجاوز القوانين عند أي عرقلة لمصالحها، وهذا ما سيفقد القانون سيادته واحترامه على المدى الطويل.

وهكذا، فإن أية دراسة نقدية للنصوص القانونية لا تلحظ سمة الحركية والتطلع الدائم نحو المستقبل هي دراسة قاصرة، ولا تفضي إلى تطوير للتشريعات القائمة ولقدرة السلطة التشريعية على صون الحقوق وتنظيم الحياة الإنسانية في الجماعة. كما أن النص القانوني الذي لا يلحظ أن دور القانون لا يقتصر على تنظيم الحياة في الجماعة الإنسانية في اللحظة الراهنة، وإنما يتضمن تنظيم القنوات الآمنة والشرعية لتطور الحياة وتنظيم هذا التطور، هو نص قاصر لا يتوافق مع الدور الحقيقي للقانون في حياة المجتمع.

■ **نجوان عيسى**

مؤسسة عمران من جديد..

فساد علني... والجهات الرقابية آخر من يعلم!!

◄ علي نمر



يبدو أن العديد من المواطنين، وحتى بعض التجار لا يعلمون أن مؤسسة عمران لديها مهام أخرى بالإضافة إلى عملها الرئيسي في بيع و توزيع الأسمنت، ومن أبرز تلك المهام إدارتها لعمليات استجرار واستيراد مادتي الحديد والأخشاب عن طريق التجّار والمستوردين الوطنيين، حسب حاجة القطاعات التابعة لها، وخاصةً شركات ومؤسسات القطاع العام.

لكن الذي لا يعلمه الجميع هو أن التلاعب في عمليات توريد هاتين المادتين، لايختلف كثيراً عن المخالفات التي تجري في بيع واستيراد مادة الأسمنت، فالطريقة المتفق عليها حسب تعاميم وزارة الاقتصاد ومؤسسة عمران تقضي بأن محاضر الاتفاق المبرمة بين طرفي البيع هي بالأمانة مع جميع المتعاقدين دون أي تفريق، لكن ما يجري على أرض الواقع مخالف لذلك تماماً، فبعض ضعاف النفوس في مديرية المواد يتلاعبون بالمناقصات بالاتفاق مع بعض الموردين، بعد أن يتم فتح جميع الطلبات المقدمة للمناقصة، والتعرف على جميع العروض والمبالغ، ليأتي بعدها دور المتعامل الخفي الذي يقدم عرضاً أقلَّ من عروض جميع المتقدمين، وأحياناً كثيرة يكون أقل منها بـ/٢٥/ قرشاً فقط، وهكذا ترسو جميع المناقصات على شخص أو أشخاص بعينهم، وهذه مخالفة صريحة لشروط العقد التي تقضي بأن يقدَّم العرض ضمن ظرف المختوم، ولا يعلم به أحد إلا ساعة الإعلان عن النتائج النهائية للمناقصة.

لقد استخدم هؤلاء هذه الطريقة المخالفة للقانون منذ أواخر عام ٢٠٠٨ وحتى هذه اللحظة، والأنكى من كل هذا أن المواد المطلوبة للمؤسسة لا يتم استلامها وتنزيلها في مستودعاتها، بل يتم تسليمها للجهات الطالبة فوراً، دون إجراء أية فحوصات أو تحاليل، فالاستلام بالنسبة للحديد مثلاً يتم على أساس أنه عالي الشد فقط، في حين يجب التأكد من نوعه ومدى مقاومته ومصدره، ففي أحيان كثيرة يتم شراء الحديد على أنه أوكراني بينما في حقيقة الأمر يكون مصدره تركيا، أو يتم تسليم البواري على أساس أن سمكها /٢.٥م/ بينما يكون في الأصل /٢ م/ فقط، وهكذا يتم التلاعب بنوعية المواد على حساب المصدر والمورِّد الوطني!

فلماذا لا يتم إنزال وتسليم جميع المواد إلى مؤسسة عمران؟ خاصةً وأنها الجهة الرئيسية المخولة بكل عمليات البيع، أليس من الأهمية القصوى أن يتم فحص المواد وتحليلها قبل توزيعها على أي متعامل؟ أم أن الأمور تجري حسب مزاج الإدارة في مديرية المواد؟!!

ومن المفارقات الأخرى التي تمر دون أية محاسبة، أن العرض المطلوب يرسي على أحد التجار غير الموجودين أصلاً في اجتماع المناقصة، وهذا ما حصل أكثر من مرة، حتى أصبح أحدهم المستحوذ الرئيسي على معظم المناقصات، وخاصةً الدسمة منها، والتي تقدم له دون أي تأخير، بينما يتم تأخير طلبات زملائه أياماً متتالية، ولعل ما حصل مع المتعاقدين حافظ قندقجي ورياض زمزوم قبل أسابيع أكبر دليل على الطريقة التي تجري بها المناقصات، فبعد أن تعذر إرساء المناقصة على غيرهما، ألزما بشرط تعجيزي، حيث جاء في نص كتاب المؤسسة: «يرجى العمل على شحن الكميات المبينة أدناه إلى فرع الحسكة، وفق المواصفات المطلوبة، ومعها الثبوتيات اللازمة أصولاً، وهي ....الخ (على أن تصل الكمية يوم الأحد ٢٠٠٩/٥/١٠ صباحاً)»!!

الطلب تعجيزي لعدة أسباب، أولها بعد المسافة بين محافظة الحسكة والميناء، وثانيها أن كمية الأخشاب التي طلبتها المؤسسة بحاجة إلى أكثر من /٢٤/ ساعة لتحضيرها، وثالثها أن موافقة مؤسسة عمران جاءت يوم الخميس، والكميات يجب أن تحول يوم الأحد بأقصى سرعة، بينما المكاتب في الميناء تكون مغلقة في يومي الجمعة والسبت!!

وبناءً على هذه الأسباب قدم الموردان اعتذارهما عن تلبية الطلب، فتم فصلهما من عمليات التوريد للمواد بالأمانة، مما خلق مشكلة كبيرة بين الموردين والمؤسسة، حيث طلبا تحويل مشكلتهما إلى الرقابة المركزية لوضع حد لكل المخالفات التي تجري في مديرية المواد بالتعاون من بعض العاملين في مؤسسة عمران.

ويبقى السؤال معلقاً: إلى متى سيبقى التلاعب والفساد في تلك المؤسسة الأساسية في القطاع العام؟ وهل ستمارس الجهات الرقابية صلاحياتها، أم نفوذ الفاسدين سيستمر في التصاعد؟

ali@kassiou.org

المتقاعدون القدماء.. مطالب مشروعة

وصلت إلى قاسيون المادة المطلبية التالية من المهندس عبد الحكيم عباس رئيس مجلس إدارة رابطة المتقاعدين المدنيين، وهي نسخة من رسالة موجهة إلى قيادة الجبهة الوطنية التقدمية:

«السيد الدكتور سليمان قداح، نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية.

تحية واحتراماً وبعد:

بقلب ملؤه الأمل والرجاء، يطيب لنا أن نبث إليكم شكوى المتقاعدين (القدماء) الذين تقدموا إلينا بعريضة تحتوي عشرات التواقيع ممن أحيلوا على التقاعد قبل صدور القانون رقم /٧٨/ لعام ٢٠٠٢، حيث أن التشريعات لم تنصفهم بإعطائهم حقهم من حيث مساواتهم مع الذين أحيلوا إلى التقاعد بعد ذلك التاريخ، على الرغم من مساواتهم معهم في مدة الخدمة والدرجة والمؤهل العلمي عند الإحالة على التقاعد وأن هناك فرقاً كبيراً وشاسعاً بين راتبيهما. الأمر الذي ألحق ظلماً كبيراً بهذه الفئة القليلة المتبقية على قيد الحياة لا مبرر له. بعد أن امضوا زهرة شبابهم في خدمة هذا الوطن الغالي.

علماً أن الصحف اليومية /١/ في القطر قد نشرت أكثر من شكوى عن الحيف الذي لحق بهؤلاء المتقاعدين، فصدر تشريع أنصف أصحاب المناصب القدماء، ولم يلحظ المتقاعدين العاديين. لذا فإننا نتوجه إليكم وكلنا أمل بأنكم من خلال موقعكم ومسؤوليتكم، ستمدون يد العون لإنصاف هذه الفئة المتبقية من المتقاعدين، والاهتمام بدور رابطة المتقاعدين المدنيين السوريين التي أنشئت عام ١٩٣٤ وتفعيل دورها أسوة برابطة المحاربين القدماء. وصناديق النقابات المهنية (معلمين، أطباء، مهندسين، محامين). لتحقيق مطالبهم التالية:

- المساواة بين المتقاعدين القدامى والجدد من حيث الراتب التقاعدي.
- العمل على إصدار تشريع يقضي بإلزام جميع المتقاعدين في القطر إلى الانضمام للرابطة، ومقابل مبلغ رمزي مقداره /٢٥/ل.س شهرياً تقطع من معاشاتهم بواسطة صناديق التقاعد، ولدى الرابطة المشروع كاملاً، لتتمكن من النهوض بعملها وذلك بتأمين مشاريع صحية وخدمية تعود بالنفع عليهم وعلى أسرهم.
- السعي مع الجهات الوصائية لتأمين مقر كبير للرابطة، ليكون نادياً يرتاده المتقاعدون، مع الإشارة إلى أن هناك شقة في منطقة الروضة تبلغ مساحتها /٤٠٠ م٢/ تقريباً طابق أرضي تعود ملكيتها لمؤسسة التأمين والمعاشات دفع ثمنها من أموال المتقاعدين، وهي فارغة منذ نحو عشرين عاماً»..

قاسيون تضم صوتها إلى صوت المتقاعدين القدماء، وتطالب الجهات المعنية بتحقيق مطالبهم المحقة في أسرع وقت..

■■

الفروج في قفص الاتهام بقرار من وزير الاقتصاد!!



جاء القرار /١١٦١/ الصادر عن وزير الاقتصاد مجحفاً بحقِّ العديد من مربي الدواجن في القطر، من أقصى شماله إلى أقصى جنوبه، ففي مدينة حمص وحدها تضرر أكثر من /٢٦/ مربياً من أصحاب المسالخ، التي تعتمد عليها العشرات من الأسرة الفقيرة لتحصيل لقمة عيشها، مما اعتبر بمثابة الجائزة الكبرى لشركة «داوود وعطار للصناعات الغذائية» التي ترى نفسها الجهة الوحيدة التي تحقق شروط وزارة الاقتصاد ومحافظة حمص، حيث أعطت هذه الشركة لنفسها الحق في ذبح الفروج وصناعته لامتلاكها العوامل المساعدة لذلك من أعلاف وبلاستيك وأدوية وأكياس...الخ.

فقد جاء في نص القرار الوزاري: «بناءً على المرسوم رقم /٥٠/ تاريخ ٢٠٠٦/٢/١٢، وعلى أحكام القانون رقم /١٢٣/ لعام ١٩٦٠ الخاص بشؤون التموين والتسعير وتعديلاته، وعلى أحكام القانون رقم /١٥٨/ لعام ١٩٦٠ الخاص بقمع الغش والتدليس وتعديلاته، ولاسيما المادة /١٥/ منه. وعلى أحكام القانون رقم /٢/ لعام ٢٠٠٨ الخاص بحماية المستهلك، يُقرر ما يلي:

يلتزم أصحاب المحال التي تتعامل ببيع الفروج التقيد بالذبح في المسالخ الفنية والبلدية المعتمدة أصولاً، وعرض المذبوحات ضمن واجهات مبردة وبشروط فنية وصحية والإعلان عن الأسعار، وأن يتم نقل الفروج المذبوح المنظف أو أجزائه من المسالخ إلى أماكن التوزيع والبيع ضمن شروط، بحيث يتم النقل في أقفاص نظيفة وضمن سيارات مغلقة ومبردة، وأن يكون الفروج منزوع الرأس والرئة والغدد، وفي حال وجودها تجهز الكمية أصولاً»

ورغم إيجابية هذا القرار، فإنه قد أعطى الحق للشركة بسلب أرزاق المربين، واحتكار تجارة وصناعة الفروج في المحافظة، واستغلال ضعف المربين وبساطتهم، بعد اتخاذ شعار «حماية المستهلك» ذريعةً للاستيلاء على الأسواق.

وقد استفادت تلك الشركة أيضاً من قرار مجلس المحافظة بإعفائها من التسعيرة التموينية، وذلك من خلال الكتاب رقم ١٨٧/٣/٢٨٦٢ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٣٠ الذي توافق فيه مديرية التجارة الداخلية بحمص على طرح منتجات الشركة وفق التكلفة الحقيقية مضافاً إليها هوامش الربح التالية: /١٠٪/ للمنتج والموزع، و/١٠٪/ لبائع المفرق، كل هذا على حساب المربين الصغار الذين ذهبوا ضحيةً للقرار الأنف الذكر.

المواطن عبد الوهاب الغفري، صاحب إحد محال بيع الفروج، قال لنا: أعمل بهذه المهنة منذ أكثر من عشرين عاماً، ومنذ أربع سنوات وأنا أعاني الويلات من عناصر التموين بحجة حماية المستهلك، والمفاجأة أن عناصر التموين ومنذ أسبوع أصبحوا يطالبون بمواصفات جديدة دون سابق إنذار، ومنها إبراز فاتورة حصرية «مسلخ فني»، وهذه الفاتورة لا تملكها إلا شركة داوود.

أما البائع جمال حسون فقال: إنهم بهذه الشروط يجبروننا على التعامل مع الشركة فقط كونها الجهة الوحيدة المستوفية للشروط.

في حين أبدى المواطن عبد السلام غزول استغرابه من الأسلوب الذي يكافأ به المواطن الحريص على مصلحة أبنائه، والطريقة التي يتم فيها احتكار كل شيء لمصلحة شركة واحدة، والقضاء على عنصر المنافسة الكفيل بخدمة المواطن، ويضيف غزول إنه وعلى الرغم من امتلاكه مسالخ بالمواصفات الصحية المطلوبة، فإنهم طالبوه بشروط قاسية مثل ضرورة وجود مسلخ لمعالجة المواد الصلبة والسائلة، ووجود آلات لصناعة المرتديلا، وتأكيدهم على أن موافقة الإدارة المحلية لا تكفي، ولا بدَّ الحصول على موافقة وزارة الصناعة!!

أما المربي يعقوب عتريني، العضو في غرفة الزراعة حمص، فقال: إن القرار الذي صدر من المحافظة ووافقت عليه وزارة الاقتصاد كان جائراً بحق كل المربين، وسيؤدي إلى نتائج سلبية وخسارات كبيرة، منها نفوق عدد كبير من الفروج لعدم إمكانية تسويقه. كما أن تنفيذ هذا القرار سيؤدي إلى إيقاف أكثر من ألف عامل عن العمل، وخسارة المليارات من الليرات السورية، فالمسلخ الآلي الذي يتم الحديث عنه لا يحتاج إلا القليل من الأيدي العاملة الفنية، لذلك فقد كان على السيد المحافظ إيجاد الحل المناسب والرجوع إلى أصحاب الخبرة قبل اتخاذ القرار.

■■

خطر فناء الثروة الحيوانية!!

ليتوقف التهريب والتصدير فوراً!

لا شك أن ما تعرضت له الثروة الحيوانية في السنة الماضية من فناء أكثر من نصفها نتيجة الجفاف ونقص العلف والتقصير والإهمال في توفيره، كان جريمة كبرى بكل معنى الكلمة، ولكن بكل أسف، لم يُحاسب عليها أحد رغم آثارها وتداعياتها الخطيرة على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين، ورغم أنها أثرت بشكل كارثي على أهم أنواع الأغنام السورية.. أغنام العواس..



هذا الإهمال المتعمد وانعدام المحاسبة والاستمرار في السياسات الانفتاحية ذاتها، أتاح المجال لاستكمال جريمة إبادة الثروة الحيوانية في سورية بطريقتين..الأولى: عبر استمرار التهريب إلى الدول المجاورة، وخاصة إلى العراق والأردن. والثانية التصدير (النظامي) إلى الخارج، وخصوصاً الأغنام، إلى دول الخليج..

واليوم، ونتيجة ارتفاع الطلب وتناقص الأغنام، يجري تهريب وتصدير الإناث منها بشكل جائر وخطير، والجريمة الأبشع ذبح صغار الإناث (الفطايم) والذي يتم علناً في أسواق الغنم، وخاصة في الميادين، دون ترخيص وعلى عينك يا مسؤول، حيث يقوم شرطي المسلخ بقبض ٢٥ ليرة عن كل رأس مقابل وضع الختم الذي يحمله بيده! وهذا لا يؤدّي إلى خسارة الثروة الحيوانية بوتيرة متسارعة جداً فقط، بل أدى ويؤدي إلى ارتفاع أسعارها وأسعار اللحوم عموماً، مما يرهق المواطن ويهدد أمن الوطن الغذائي، وهو أمر يتحمل مسؤوليته في المحصلة الطاقم الاقتصادي وسياساته النيوليبرالية، وخاصة بعد تحريره التجارة وإهماله وتقصيره في قمع المهربين والمتنفذين والفاسدين، الأمر الذي انعكس سلباً على مصلحة الشعب والوطن..

إننا نطالب بوقف التصدير فوراً، وتشديد الإجراءات لمنع التهريب، ومحاسبة المسؤولين عن ذلك، فغذاء وحياة المواطنين وكرامتهم وكرامة الوطن فوق كل المصالح وفوق كل اعتبار!!

■■

بين عشوائية الاستجرار.. وعدالة القرار

عند سفرك من دير الزور إلى البوكمال ليلاً، أو بالعكس، تتفاجأ بتلك المساكن والأبنية المنتشرة على طرفي الطريق بطول ١٣٠ كم، والمحاطة من كل الاتجاهات بالمصابيح الكهربائية المنارة، حتى يخيل لك أنها تجمع سكني كبير يضاهي مدينة دمشق أو المدن السورية الكبرى الأخرى، وكأن استجرار الكهرباء بات مجانياً، وفي الوقت نفسه نجد أصحاب هذه المنازل يتضورون جوعاً، ويثورون ويغضبون عند صدور فواتير الكهرباء، ويشكون من المبالغ المستحقة عليهم.

أمام هذا الهدر العشوائي وجدنا أنه لابد من الوقوف عند هذه اللامبالاة واللامسؤولية، فقد بلغت قيمة الدورة الأولى لهذا العام ٤١٨ مليون ليرة سورية بذمة شركة كهرباء دير الزور، وعدد المشتركين بالتيار الكهربائي في جميع أنحاء المحافظة ١٥٠ ألف مشترك، وفي عملية حسابية بسيطة ينتج أنه يترتب على كل مواطن مبلغ يزيد عن ٣٠٠٠ ليرة سورية. فالرقم المستحق دفعه من شركة كهرباء دير الزور دقيق ولا نشكك به. ولكننا نهيب بمواطنينا الترشيد العقلاني لاستجرار التيار الكهربائي، مع مطالبتنا للحكومة بدفع الاستحقاقات المترتبة عليها نتيجةً لكون محافظة ديرالزور وسائر المحافظات الشرقية، تتعرض لتلوث بيئي بسبب وجود حقول النفط وما تنفثه من سموم وحرارة، لتزيد الجو غلياناً، ففي كل دول العالم تدفع الحكومات تعويضاً عن التلوث عبر خفض سعر كيلو الكهرباء ولتر الماء، وزيادة الخدمات لمناطق كهذه. أمام هذه الحالة لابد للحكومة من أخذ ذلك بالحسبان، واتخاذ ما يترتب عليها من تدابير لدعم معيشة مواطني المحافظات الشرقية.

نحن في «قاسيون» نطالب بدراسة عادلة لتحديد قيمة كيلو الكهرباء ولتر الماء بشكل خاص في المحافظات الشرقية، وزيادة الخدمات لها، لأنها المنطقة الأكثر تلوثاً بيئياً، والمنكوبة بطقسها صيفاً وشتاءً، ونطالب بإقامة ندوات توعية للمواطن عن كيفية الاستهلاك الكهربائي، ومضار هدره مع العقوبات الرادعة..

■ البوكمال. تحسين الجهجاه

المركز الثقافي بالحسكة

كان من المقرر في المركز الثقافي بالحسكة تقديم محاضرة بعنوان «الأزمة المالية أثرها على الاقتصاد السوري» للأستاذ محمد علي جمعة، ولكن للأسف تعطل تقديم المحاضرة رغم أهميتها من حيث الموضوع، حيث أن الحضور الذي جاء للاستفادة والاستماع للمحاضرة اقتصر على شخصين فقط، إضافةً لاثنين من عناصر الأمن المكلفين بالمراقبة والكتابة عن كل حديث أو نشاط يقام في المركز!!

إن دلَّ هذا على شيء فهو يدل على غياب دور القائمين على إدارة المركز الثقافي ونشاطاته، فلماذا يغيب المهتمون والمتابعون عن نشاطات المركز، إذا كان هذا المركز يقدم فعلاً نشاطاً ثقافياً جدياً؟!! ولماذا لا توجد دعاية جدية لنشاطاته؟!!

هذه صورة مصغرة لواقع المؤسسات الثقافية في المحافظات، نضعها برسم وزارة الثقافة.

■■

مطبات

من هنا مرَّ المحافظ

◄ عبد الرزاق دياب

فجأة وعلى غير العادة والمألوف، شاهدناهم يقفزون من أربعتهم، فنحن لم نعتد مشاهدتهم جماعة وبهذا الحماس، ولم نلمح نشاطهم كأنهم استيقظوا من سبات عميق، أو أن شيئاً ما أفزع نومهم الطويل فهبوا منه مذعورين.

فجأة تجمعوا وانهالوا على الصمت المفزع عملاً، رموا كسل الشهور والسنوات عن ظهورهم، وتبين أن عجزهم لم يكن سوى حيلة من أجل التخمة، رسالة لمن يريد أن يرى بلده بحجم تاريخها الذي حفظّوه لنا عن ظهر قلب، ومن ثم قرروا أن يمسحوا ما قد علموه على أنه ليس مناسباً للمرحلة.

الشوارع التي كانت بالأمس مرهونة للحفر فقط ولضحاياها من الضالين في العتمة، الشوارع تلك صارت سوداء ناعمة ولامعة، تشتهي لو تدوس على جمرها من شهوتك واشتياقك لـ(زفت) جديد، (زفت) حتى ولو كان على شاكلة أيامك، ولون وجهك ويديك وكعبيك وطالعك، لون أول الشهر وأوسطه وآخره، أول الموسم وآخره، أصغر عيد وأكبره، لون النار التي ستزروها ذات يوم لأنك همست في خلدك، لعنت في سريرتك، كفرت بصمتك، وثرثرت مع الجدار الذي سيفضحك، ونمت دون هز من تعبك، (زفت) لو حلمت به وأيقظت من صياحك الجيران، (زفت) حدثت به نفسك وأبناءك ورفاق السوء أمثالك من سكان المحيط المقرف للمدينة التي يقطعها المتحلقان.

الحاويات التي كانت بالأمس ملعباً هانئاً للقطط المتسخة والجرذان المخيفة، ومطاراً للذباب الهارب من الموت القادم من الـ(بف باف)، الحاويات صارت تشبه أصص الزهر الدمشقي الذي مات من قلة الماء والحب، اشتهيت بلحظة جنون أن ترمي نفسك فيها وترفع قدميك في الهواء من فرح غامر، أن تنتظر في فيئها النظيف سرفيس (الشام)، أن تمد لسانك لتغيظ القط والجرذ والصحفي الذي لا يكتب إلا عن النظافة، أن تجره من يده وتريه وجهه في الحاوية التي تشبه مرآة الساحرة والملكة والعذراء في القصص القديمة عن حياة الملوك والأمراء الفاتحين.

الوجوه التي كانت البارحة تشاركك البؤس، النظرات البلهاء من الجوع والشمس الملتهبة منذ الصباح الباكر، الشعث، والغبر، والمتسخين، والمواطنين، والموظفين، والفتيات اللواتي تسرولن، العاطلين عن العمل وغير العمل، المجانين، مرضى الفصام، الغانيات، ماسحات البيوت، ماسحي الأحذية، البؤساء، المثقفين المتأففين، المتشائمين كلهم... تغيرت الحال، وتبدلت عن الأمس، كأن الأمس كان كابوساً طويلاً، وحلماً مزعجاً عن بلد آخر.. كل هؤلاء ليسوا هم.. تغيرت الوجوه، والنظرات، التفاؤل في خطوات الناس، رائحة العطر في الشوارع المعبدة وبجوار الحاويات المرايا، السماء صافية، والضحكات تعلو في المكان منذرة بيوم مسروق من عالم عجائبي.

أمام الباب الكبير للمركز الثقافي تجمهر الناس، وصوت الهمهمات الساكنة لا يزعج الأذن، ويتعالى المواطنون بنظراتهم ليشاهدوا مجموعة من الرجال يرتدون البزات الأنيقة، اللامعة، وعلامات الترقب والانتظار تعلو وجوههم، بعض هذه الوجوه لا بد أنك تعرفه، رأيته، ولكنهم ربما أخذوا حماماً طويلاً في البيت أو في السوق غير مهم، ولكن صورهم أبهى وأجمل.

فجأة تباعد الناس، واقترب النظيفون بعد أن اخترقت المكان سيارات سوداء، هرع النظيفون للتحية والسلام على الرجل الأكثر أناقة، وانحنى من كان في الصف الثاني، ثم دخلوا خلفه بابتسامات جديدة ونظيفة.. سكن المكان.

في اليوم التالي، لم تزل مشاهدات اليوم السابق في ذاكرة المواطن المتشائم، وما زالت رائحة العطر تخدش أنفه، لم ينم تلك الليلة، لم يصدق بزوغ الشمس، في أعماقه لهفة لرؤية الشارع والحاوية والناس والرجال الأنيقون، والرجل الأكثر أناقة، ركض بكل قوته إلى الشارع، باغته اللون الأسود اللامع، الحفر التي اختفت.. لم يكن حلماً ما شاهده الأمس المنصرم، إذاً هي الحقيقة.. مواء متعجرف شق صمت الذهول الذي اعتراه، وجرذ كبير مر من بين قدميه بسرعة مخيفة أفزعته، أكياس مفتوحة على الأرض، وجوه تعبر مغبرة، شعث، متشائمة، نساء يشبهن نساء أول أمس، النشيطون غابوا عن المكان، بوابة المركز الثقافي وحيدة، أيقظه شارد آخر من شروده.. كان المحافظ هنا.

• ملاحظة: لماذا يتقيد السادة المحافظون بالطرق المعبدة التي يرسمها السادة رؤوساء البلديات؟

■■

تَضارُبٌ بين التوجيهات السياسية وتطبيقات الحكومة

التنمية الريفية في مواجهة خطر ازدياد الفقر وعمقه وشدته

◄ **يوسف البني**



ارتفعت حدة الفقر في سورية في سنوات الخطتين الخمسيتين الأخيرتين، وازداد عدد الفقراء بشكل كبير، حيث تشير التقارير إلى أن ١٣-٣٠٪ من مجموع السكان أصبحوا يعيشون تحت خط الفقر، أي أنه أصبح هناك حوالي ٥,٣ مليون مواطن يعانون من الفقر الشديد، ولا يستطيعون الحصول على الحاجات الأساسية من المواد الغذائية، وغيرها من مقومات الحياة المعيشية اليومية، وتظهر التقارير أن ٦٢٪ من نسبة الفقراء في سورية تركزت في المناطق الريفية، وأن حدة الفقر ارتفعت في المنطقة الشمالية الشرقية، أي محافظات حلب، إدلب، الرقة، ديرالزور والحسكة، بريفها ومدنها، حيث وصلت نسبة الفقراء في هذه المحافظات إلى حوالي ٣٦٪ من سكانها، بينما وصلت النسبة في المنطقة الساحلية إلى حوالي ٣٠٪، وانخفضت هذه النسبة في المنطقة الجنوبية إلى ٢٤٪ فقط، وهناك تفاوت في توزيع الفقر بين هذه المناطق حيث أن النسبة الأعلى من الفقراء تركزت في المنطقة الشمالية الشرقية ووصلت إلى ٥٨٪ من مجموع الفقراء في سورية.

تعددت أسباب الفقر وارتفاع نسبته في السنوات الأخيرة، فمنها ما هو موضوعي نابع من صميم العلاقات الاجتماعية، ومنها ما هو خارجي يتعلق بالتقلبات الاقتصادية في العالم وانعكاسها السيئ على المجتمعات، ولكن أهم هذه الأسباب هي السياسات الاقتصادية المتبعة في سورية، والنهج الليبرالي الذي أدى إلى التفاوت الكبير والتوزيع غير العادل للدخل بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، والذي لعب دوراً كبيراً في تعميق ظاهرة الفقر وزيادة عدد الفقراء، في ظل نشوء الأثرياء الجدد على حساب لقمة عيش الشرائح الكبرى من المواطنين، أما الأسباب الموضوعية فمنها المبادئ التي تبنى عليها العلاقات في المجتمع، كعدم المساواة بين الأفراد، وقلة الاهتمام بتقديم خدمات الرعاية الصحية والتعليم، والتمايز الكبير الذي يزيد الفجوة بين الطبقات، ما يؤدي إلى عدم المشاركة الفعلية بين جميع أفراد المجتمع، وكل هذه الأسباب مجتمعة أنتجت السبب المباشر والرئيسي لظاهرة الفقر، وهو البطالة، من هنا فإن أي حل يمكن أن نفكر فيه لمعالجة الفقر يجب أن يرتكز على إيجاد الوظائف ومختلف مجالات العمل، من أجل تفادي الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر على كافة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية أيضاً.

وجهت القيادة السياسية إلى ضرورة العمل الجاد لمعالجة القضايا كافة، وخاصة تنمية الريف وحل مشاكل الشباب وتمكين المرأة من أخذ دورها في المجتمع، والتركيز على محاربة الفساد والمفسدين، والعمل على مناحي الحياة كافة التي من خلالها يمكن معالجة ظاهرة الفقر. وفي هذا المجال كانت السيدة الأولى قد قالت: «كانت القرارات والسياسات تأتي في سورية من الأعلى إلى الأسفل، أي من الحكومة إلى الشعب، واليوم نحاول أن نعكس هذا الشيء، وأن نشجع المواطن ليحدد احتياجاته وليعرف كيف يستطيع تحقيقها، والحكومة يجب أن تكون جاهزة لتحول هذه المطالب إلى واقع»

وبالفعل، فقد قامت السيدة الأولى بزيارة ٨٠ قرية من القرى السورية الفقيرة، واستطاعت معرفة أسباب الفقر والحاجة، وتوصلت إلى نتيجة حقيقية وواضحة، وهي ضرورة العمل على تنمية الريف السوري.

تنمية المنطقة الشرقية من الأولويات

من هذا المنطلق كانت هناك مخططات ومشاريع تهدف لتحقيق التنمية المتكاملة للسكان الريفيين، وخاصة في المحافظات الشرقية، وتحويلها إلى بقعة نماء حقيقي، ورفع مستوى الدخل وتعزيز معيشة السكان المحليين، واجتثاث الفقر وتقوية مبادئ المساواة، وتأمين تنمية إقليمية متوازنة، عن طريق حل مشاكل الأسر الفقيرة المعدمة، التي لا تملك أراض زراعية، وتهاجر بحثاً عن لقمة العيش، وكذلك تأمين احتياجات الشباب الذين يبحثون عن فرص العمل، وانطلاقاً من هنا فقد كان من المفترض أن تكون الخدمات المقدمة من الوحدات الإرشادية أساسية لتحقيق هذه الأهداف، من أجل تأمين العمل بالمهن اليدوية المتوفرة، وخاصة للنساء الريفيات، في خطوة جادة لتحسين دخل الأسر الريفية، ورفع مستوى معيشتها للتخفيف من ظاهرة الفقر.

• أي حل لمعالجة الفقر يجب أن يرتكز على إيجاد الوظائف ومختلف مجالات العمل، من أجل تفادي الانعكاسات السلبية على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية أيضاً.

• سجلت الوحدات الإرشادية نتائج عالية في صناعة السجاد اليدوي، الذي فاق السجاد الهندي والإيراني.

بنية وهيكلية الريف السوري المطلوب تنميته

تفتقر سورية إلى خطوات جادة للسير على طريق التطور في عملية التنمية الشاملة، إن كانت في المنطقة الشمالية الشرقية أو الساحلية أو الإقليم الجنوبي، بسبب فقدان الكثير من العوامل الأساسية للتنمية الريفية، كتوفير مياه الشرب النقية والكهرباء وشبكات الصرف الصحي والخدمات الصحية والتعليم، وانعدام فرص العمل، ما ينمي رغبة كبيرة عند سكان المناطق الريفية بالهجرة إلى المدينة، بهدف العمل وتحسين الدخل ومستوى المعيشة، ويأتي طلب العمل هدفاً في المرتبة الثانية. ويشكل السكان الريفيون في سورية نحو النصف من إجمالي عدد السكان، ونسبة النساء منهم تبلغ ٥١٪، وبذلك تكون هي قوة العمل الرئيسية والفاعلة في الريف. ولا ينفصل واقع المرأة الريفية عن الواقع العام الذي تعيشه، وتكون صورة معبرة عنه سواء في تطويره أو تخلفه، وهذا ما يجعل من تنمية المرأة هدفاً أساسياً لا ينفصل في حقيقته عن مخططات تنمية الريف، لأنها تعتبر المنطلق الأساسي والأداة الفاعلة فيه، ويشكل اندماج المرأة في عملية التنمية الريفية شرطاً ضرورياً لاستمرار هذه العملية، التي تعتبر من الأولويات الهامة لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري.

التنمية الريفية بين الأمس واليوم

تحققت خلال العقود الماضية بعض الإنجازات البسيطة على طريق التنمية الريفية، ولكنها لم تفلح بالوصول إلى مستوى من المعيشة يوقف هجرة الريفيين إلى المدن، وتم إنشاء الوحدات الإرشادية في الأرياف لتشغيل النساء الريفيات، وكانت هذه خطوة على طريق تحسين دخل الأسر الريفية ومستوى معيشتها، ولكن الحكومة في خطتها الخمسية الأخيرة اخترعت بدعة اقتصاد السوق «الاجتماعي» الذي يقوم على مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية تساعد على تكديس الثروة في أيدي قلة قليلة من المتنفذين، على حساب الشرائح الكبيرة من المواطنين، ومن أجل الوصول إلى ذلك اعتمدت على تصعيب الحياة المعيشية اليومية على عموم المواطنين، عبر القرارات والإجراءات الهادفة إلى تحرير الأسعار وتخلي الدولة عن دورها الرعائي، مثل قرار رفع الدعم عن المحروقات، الذي تسبب بارتفاع أسعار جميع السلع والخدمات، وأدى إلى ضرب الصناعة والزراعة، وإفقار شرائح واسعة من المواطنين، لمصلحة القلة الغنية، وقامت بتحرير الأسعار دون وضع ضوابط أو نواظم واضحة، متجاهلة أثر ذلك على عموم المواطنين، الذين ساءت حالهم أضعافاً مضاعفة، بسبب غلاء المواد الاستهلاكية اليومية من الخضار والبطاطا والفروج والمواصلات وإيجار البيوت وأقساط المدارس........

إذن فنحن مقبلون على خراب اجتماعي بسبب لهاث الحكومة للحاق بركب عولمة اقتصاد العالم وإعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي فرض تأثيرات وتحولات في التنمية الاجتماعية، أدت إلى ازدياد الفقر في المناطق الريفية، وازدياد عدد الأسر الفقيرة، على الرغم من مشاركة المرأة في تحقيق الدخل والأمن الغذائي لأسرتها، ما اضطرها إلى تحمل أعباء أكثر وأكبر.

إنهاك الوحدات الإرشادية وصولاً إلى تصفيتها

أقامت الدولة في ثمانينات القرن الماضي، ضمن توجهات البحث عن عوامل تساعد على تنمية الصناعات الريفية والاجتماعية، وحدات إرشادية لصناعة السجاد في المحافظات، تعود إدارياً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وأعطيت هذه الوحدات اهتماماً مادياً وإدارياً، وتم تشغيل النساء الريفيات فيها لدعم دخل الأسر الريفية وتحسين مستوى معيشتها. وسجلت نتائج عالية في صناعة السجاد اليدوي، الذي فاق السجاد الهندي والإيراني. وعلى مر السنوات تعرضت هذه الوحدات وعاملاتها للإهمال الإداري، ولم يتم تسجيل العاملات بالتأمينات الاجتماعية، إلا ما ندر، وبقيت العاملات بدون عقود وظيفية، وبلا طبابة مهنية أو ضمان، علماً أنه هناك بعض العاملات اللواتي أمضين ما يقارب ٢٥ سنة في هذه الوحدات في مختلف المحافظات.

وبالإضافة إلى الإهمال الإداري، تواجه صناعة السجاد اليدوي خطراً حقيقياً وصل إلى حد الجريمة بتصفيتها وانقراضها، فقد اتخذت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل قراراً بإغلاق هذه الوحدات وتسريح العاملات فيها، على الرغم من توافر المواد الأولية المنتجة محلياً لهذه الصناعة التقليدية العريقة الموغلة في القدَم، إضافة إلى وجود أيد عاملة كثيرة وخبيرة، وَبأجور رخيصة، وهذه الوحَدات تعتبر مراكز إنتاجية وحيوية للسجاد اليدوي السوري، الذي يمتاز بمواصفات عالية من الجودة والإتقان والجمال.

وكانت حجة وزيرة العمل بإغلاق هذه الوحدات هو كساد المنتج وانعدام الطلب عليه، علماً أن المخزون في المستودعات التابعة لوزارة العمل يتم تصريفه، ولم يبق سوى ما يعادل بقيمة ١٠ مليون ليرة سورية.

خطورة حل الوحدات الإرشادية وتسريح العاملات

حول هذه الخطوة المدمرة لهذه الصناعة العريقة، والتي أدت إلى تشريد العاملات فيها، وحرمانهن من دخولهن البسيطة التي يحاولن من خلالها تحسين مستوى معيشتهن اليومية، كان لنا لقاء مع المناضل النقابي البارز إبراهيم اللوزة، الذي شرح لنا مخاطر هذه الخطوة وانعكاساتها السلبية على برامج التنمية الريفية، حيث قال:

«إن هذا القرار يعتبر جريمة سافرة بحق العاملات الريفيات، ويناقض كل التوجيهات السياسية لإيجاد الآليات المساعدة لإنعاش الريف السوري، وتحسين مستوى معيشة المواطنين فيه، فالوحدات الإرشادية تحل مشكلة العاملات الريفيات، وتقدم للاقتصاد الوطني مبالغ كبيرة، حيث كان إنتاجها يصدر للخارج ولعقود طويلة، لأن صناعتها تطورت حتى باتت تضاهي السجاد الإيراني والهندي، وقدمت السجاد والبسط من أفخر وأفضل النوعيات»

«بلغ عدد الوحدات الإرشادية على مساحة الريف السوري ١٧٣ وحدة إرشادية، وعدد العاملات الريفيات فيها بلغ ٤٣٠٠ عاملة، أي أنهم يساهمون بتحسين دخل ٤٣٠٠ أسرة ريفية، وشكلت هذه الوحدات جزءاً هاماً من الاستقرار في الحياة الريفية، وكان من المفروض أن تتطور صناعة السجاد اليدوي، والألبسة التقليدية التراثية الفلكلورية لكل منطقة، وهكذا تفعل جميع الدول، بما فيها المتطورة صناعياً، لأن هذه الصناعة قدمت مبالغ طائلة لخزينة الدولة، فقد كان المواطنون يشترون من مخازن وزارة العمل، وكان قسم من المنتج يصدر للخارج، وسجلت كثيرٌ من هذه الوحدات أرباحاً جيدة في بعض المحافظات، حتى مع وجود بعض الوحدات الإرشادية القليلة جداً، التي كانت خاسرة أو متوقفة».

«وزارة العمل أغفلت مصالح العاملات الريفيات وحلت الوحدات الإرشادية، وإن هذه الخطوة تعرقل المخططات الجادة الساعية لإنعاش الريف وتنميته، وتحسين مستوى معيشة المواطن فيه، فتسريح العاملات في الوحدات الإرشادية خطأ كبير، كان يجب ألا يحدث، وهذا نضعه برسم السيد رئيس الوزراء كون وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل تتذرع أمام رئيس مكتب العمل، أنها أخذت التوجيهات منه بالذات».

«فلماذا كل هذه الإجراءات الحكومية السيئة بحق العمال؟ إن هذه الإجراءات والقرارات والتصريحات التي تصدر هنا وهناك، تظهر بعض المسؤولين وكأنهم يتلقون تعليماتهم من البنك الدولي، أو كأنهم موظفين لدى هذا البنك. من هنا، ومن منطق الدفاع عن مصالح ومكاسب الطبقة العاملة، التي هي حاملة لواء حماية الاقتصاد الوطني ورافعته الأساسية، فنحن نطالب بمحاسبة كل من يستهين بمصالح العمال وحقوقهم المشروعة، الإنسانية والقانونية، وخصوصاً إلغاء المرسوم /٤٩/، ومحاولات تعديل قانون العمل وقانون التأمينات بما يتناسب مع مصلحة أرباب العمل فقط، وتحريض أرباب العمل على عدم دفع التأمينات للعمال».

• قرار حل الوحدات الإرشادية جريمة سافرة بحق العاملات الريفيات، ويناقض التوجيهات السياسية لإيجاد الآليات المساعدة لإنعاش الريف السوري.

• هناك ضرورة لمحاسبة كل من تهاون بحقوق العمال، وهذا نضعه برسم رئيس الوزراء الذي يتذرع البعض أنه أخذ التوجيهات التي أضرت الطبقة العاملة منه بالذات.

أين الأفعال من الأقوال؟

إن وضع الريف السوري الفقير، هو إحدى محطات الاختبار لقدرة الحكومة السورية، من خلال خطتها الخمسية العاشرة، وخطتها الخمسية المقبلة، على تعديل وضع الحياة المعيشية في الريف، فعلياً لا نظرياً، عبر تبني سياسات تنموية شاملة على مستوى البلاد، وسياسات جزئية على مستوى ريف المحافظات الفقيرة، لحل مشكلة الفقر المنتشر، الذي وصل إلى مرحلة تهدد الأمن الاجتماعي المرتبط عضوياً بالأمن الوطني، من هنا لابد من قرار سياسي بإعادة النظر في توزيع الدخل الوطني، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اجتثاث قوى مراكز الفساد الكبرى، في جهاز الدولة وخارجه، لأن تجاهل هذه المخاطر سيفضي حتماً إلى المزيد من التوتر الاجتماعي، وإضعاف الوحدة الوطنية، لمصلحة أعداء الداخل والخارج....

■■

كيف نستفيد من الأزمة؟
د. قدري جميل: الاستفادة من الميزات المطلقة هي الحل

توجهت الزميلة «الاقتصادية» في عددها ٣٩٤ إلى بعض الباحثين الاقتصاديين بسؤال: كيف نستفيد من الأزمة العالمية للرأسمالية؟ وقدم د. قدري جميل، في إجابته على السؤال، الرأي التالي:

«أرى أنه ما لم يتم التفكير عميقاً بدروس الأزمة وفحواها وسرعتها واتجاهها، فهذه الأزمة لا يمكن أن تكون إلا ضرراً مطلقاً علينا، أما إذا تمت دراستها واستخلاص دروسها، فيمكن حينها تخفيف بعض الأضرار، وتحويل بعضها الآخر إلى فوائد، ويجب أن نكون واعين لإحداثيات الأزمة كاملةً، فعندها سيكون من الطبيعي الاستنتاج أن التعويل على الرساميل الخارجية العربية أو الأجنبية لتوسيع رقعة الاستثمار في الداخل هو ضرب من الوهم وقبض للريح، لأنه عندما لم تكن هناك أزمة وكانت هناك وفرة في الاستثمارات كان قدوم الرساميل الأجنبية يتم بصعوبة بالغة، وفي حال القدرة على استقدامها فكانت تتجه نحو قطاعات محددة زادت مشكلات الاقتصاد الوطني، فتلك الاستثمارات التي كنا نظن أن قدومها سيحل مشكلاتنا أصبحت مشكلة بحد ذاتها، لأنه تبين بالتجربة أنه ليس كل استثمار إيجابياً، فهو يكون سلبياً أو إيجابياً حسب نوعه ومكان تموضعه، فإذا كان الاستثمار مالياً، وجاء لاستثمار الأراضي، فهو لا يزيد في الناتج السلعي، أي في القيمة المضافة، وإنما يزيد في الكتلة النقدية، ما يخل في أحد التناسبات الأساسية في الاقتصاد الوطني (كتلة سلعية تتناسب مع كتلة نقدية)، وبالتالي فإن ضخ كتلة نقدية كبيرة في الاقتصاد دون توظيفها ضمن فترة محددة في الإنتاج المادي، وكانت مخرجاتها لم تتحول إلى ناتج سلعي، فهذا يؤدي إلى وذمة تضخمية يدفع ثمنها الناس خلال سعر المواد الأساسية، لذلك ليس كل استثمار إيجابياً.

..إذا كانت هناك فرص لجذب الرساميل الفائضة عن بلدانها للاستثمار في سورية قبل الأزمة، فهذا لم يعد ممكناً حالياً، فإذا أخذنا بورصات الخليج كمثال، نجد أنها خسرت من قيمتها السوقية في عام ٢٠٠٨ حسب كل سوق من ٢٥ إلى ٧٥٪، لذلك فإذا كان هناك من يتوقع ازدياد تدفق الرساميل في ظل الأزمة فلا أعلم على ماذا يستند، وخاصةً أن هذه الرساميل بكتلتها العامة قد انخفضت. وفي كل الأحوال فإن الرساميل حين تتوجه إلى الاستثمار فإنها تكون مدفوعةً بدافع واحد وحيد هو السعي نحو الربح الأعلى، وإذا تمت دعوة أصحاب الرساميل للاستثمار في القطاعات الريعية فسيكون الضرر هو النتيجة، وإذا تمت دعوتهم إلى قطاعات الإنتاج الذي لا تزال نسب الربح فيه غير مرتفعة وغير مضمونة، فإنهم لن يستجيبوا، لكون الفروع الاقتصادية المتخصصة سورية فيها، والتي يمكن أن تعطي ربحاً أكثر من القطاعات الأخرى، هي ذات ميزات نسبية تشارك فيها سورية بلداناً أخرى. وإذا ما استمرت محاولات جذب الرساميل إلى نطاق الاستثمار في الفروع ذات الميزات النسبية، فإن المنافسة الدولية في ذلك ستكون عاليةً جداً، لذلك فنحن أمام حل واحد: البحث عن الفروع ذات الميزات المطلقة التي لا يشارك سورية فيها أحد، وهي فروع كثيرة في سورية، ولكنها لا تلقى الاهتمام الكافي نتيجة السعي نحو تقليد الخارج.

..المطلوب للاستفادة من الأزمة- وخارج الأزمة- هو إجراء مسح علمي ميداني لكل الميزات المطلقة في سورية، وهي كثيرة جداً. وبعد إتمام هذا المسح، يجب التفكير بإنتاجها بشكل منهجي ومخطط سواء أكانت زراعية أم صناعية تخدم الزراعة، وهنا يجب ابتداع تكنولوجيا سورية خاصة لاستثمار هذه الميزات المطلقة لكون هذه التكنولوجيا غير موجودة في الخارج لعدم وجود هذه الميزات المطلقة في غير سورية بالمطلق، ومنها مثلاً: نباتات طبية لا تنمو إلا في سورية، وهي معروفة ومطلوبة في الأسواق العالمية. وللأسف، يشتريها مندوبو هذه الأسواق بأسعار رخيصة، في حين لو يتم توسيع زراعتها، (علماً أن قسماً منها هو نباتات طبيعية) ويتم تصنيعها، فهذا يعني احتكار مادة مطلوبة في السوق العالمية.

وهناك أمثلة أخرى على ذلك: غنم العواس، وكذلك بعض أنواع الورود التي لا تنبت لدى البلدان الأخرى، علماً أن الورود النادرة كثيرة في سورية، وإذا تم تصنيع خلاصاتها فهي تمثل أساساً في الصناعات الدوائية والتجميلية، وهي أهم من النفط والقطن لأن ميزاتهما التنافسية نسبية، وليست مطلقة!.. وهناك في هذا المجال المئات من الأنواع والفروع ذات الميزات المطلقة في سورية.

الميزة المطلقة هي الحل

إن الميزة المطلقة هي الحل، فهي عبارة عن ناتج مادي ذي ريع مطلق، وعند إيجاد فروع اقتصادية من هذا النوع الذي يحقق نسب ربح مرتفعة، يمكن لسورية انتقاء ما يحلو لها من رساميل تسعى للاستثمار في اقتصادها، والتي ستستجدي الدخول للعمل في البلد. ولذلك يجب التعامل مع الأزمة بهذا المنطق، لأنه سيمنح سورية قوة دفع انفجارية هائلة إلى الأمام، أما إذا تعاملنا معها كما يتعامل معها الجميع، فإنها ستصيبنا بآثارها وشظاياها كما تصيب الجميع!.. إذاً الحل هو في البحث عن المزايا المطلقة في الاقتصاد السوري وتحفيز الاستثمار باتجاهها بعد إعداد التكنولوجيا الخاصة بإنتاجها.

هل ستستثمر الأزمة فعلياً؟!

يستمر الحديث في الحكومة عن الاستثمار والاستثمار والاستثمار.. لكن دون تحديد وجهته ونوعيته، وكأن أي رأسمال يفد البلد سينعش اقتصادها، واليوم، وأمام ما تدعو إليه الأزمة من التركيز على القطاعات الاقتصادية الحقيقية وتقليص الاهتمام بالقطاعات الافتراضية أو الوهمية، كما وصفها السيد الرئيس.. يبقى السؤال مطروحاً: أي استثمار نريد فعلاً في سورية؟ هل هو الاستثمار في القطاعات الريعية ذات الفائدة النقدية فقط، أم الاستثمار في القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة الذي «سيمنح سورية قوة دفع انفجارية هائلة إلى الأمام»؟! بالطبع، إن معيار الفائدة التي يمكن أن يحققها الاستثمار على صعيد الاقتصاد الكلي في سورية سيكون هو الحكم فيما سيشهده الاقتصاد الوطني مستقبلاً، فهل ستسعى الجهات التنفيذية فعلياً إلى استثمار فرص الأزمة العالمية بالشكل الأمثل بما يفيد الوطن والمواطن، أم إن الكلام لن يلقى صداه اللازم، وسيسبقنا الآخرون كما هي الحال دائماً؟!.. أرجو عكس ذلك.

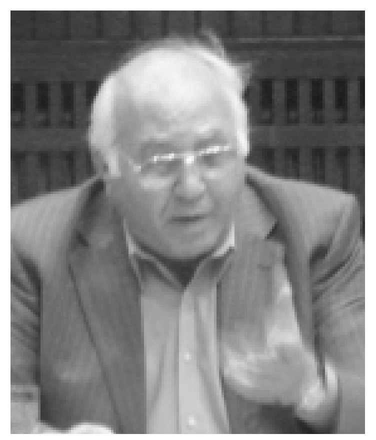
■■



المطلوب هو إجراء مسح علمي ميداني لكل الميزات المطلقة في سورية، وهي كثيرة جداً.

التعويل على الرساميل الأجنبية لتوسيع رقعة الاستثمار هو قبض للريح.

حال الاقتصاد والاقتصاديين والقرار الاقتصادي
في مداخلات رئيس جمعية العلوم الاقتصادية في الدورة الأخيرة..



د. كمال شرف:
«إننا ننشط من العدم» !

اختتمت جمعية العلوم الاقتصادية السورية ندواتها هذا الموسم، وقد اختلفت الآراء حول أداء الجمعية، ومستوى المحاضرات والندوات، لذلك ارتأينا الإضاءة على بعض افتتاحيات ومداخلات رئيسها د.كمال شرف، لعلها توضح بعض الظروف المحيطة بنشاطها..

افتتح د. كمال شرف ندوة الثلاثاء الاقتصادية الأخيرة لهذا العام بقوله: «كنا نأمل هذا العام أن تكون هذه الندوة فرصةً للحوار وفرصةً للمداولة بين الإخوة الاقتصاديين مع الإدارة الاقتصادية في البلد، ولكن مع الأسف لم نتمكن من تحقيق هذا الحلم البسيط، علماً أن القرار الاقتصادي على المستوى العالمي لم يعد يؤخذ من مسؤول واحد، فقد انتشرت على مستوى العالم من شرقه إلى غربه مراكز دعم القرار، وهي المراكز التي تمد المسؤولين بالرؤية الاقتصادية الأوسع، وتنبههم إلى مخاطر القرار الاقتصادي أياً كان، وتضع أمام المسؤول مجموعة من المقترحات أو الحلول، مع توضيح سلبيات وميزات كل حل أو مقترح، وتترك للمسؤول الاقتصادي الاختيار بين القرارات وهو على علم مسبق بالمخاطر التي قد تنجم عن تبنيه... وكنا نتمنى عبر هذه المؤسسة الصغيرة (جمعية العلوم الاقتصادية السورية) أن نقول للمسؤولين الاقتصاديين إن هذا القرار صائب أو خاطئ، أو قد لا نقول لهم خاطئ من باب اللياقة، فقط قد نقول لهم إن هذا القرار فيه بعض المخاطر فاجتنبوه، أو قد يؤثر على طبقة من طبقات المجتمع، ويجب اجتنابه ولكن.. أكثر من هذا الضغط والتنويه فإنه من الصعب تحقيقه، يعرف الحضور أنه قد طلب منا في يوم ما، وعلى طريقة الغرم حسب الغنم (عكس المثل الشائع) أن نقدم شيئاً لكي يحترمونا.. وإذا لم يقولوها بالكلمة نفسها فقد قيلت بشكل ما، فهل هكذا تتم الأمور في الدنيا؟!»..

وحول نية الحكومة تخفيض سعر صرف الليرة كان تساءل في إحدى المحاضرات: «كيف سمحوا لأنفسهم بطرح موضوع تخفيض قيمة النقد، حتى وإن كان ذلك بهدف تشجيع الصادرات؟ لماذا لا يتم اللجوء إلى تغيير السياسات المتبعة بعيداً عن المزيد من التجريبية، لقد تحدثنا في أولى جلسات الثلاثاء الاقتصادي حول التجريبية التي يدخلوننا بها، مرةً الإدارة بالأهداف، ومرةً اقتصاد السوق الاجتماعي، وكل يوم يدخلوننا بتجربة جديدة، وكأن المطلوب دائماً هو الإطاعة، ومجرد الاعتراض على أحد جوانب السياسة الاقتصادية يمثل دخولاً في المحرمات، وليس هناك فكر اقتصادي قابل للأخذ والرد، هناك فكر اقتصادي وهناك أناس لهم رأي آخر، وليس معنى أن يكون المرء في الحكومة أن يكون صاحب الرؤية الصحيحة.. في هذا ابتعاد عن الديمقراطية.. والفكر والحوار!».

وعن إمكانية عقد ندوة خاصة يتدارس فيها الباحثون الاقتصاديون شؤون الساعة ويقدمون اقتراحاتهم للحكومة قال: «هل نعمل دون أن يكون هناك من طلب منا العمل، وهل نسهر الليل لنقدم للحكومة في النهار ما قد يُقرأ أو لا يُقرأ؟! والأغلب أنه لن يُقرأ! لقد بات هذا اللقاء (الندوة) فشة خلق.. إن هذه الجمعية هي جمعية تطوعية لا تعطي أجراً للمحاضر ولا تأخذ منه أجراً.. وقد افتتح الندوات هذا العام نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ورجوناه كي يعطينا مقراً للجمعية لكن ذلك بقي كلاماً في كلام، وإنكم لو تعرفون ما هو مقر هذه الجمعية لأحسستم بالحزن، إن مقرها عبارة عن قبو (شي خمسين متر) مليء بالرطوبة ولا يمكن التقاط إشارة الموبايل فيه، إننا ننشط من العدم!».

■■

تشجيعاً للاستثمار..
مؤسسة غذائية هامة ورابحة تُهدى للمستثمرين!!

◄ **نزار عادلة**

إذا لم يكن الهدف الأول لوزارة الزراعة بمديرياتها ومؤسساتها المختلفة، تطوير الثروة الحيوانية وحمايتها، من خلال وضع وتنفيذ الخطط الخمسية الخاصة بها، فما هو دورها إذاً؟

ما يسم هذه الوزارة حتى الآن، هو عدم وجود إحصائيات دقيقة حول أعداد الحيوانات وسلالاتها ومعدلات إنتاجها، وعدم وضع سياسة واقعية وثابتة لتربية الحيوان تعتمد على أسس فنية وعملية وضعف الربط والتنسيق بين الجهات العامة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بقطاع الإنتاج الحيواني، مع إغفال المؤسسات المخصصة التابعة لوزارة الزراعة لدورها كمؤسسات رائدة في عملية تطوير وتأمين الخدمات ومستلزمات التربية والإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية وفقاً لما نصت عليه مراسيم إحداثها، وتقييد تلك المؤسسات بأنظمة وقوانين محاسبة صارمة مع إغفال الخلل الإداري القائم.

آخر الحلول

المؤسسة العامة للمباقر، هي أحد مرتكزات الأمن الغذائي الذي نتغنى به، وقد كانت قبل سنوات تضم /١٤/ ألف بقرة من كافة الأصناف والأنواع، بالإضافة إلى آلاف الدونمات الزراعية.. والحقيقة أن هذه المؤسسة منذ تأسيسها تعاني من مشاكل عديدة، أبرزها خلل إداري في مفاصلها على مرأى ومسمع من وزارة الزراعة والمؤسسات التفتيشية دون اتخاذ قرار، وكانت تخسر سنوياً عشرات الملايين. قبل عام تم تأمين التمويل من صندوق الدين العام، أعيد من خلاله تأهيل البينة التحتية، وتم بناء محالب جديدة وترميم بعضها الآخر، واستبدال الآليات القديمة بآليات حديثة.

ووضعت الإدارة الحالية خطة إستراتيجية للنهوض بالمؤسسة والوصول إلى مرحلة الربح بعد خسارة دامت لعقود، كالتخلص من الأبقار ذات الإنتاج المتدني والتي تشكل عبئاً كبيراً على المؤسسة، وإدخال بكاكير (أبقار تحمل لأول مرة) ذات إنتاجية عالية. وكانت الخطوة الهامة تحرير تسويق الحليب، حيث أجاز المرسوم التشريعي رقم /٢٧٦/ تاريخ ٢٠٠٤/٨/١ بيع الحليب من /١١/ ل.س إلى /١٥/ ل.س للقطاع العام و/١٥.٧٥/ للقطاع الخاص، وكانت خطوة هامة في تحسين الوضع المالي مما سمح بتسديد قسم من الديون المترتبة على المؤسسة سابقاً..

خسارة المباقر الرابحة!

تعتمد المؤسسة في مصدر العلف أساساً على المؤسسة العامة للأعلاف، ولكنها تعاني من عدم توفر كسبة القطن والشعير والذرة الصفراء.. والسؤال المحير:

أين الأراضي الزراعية التي تملكها المؤسسة، وما هو دورها في تأمين الأعلاف؟؟

يتبع المؤسسة عدد من المنشآت المتخصصة في تربية المباقر في الرقة والحسكة وجبل رملة.. وبعض هذه المنشآت تحقق ريعية اقتصادية، وبعضها خاسرة.

لم يتخذ قرار بإعادة النظر بواقع هذه المؤسسة وتأمين مستلزماتها التي تعاني من مشاكل لا حصر لها ومن خسارات بالملايين، ولكن في ٢٠٠٩/٢/١٦ اتخذ قرار بطرح منشأة مباقر «مسكنة» للاستثمار بالاتفاق مع الشركة السورية القطرية القابضة، علماً أن هذه المنشأة حققت ربحاً قدره /٤١,٨٨٩١,٠٠٠/ مليون ل.س عام ٢٠٠٨، وهي تقدم /٤٠٪/ من موارد المؤسسة، فلماذا تطرح هذه المبقرة الرابحة للاستثمار ولم تطرح المباقر الخاسرة؟

ولماذا الاستثمار أصلاً بعد أن حققت المؤسسة قفزة نوعية، وبعد أن انتقلت من مرحلة الخسارة إلى مرحلة الربح بعد تعديل الأسعار والانفتاح على الأسواق؟

العقد العجيب

في مذكرة التفاهم الموقعة ما بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمؤسسة العامة للمباقر فريقاً أولاً، والشركة السورية القطرية للاستثمار القابضة المشتركة المساهمة المغفلة فريقاً ثانياً، أعطى العقد الفريق الثاني حق الانتفاع لمدة /٩٩/ عاماً، وإدارة مشروع مسكنة لإنتاج الحليب والألبان والأجبان ومشتقاتها والعصائر، إضافة إلى أية غاية قد يقرر الفريق الثاني القيام بها في المشروع وتدخل ضمن الإنتاج الزراعي والصناعي. كما يمكن للفريق الثاني الاستفادة من عملية تمويل «قروض مجمعة» سواء من مصارف محلية أو أجنبية، ويمكن الاستفادة من موجودات المشروع كضمانة للجهات الممولة للمشروع.

وهكذا قدمت مؤسسة رابحة على طبق من ذهب للمستثمر.. فـ/٩٩/ عاماً يعني تملكاً وليس استثماراً، وفوق ذلك تقدم له أموالاً من البنوك لإقامة المشاريع تعجز الدولة عن إقامتها، وتقدم له كفالة وضمانة للبنوك، والسؤال: لماذا؟ ولماذا بقيت المؤسسة طوال /٣٠/ عاماً تنتج الحليب فقط دون أن تفكر في إنتاج الألبان والأجبان والعصائر؟

أيضاً تنص مذكرة التفاهم على قيام الفريق الثاني بإجراء اختبار للعمال القائمين على رأس عملهم لدراسة إمكانية «استبقاء» أي منهم للعمل لدى الفريق الثاني، ولا يشكل حسب المذكرة أي التزام من الفريق الأول القيام بنقل العمال والموظفين إلى جهات أخرى... أما من يقرر الفريق الثاني إبقاءه فسيتم التعاقد معه. وعلى الفريق الأول تصفية حقوقه السابقة لتوقيع العقد، كما أن الفريق الثاني وفي حال استبقائه لعدد من العمال الحاليين ليس مسؤولاً عن أية علاقة عمل معهم سابقة لتعيينهم لدى الفريق الثاني مجدداً!!

إذاً، المستثمر فرض الشروط التي يريدها على الجهات الحكومية التي فرّطت بكل شيء: المنشأة والعمال والأموال، ومع ذلك مازالت تردد المعزوفة اليومية: لا خصخصة، ولا تسريح للعمال، ولا انتقاص من حقوقهم!!

المذكرة المبتورة

الاتحاد العام لنقابات العمال وجه كتاباً إلى القيادة القطرية بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٤، وهو كتاب خجول باسم المكتب التنفيذي: «يأمل الاتحاد العام لنقابات العمل من القيادة القطرية الإطلاع والمساعدة لدى مجلس الوزراء والجهات المعنية صاحبة العلاقة لإعادة النظر بمذكرة التفاهم وبما يحفظ حقوق العمال ومكتسباتهم ويحفظ الحقوق العامة للدولة باعتبار أن المنشأة جزء من القطاع الاقتصادي العام..». والسؤال:

إذا كانت الحركة النقابية والحكومة فريق عمل واحد، ولا تناقض في اتخاذ القرار كما تقول أكثر القيادات النقابية، فلماذا لم توجه المذكرة لرئيس الحكومة؟ وكيف وقعت مذكرة التفاهم؟ هل وقعت في اللجنة الاقتصادية وهي مصنع القرارات الاقتصادية، وأين دور ممثل اتحاد العمال في اللجنة؟

كيف ترى الدائرة القانونية في وزارة الصناعة عرض شركة الإطارات على الشراكة والاستثمار انتهاكاً للدستور السوري ومخالفة فاضحة لمواده، وفي جانب آخر تقدم مؤسسة إنتاجية غذائية رابحة إلى المستثمر لامتلاكها على طبق من ذهب؟؟

تخبط اقتصادي واضح وفاضح، وهو في محصلته ليس إضعافاً للدولة بل إنهاك لها، والمسلسل مستمر!!

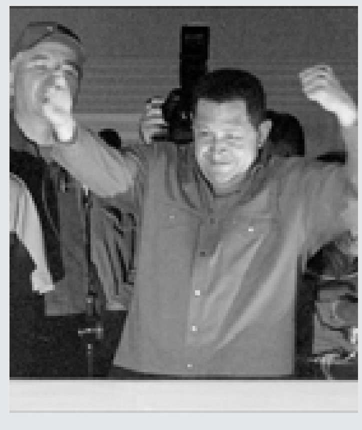
■■

هل ستصنف بعض الأنظمة العربية فنزويلا ورئيسها تشافيز في خانة الجهات المعادية؟

د. مصباح غيبة- خاص قاسيون

لقد جال هذا السؤال في خاطري عندما قررت فنزويلا منذ فترة إقامة علاقات دبلوماسية مع السلطة الفلسطينية الأمر الذي يعتبر بمثابة الاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة.

وجاء ذلك بعد الموقف الحازم والمشرف الذي أخذه الرئيس تشافيز خلال العدوان الصهيوني على غزة، والمتمثل بطرده السفير الإسرائيلي من فنزويلا ثم قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وأتبع ذلك بتصريح قال فيه: «إن إعادة العلاقات غير واردة مع كيان قام بعدوان وحشي على غزة وقتل المئات من المدنيين غالبيتهم من الأطفال مستعملاً أفتك الأسلحة المحرّمة دولياً».



قد يتوقع المراقب العادي أن تقابل الأنظمة العربية هذا التصرف بالشكر والامتنان لفنزويلا ورئيسها تشافيز.

إلا أن العودة قليلاً لمجريات الأحداث في المنطقة تشير إلى إمكانية اتخاذ بعض الأنظمة العربية موقفاً مخالفاً لهذا التوقع. فإثر إطاحة الشعب الإيراني بنظام الشاه، الصديق الحميم للكيان الصهيوني، فإن من أول الإجراءات التي اتخذتها القيادة الإيرانية الجديدة هو طرد السفير الإسرائيلي وقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وإقامة علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية وتسليمها مبنى السفارة الإسرائيلية لتمارس منها مهامها الدبلوماسية.

فماذا كان رد فعل بعض (دول الاعتدال العربي) على هذا الموقف النبيل والأخوي؟ كان الرد بأن شجعت هذه الدول الرئيس السابق صدام حسين على غزو إيران دون أي مبرر. وأغدقت عليه المال والسلاح وبذلت كل إمكاناتها ليتمكن من إسقاط النظام الإيراني الجديد. وبعد فشل الغزو العراقي لإيران لم تتوقف بعض الأنظمة العربية عن الكيد للنظام الإيراني وإلصاق شتى الاتهامات الباطلة به، محاولة زعزعة أمنه والعمل على إسقاطه. ولعل المهزلة المفتعلة التي سماها النظام المصري (قضية خلية حزب الله) أحد الأمثلة على هذه المحاولات والتي حُوّل فيها دعم حزب الله للمقاومة الفلسطينية البطلة في غزة في مواجهتها للغزو الوحشي الإسرائيلي، إلى مؤامرة إيرانية على الأمن المصري ينفذها حزب الله، ورافق ذلك ضجة إعلامية معادية.

جوهر الموضوع يتلخص في أن هذه الأنظمة العربية منضوية تحت المظلة الإمبريالية الأمريكية وتابعه لها وتنفذ رغباتها. لقد كانت إيران الشاه تمثل إلى جانب الكيان الصهيوني القاعدة الأساسية للإمبريالية لتنفيذ مخططاتها في المنطقة إضافة لأن الإمبريالية كانت تسيطر على الثروة النفطية الكبرى الإيرانية. وبعد نجاح الثورة الإيرانية أعاد الشعب الإيراني ملكيته على ثروته النفطية وتحولت إيران إلى كيان مناهض لمخططات الهمجية الإمبريالية الأمريكية الصهيونية على المنطقة، ومتحالفة مع الأنظمة المتصدية لهذه المخططات، ومساعدة لحركات المقاومة المناضلة ضدها. فلن تكف هذه الإمبريالية والأنظمة التابعة لها عن عدائها للنظام الإيراني والكيد له، والتآمر عليه لإسقاطه، إلا إذا عادت إيران إلى حظيرتها وأصبح النفط الإيراني تحت سيطرتها.

لا يختلف وضع فنزويلا عن مثيله الإيراني من وجهة نظر الإمبريالية الأمريكية والأنظمة السائدة في ركابها. فقد استطاعت الثورة البوليفارية في فنزويلا إزاحة الهيمنة الأمريكية عن بلادها واستعادت امتلاكها لثرواتها النفطية وغيرها، كما أنها تحالفت مع كوبا البطلة الصامدة، حيث دعم هذا التحالف نضال شعوب أمريكا اللاتينية للتحرر من السيطرة الأمريكية وأدى ذلك إلى تغيرات هامة لمصلحة شعوب المنطقة.

لذلك لا يمكن أن تقبل الإمبريالية الأمريكية بهذه الأوضاع فراحت تحيك المؤامرات المتتالية للقضاء على الثورة البوليفارية وجميع المتحالفين معها وإعادة الأوضاع لما كانت عليه تحت الهيمنة الإمبريالية الأمريكية.

إن المقاربة بين موقف بعض الأنظمة العربية المرتبطة بالإمبريالية الأمريكية من الثورة الإيرانية وموقفها من الثورة البوليفارية، ليس نوعاً من جموح الخيال، بل للتأكيد على أن المخططات الإمبريالية الهادفة للهيمنة على مقدرات الشعوب ونهب ثرواتها وأساليب تنفيذ هذه المخططات هي متشابهة في كل أنحاء العالم.

كما أن تصدي الشعوب لهذه الهيمنة للحفاظ على استقلالها وصون ثرواتها متشابه أيضاً، وإن انتصار أي شعب في أي مكان في العالم يعطي دفعاً لنضال شعب آخر في مكان آخر.

ghebehdr@yahoo.com ■

كلمات عن زيارة أوباما



◄ إبراهيم البدراوي- القاهرة

تمت زيارة أوباما لمصر، بكل ما سبقها وصاحبها ولحقها من هستيريا الترحيب والمديح والعرفان المسبق بالجميل!! والتبشير الفارغ بعصر جديد رائع.

أشارت كل الشواهد بأنه تم الإعداد بدقة لكل تفاصيل الزيارة (حتى الصغيرة منها) بهدف تجميل وجه أمريكا، ولكن كما نقول في مصر «ايش تعمل الماشطة في الوش العكر»، ولم يستطع كل ذلك الجهد أن يحقق الهدف.

الأبرز في سياق هذه الزيارة (التي أكدت ما كان قائماً قبلها وزيادة) هو الإجراءات الأمنية التي لم تشهد مصر مثيلاً لها في السابق، وصولاً إلى إخلاء كثير من الشوارع والميادين من الناس. ويتوازى مع ذلك حشد أكثر من ألفين من النخبة السياسية الحاكمة ورجال الأعمال والأحزاب والقوى السياسية الشرعية وغير الشرعية وجماعات المجتمع المدني المتمولة والمثقفين والدبلوماسيين الأجانب والصحفيين ورجال الدين... الخ، في قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة القاهرة لسماع أوباما والتصفيق له.

في ليلة الزيارة، قررنا في حركة كفاية (تضم أطيافا واسعة من خارج الأحزاب الشرعية) القيام باعتصام احتجاجي في ميدان التحرير لليلة كاملة. حوصر البعض قبل وصولهم الى الميدان بقوات أمنية هائلة غالبيتها من فرق الكاراتيه التي لا ترتدي ملابس رسمية وتم القبض على الدكتور يحيى القزاز الأستاذ بالجامعة لعدة ساعات. وحوصر من تمكنوا من الوصول الى الميدان مبكراً وخيروا بين الاعتقال أو فض الاعتصام. وتم إخلاء المكان من الناس.

دلالة واضحة بالنسبة لفض الاعتصام، هي حالة الرعب والقلق التي تعتري السلطة الحاكمة وإدراك حقيقة أنه لا ترحيب شعبياً سواء بالضيف أو المضيف، وذلك بعكس مرحلة سابقة كانت مواكب الرئيس جمال عبد الناصر مع ضيوفه وضيوف الشعب المصري لا تنقطع، والسيارات المكشوفة وحولها الملايين من الناس ترحب بالضيوف (من خروشوف إلى سيكوتوري – ومن سوكارنو الى بيكونين رئيس فنلندا) قبل النكسة وبعدها. لكن الزيارات الآن تتم بشكل شبه سري. فإذا كان كلاً من الضيف والمضيف مكروهاً من الشعب بما تطلب عمليات التأمين الهائلة، فلماذا يتشبث المضيف بكرسي الرئاسة ويسعى لتوريثه لابنه، ولماذا أتانا الضيف المكروه؟

استهدفت الزيارة كما أعلن عنها مخاطبة المسلمين. ولذا تضمن برنامجها زيارة أحد المعالم الإسلامية. لكن المدهش كان تحديد مسجد من العصر المملوكي أسسه أحد سلاطينهم الذي لم تكن له أي بصمات واضحة في التاريخ المصري. وكان الأولى حسب الهدف المنشود زيارة مسجد الحسين أو السيدة زينب (رغم أننا لا نوافق على أن يدنسها هذا الزائر). وكان هناك الأزهر (الذي حضر شيخه الخطاب) ومسجد السلطان الظاهر بيبرس وقلعة صلاح الدين التي يعلوها مسجد هو تحفة معمارية وغيرها.

والدلالة هنا تكمن في أن المعالم الهامة جداً والمحترمة جداً لدى المصريين التي تجنبها أوباما تشير إلى رموز إسلامية من ذوي التاريخ المجيد في المقاومة ومواجهة الغزو والظلم والطغيان، وهي رموز تتناقض مع طبيعة الزائر ورمزيته، ومن ثم كانت الزيارة لمسجد (له قداسته واحترامه بالطبع) ولكن من شيده مملوك ليست له أية مأثرة مذكورة، غير أن ما نتذكره هو قيام السادات بدفن الطاغية العميل «محمد رضا بهلوي» بهذا المسجد بعد أن أطاحت به الثورة الإيرانية، وحل وهلك ضيفاً على السادات!

لم يعد خطاب أوباما بحاجة إلى تعليق بعد أن تناوله المئات بالتقييم والنقد، حيث يعكس بوضوح الموقف الأمريكي الذي لم يطرأ عليه أي تغيير. لكن اللافت هو حالة الاحباط التي أصابت منظري الفئات الوسطى الاصلاحيين الذين كانوا يحلمون بأن الخطاب سوف يعطيهم الإمكانية للترويج للمشروع الأمريكي والدفاع عن الرأسمالية المحتضرة بأساليبهم الملتوية والمخادعة، وبالتالي أعلنوا أن الخطاب جاء «مخيباً للآمال» في حين أن أبواق وغلمان وقيادات الطبقة الحاكمة وسلطتها ادعوا دون حياء أو خجل احتواءه على ايجابيات هائلة!!

لكننا نقول للطرفين أن أوباما قد أوضح بجلاء لا حدود له، ومن فوق منبر جامعة القاهرة انحيازه المطلق للعدو الصهيوني، وعداءه المطلق للشعب الفلسطيني وكل الشعوب العربية والإسلامية، وأكد فور مغادرته القاهرة هذا الأمر في الزيارة غير المسبوقة لمعتقل في ألمانيا وضع فيه اليهود مثل الآلاف غيرهم من شتى الجنسيات والأعراق ومورس ضدهم ما مورس ضد اليهود، وأثبت بذلك ولاءه المطلق للصهيونية وكيانها الغاصب لفلسطين.

يتناسى الجميع أن أوباما جاء للمنطقة بينما الولايات المتحدة مثخنة بالجراح، مأزومة ومهزومة ، وأن الرأسمالية كنظام اجتماعي تتهاوى. ولكنه جاء في الواقع الى أتباعه كي يؤكد لهم أن كل منهما هو سند للآخر، ولترتيب الأوضاع في المنطقة لتأمين موجة جديدة من الانقضاض على المنطقة بشكل هادئ ما أمكن ولإنجاز مشروع الهيمنة الصهيو– امبريالية المسمى بالشرق الأوسط الجديد أو أي مسمى آخر، وإعطاء دور هام للعملاء والخونة في سحق كل أشكال المقاومة، وضمان قدر من الهدوء في المنطقة تسمح له بخوض معركة كبرى في التخوم الإسلامية لعالمنا العربي (باكستان وأفغانستان) لينطلق منها للسيطرة على آسيا الوسطى والقوقاز، وفتح الطريق للسيطرة على روسيا ذاتها التي تحتوي على ٤٠٪ من ثروات العالم الطبيعية، ولإجهاض بقية القوى الصاعدة عالمياً أي الصين والهند أساساً، باعتبار أن ذلك كله هو الطريق الوحيد للتغلب على أزمة الرأسمالية.

لقد انكشف أمر أولئك الذين يدعون أنهم معارضة، سواء بالنسبة لكل الأحزاب الشرعية ومعها الإخوان المسلمون وجماعات المجتمع المدني ومثقفون وسياسيون وأعضاء مجلس شعب مستقلون (أي غير حزبيين)، إذ أن جميعهم في أفضل الأحوال هم مجرد منافسين أو متطلعين لنصيب في الكعكة. ولا يشفع لأي من هؤلاء ما رددوه قبل الخطاب وبعده. فكما نقول في مصر «الكلام ببلاش». ولا يستثنى من هؤلاء سوى كل من عبد الحليم قنديل، وحمدين صباحي اللذين وجهت لهما دعوات لحضور الخطاب ورفضوها، ومعهم ربما واحد أو اثنان اتخذوا موقف الرفض نفسه.

ها هو الاصطفاف يتضح دون أي لبس محلياً وإقليمياً وعالمياً. فهل نستطيع البدء ببناء اصطفاف سياسي لقوى المقاومة العربية التي تقف بوجه المشروع الصهيو– أمريكي، وفي سياق ذلك نصوغ إستراتيجيتنا، لنسير قدماً نحو الانتصار الذي لابديل عنه؟

■■

مصرع مارد أمريكي بعد عشرات عديدة.. GM ترتمي في أحضان الحكومة

ترجمة وإعداد حسين علي /بوسطن
نقلاً عن الصحافة الأمريكية

إنها شركة ساعدت على رفع مئات الآلاف من العمال الأمريكيين إلى صفوف الطبقة الوسطى، حولت ديترويت إلى رمز لقدرة الموهبة الأمريكية على الإبداع والابتكار. خرج من معاملها سيارات شهيرة، مثل كاديلاك، أصبحت مرادفة للترف والفخامة والآن تتقدم بطلب لإشهار إفلاسها، شيء لم يكن ممكناً التكهن به ليس فقط عندما كانت القوة المهيمنة في الاقتصاد الأمريكي منذ عقود خلت بل حتى أيضاً منذ بضع سنين خلت



نادرا ما انهارت شركة إلى هذا الحد وبهذه السرعة كما انهارت جنرال موتورز. وبينما بدا إفلاسها مؤخرا شيئاً متوقعاً، لكن كان وصولها إلى هذه اللحظة حدثاً صاعقاً. «لم أكن أبداً على الإطلاق لأصدق بأن يوماً كهذا سيأتي»، قال جيم وانغيرس، مدير تنفيذي متقاعد والذي كان عضواً في الفريق الذي طوّر (بونتياك جي تي أو) ومؤلف كتاب «أيام مجيدة» الذي يدور موضوعه حول بونتياك عندما كانت في أوجها في الستينيات. «كنا ناجحين جداً»، أضاف جيم.

تأسست في عام ١٩٠٨، حكمت دون منازع صناعة السيارات لمدة أكثر من نصف قرن، منتجة أنواع عديدة، عاكسة وعد الشركة بتقديم «سيارة لكل a car for every purse and purpose جزدان وغرض». التعبير القائل «what's good for General Motors is good for the country» (ماهو جيد لجنرال موتورز هو جيد لأمريكا) دخل القاموس. بعد نجاحات باهرة بدأ الضعف يدب في جي ام خلال عملية طويلة وبطيئة. عوامل قوتها، مثل البنية القوية للشركة التي كانت سبباً للانضباط الصارم في البدايات، أصبحت عوامل ضعف، حيث فقدت إحساسها في قراءة سوق السيارات الأمريكي التي ساعدت هي على بنائه، بينما أغوى صانعو السيارات اليابانيون حتى أكثر المشترين إخلاصا لها.

منذ ثمانية شهور فقط وقف ريك واكونير، حينذاك كان مديراً للشركة، أمام المئات من موظفيها للاحتفال بالذكرى المائة على تأسيسها «إننا مستعدون للقيادة لمئة سنة أخرى قادمة» قال السيد واكونير. لكن بدلاً من المضي في طريق القيادة، اتبعت جي ام شركات منهارة أخرى على طريق وعر مزدحم إلى محكمة الإفلاس.

دوّى الخبر إلى البعيد إلى ماوراء مركز الزلزال في ديترويت، إلى المعامل في المدن الواقعة في مناطق أخرى من مشيغن وفي ولايات أخرى مثل انديانا، تينيسي ولويزيانا. وبدأت تداعياته تفعل فعلها في «فيفث أفينيو» في نيويورك، حيث بنت جي ام مراكزها المالية، و«ايبكوت» في عالم والت ديزني في فلوريدا، حيث رعت جي ام جناحاً تعرض فيه أحدث سياراتها.

كانت مصانع جي ام طريقاً إلى الازدهار في المناطق التي أسعدها الحظ ليبنى فيها واحد من هذه المصانع. وضعت جي ام مدينة سبرينغ هيل، الواقعة خارج ناشفيل في ولاية تينيسي، على الخريطة عندما بنت مصنعاً فيها في عام ١٩٨٥ محفزة هذه القرية الصغيرة لتنتفخ ببيوت وأسواق ومطاعم جديدة.

كان لدى الشركة عدد كبير جداً من المشترين الأوفياء، لكنها خسرتهم خلال سلسلة من الأخطاء الإستراتيجية التي بدأت في الستينيات. قامت الشركة في الثمانينيات بمشاركة أنواع مختلفة من الماركات مما أفقدها التميز الذي تمتعت به في الأسواق. عارض المدراء الماليون للشركة مطوري المنتجات ومسؤولي التسويق الذين دفعوا الشركة إلى الإنفاق على سيارات جديدة. لكنهم أجبروا على تمويل أنواع كثيرة جداً من السيارات، حيث كانت جي ام غالباً تلجأ إلى خطة تدعى «Launch and Leave» (اطرح منتجاتك وغادر)، منفقة البلايين مقدّماً لكي تطرح سياراتها في الأسواق، لكنها بعد ذلك قصرت في دعمها بدعايات مستمرة دائمة.

مع تقلص سوقها، لم تستطع جي ام أن تعطي موديلاتها وماركاتها المتعددة من السيارات الانتباه الخاص الفردي الذي ساعد هوندا على اجتذاب زبائن إلى سياراتها من طراز «Accord» وتويوتا من طراز «Camry». كما أوقفت أيضاً اهتمامها بسيارات تحتاج وقتاً لكي تجد زبائن لها، مثلما حدث عندما قدمت الشركة السيارة الكهربائية ومن ثم أوقفت إنتاجها في عام ١٩٩٩ بعد ثلاث سنوات فقط.

بعد تقدمها بطلبها أمام المحكمة الاتحادية المختصة بقضايا الإفلاس في مانهاتن أعلنت جي ام حالاً بأنها ستغلق أربعة عشر مصنعاً– سبعة منها في مشيغن- وستلغي أكثر من ٢١٠٠٠ وظيفة أخرى. «هذا طن من الأحجار يقع على رؤوسنا»، قال السناتور كارل ليفين، ديموقراطي من ولاية مشيغن. «إن تلك أعمال ووظائف حقيقية، عائلات حقيقية، جماعات ومدن حقيقية، بأسماء حقيقية لمعامل حقيقية سوف تغلق».

أما إدارة وتنظيم الحكومة لتقليص حجم الشركة فستكلف دافعي الضرائب الأمريكيين ٣٠ مليار دولار، علاوة على ٢٠ ملياراً أخرى وضعت في الشركة سابقاً. مقابل ذلك، ستمتلك الحكومة الأمريكية ٦٠ ٪ من إجمالي جي ام الجديدة. إن عملية إنقاذ صناعة السيارات قد تكلف دافعي الضرائب الأمريكيين حوالي ١٠٠ مليار دولار. تدعو خطة الحكومة إلى أن يملك حاملو السندات الحاليين ١٠ ٪ من جي ام الجديدة، بينما سيملك صندوق العناية الصحية لاتحاد نقابة عمال صناعة السيارات ١٧.٥ ٪ وستملك الحكومة الكندية نسبة ١٢.٥ ٪ المتبقية.

عندما وصل عمال مصنع ويلو ران في مشيغن إلى مبنى النقابة في الصباح تم إخبارهم بأن مصنعهم سيغلق وسيتم وقف بعض المنتجات حالاً وسيسرح ألف ومئة عامل ماعدا ثلاثمائة خلال أشهر.

«لدى سماع ذلك تحسب نفسك وكأنك في جنازة، كنت غاضباً في البداية، ثم بكيت ومن ثم اعتراني الغضب ثانية، لقد تألمت لأوضاع هؤلاء العمال. كان الرعب يغطي وجوههم». قال دان سكيدمور رئيس نقابة عمال المصنع.

■■

الرئيس نجاد مرشحاً
دفاع عن الكرامة الوطنية في وجه الاختراق عبر مراكز الفساد

◄ **إعداد قاسيون**



تسترعي مجريات الحملات والمناظرات الانتخابية الساخنة في السباق على سدة الرئاسة في إيران الكثير من الانتباه، ليس فقط بسبب تجلياتها «الديمقراطية»، وإنما لوضوح الفرز في المواقف والمشاريع والارتباطات داخل القوى المكونة لبنية الدولة والمجتمع في نظام يوصف بأنه نظام «ملالي» مغلق، علماً بأن هناك من يشكك بهذه الديمقراطية انطلاقاً من كون المرشحين الأربعة من أبناء المؤسسة الدينية الإيرانية ذاتها، بشقيها «المحافظ والإصلاحي»، وهو ما يلقي بظلاله من ناحية أخرى على استمرار المؤسسة كمؤسسة في ظل الفرز الجاري فيها، الذي أخذ أبعاداً غير مسبوقة في شراستها لجهة تبادل الاتهامات وكشف الأوراق كاملة، ولاسيما من جانب الرئيس المنتهية ولايته والمرشح لولاية جديدة محمود أحمدي نجاد، الذي ركز برنامج حملته الانتخابي على الفساد داخل البلاد، بما في ذلك فساد كبار المسؤولين.

شعارات وشعارات مضادة في الشارع

منافسو نجاد هم الرئيس السابق للبرلمان، مهدي كروبي، ورئيس الوزراء السابق، حسين مير موسوي، والقائد السابق للحرس الثوري محسن رضائي، وقد صرخ أحمدي نجاد في إحدى المناظرات بصوت عال: «هاشمي رفسنجاني (رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام) هو من يدير المسرح. ثلاثة أشخاص ضد واحد». وكان أحمدي نجاد يشير إلى نفسه على أنه الشخص الوحيد الذي عليه أن يواجه ثلاث قوى مافيا.

في الشكلانيات الديمقراطية، امتد هذا الصراع المكشوف إلى الشارع مع خروج تظاهرات ومسيرات المؤيدين والرافضين بهتافات لافتة:

أنصار نجاد يصيحون «موسوي كاذب، الموت لهاشمي»!

وأنصار موسوي يرددون «وداعاً وداعاً أحمدي»، وهم يحملون لافتات تقول: «أحمدي يغادر»، في استرجاع للعنوان التاريخي للصحافة «الشاه يغادر».. وهددوا بشعارات أخرى: (إذا حصل تلاعب في الأصوات فسوف نقوم بالتخريب)!!

نجاد يتحدى

نجاد الذي يعترف خصومه بتواضع أسلوب حياته، أطلق جملة من المواقف وأثار مثيلها من القضايا التي تستحق التوقف عندها:

● «أنا مستعد للكشف عن جميع ممتلكاتي وحسابي المصرفي والمرتب، وإذا رأى القضاء وجود أي سوء استعمال، فإنني سأصر على أن يتم نشرها في كل الصحف (..) وأطلب من كل المسؤولين المرشحين للرئاسة الكشف عن ممتلكاتهم أيضاً».

● «كانت هناك دائرة تحكم البلاد، لكنني كسرت هذه السلسلة قبل أربع سنوات»، مؤكداً أن خصومه، ومن بينهم موسوي، يسعون لإضعاف إيران من خلال المطالبة بسياسة الوفاق مع الغرب.

● نجاد اتهم رفسنجاني بأنه «جزء من تحالف سياسي يدعم موسوي، متسائلاً عن مصادر ثروة أبنائه الذين حصلوا مع بعض مؤيدي رؤساء الوزراء السابقين على امتيازات مالية بطرق غير قانونية»، وأن رفسنجاني «أبلغ السعوديين بأن حكومتي لن تصمد أكثر من ٦ أشهر»!

● «موسوي يتهمني بالدكتاتورية، في الوقت الذي لم يكن هو يتحمل خلال حكمه وجود صحيفة معارضة واحدة، كما أن رفسنجاني انتقد خلال حكمه شخصياً عدة مرات الصحيفة المعارضة الوحيدة حتى أسكتها».

● وخلال إحدى المناظرات، اتهم نجاد منافسه الآخر كروبي بتلقي أموال من أحد كبار المخادعين، والموجود حالياً في السجن. كروبي في المقابل اضطر للاعتراف بأنه تلقى بالفعل نحو ٢٠٠ ألف دولار، ولكنه قال إنه لم يكن يعلم في ذلك الوقت أن المتبرع له سجل إجرامي.

● نجاد تساءل ألم تهدر كرامة الإيرانيين عندما تعاونت الحكومة السابقة مع حكومة بوش في أفغانستان. إلا أن بوش صنف إيران ضمن دول محور الشر، وهدد بمهاجمة إيران؟ ولكنه اليوم صرح وقبل رحيله بأن أمريكا لا تريد إسقاط النظام الإيراني، في الوقت الذي أعلنت الحكومة الأمريكية طيلة السنوات السابقة وفي حكومة رفسنجاني وخاتمي أنها تسعى إلى إسقاط النظام الإيراني، بينما العالم اليوم، ينظر باحترام إلى إيران...

سجال علني

وقد شهدت مراسم ذكرى مؤسس الثورة الإيرانية الإمام الخميني تراشقاً لفظياً حاداً بين رفسنجاني ونجاد، حيث اقترب الأول من الثاني بعد انتهاء مرشد الثورة خامنئي من كلمته وقال له: كل ما قلته عن عائلتي في مناظرتك التلفزيونية كذب.. وإذا تنازلت عن حقي فإن أبنائي وإخوتي لن يتركوا الأمر يمر. ومضى متوعداً إياه: إذا كنت تريد الحصول على أصوات من خلال اتهام الآخرين فإنك خاسر لا محالة، وإنني أخشى عليك من المستقبل.

وأمام ذلك رد نجاد قائلاً: أنا لا أخشى أحداً، وعائلتك محترمة إن شاء الله.

ودعا رفسنجاني مرشد الثورة علي خامنئي إلى التدخل لضمان نزاهة الانتخابات الرئاسية «كيلا تقع فتنة داخلية خطيرة»، محذراً «أنه حتى إذا واصلت التسامح في هذا الموقف (اتهامات نجاد)، فإن بعض الناس والأطراف والفصائل لن تتسامح في ذلك».

تقول بعض التحليلات إنه منذ أربع سنوات، عندما بقي هاشمي رفسنجاني وأحمدي نجاد وحدهما للمواجهة في الجولة الثانية لانتخابات ٢٠٠٥، ركز أحمدي نجاد على ثروة رفسنجاني وأسلوب حياته وحياة أسرته المترف، وفاز في الانتخابات. خسارة رفسنجاني أحرجته أمام الشعب الإيراني، وقادته إلى خوض أربع سنوات من الحرب الصامتة ضد أحمدي نجاد ومؤيديه. ويرى بعض المراقبين أن احتمال فوز موسوي قد يعيد أنصار رفسنجاني إلى الواجهة، وهم أشخاص يؤكد نجاد أنهم امتصوا دماء الشعب وجمعوا ثروات طائلة، حيث برزت بعض الأخبار حول علاقة ابنه بصفقات تجارية كبيرة منذ عدة سنوات. وحاصرته وعائلته الشائعات بقوة، وتحدث الناس عن ملكيته هو وأسرته لمركز تجاري في كندا وعلاقتهم بمشاريع بناء في دبي وصفقات نفط وفستق حلبي وامتلاكهم حصة في الخطوط الجوية السعودية.. وغير ذلك.

«دور المرجعيات، مكافحة الفساد، الكرامة والعلاقة مع واشنطن»

وبينما يتعرض رئيس البلاد بشكل منتظم لانتقادات لإقالته مسؤولين كباراً في حكومته في إطار حملته المعلنة مسبقاً على الفساد، بمن فيهم وزير الاقتصاد ورئيسان للبنك المركزي، قال الرئيس السابق للبرلمان، مهدي كروبي إنه يريد في حالة وصوله السلطة «خفض جدار عدم الثقة بين بلاده والولايات المتحدة»، واصفاً رئيسها باراك أوباما بأنه مختلف عن سلفه جورج بوش الذي كان يعزز القطيعة بين البلدين، متحدثاً من جانب آخر عما وصفه بمشاكل جدية في اقتصاد البلاد خلال سنوات حكم نجاد، في مقدمتها ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، إضافة إلى تضرر الكثير من المجالات الاقتصادية بسبب السياسة الاقتصادية الخاطئة للحكومة، وهو ما نفاه نجاد مقدماً إحصائيات مختلفة.

أما موسوي فقد سبق له أن قال في أول مؤتمر صحفي له منذ إعلان ترشحه: «إن لغة الرئيس الأميركي التي يستخدمها مختلفة عن لغة سلفه، و«يمكننا أن نرى ونراجع في ضوء سلوكهم، وإذا حدث هذا فلماذا لا نتفاوض؟»»، مشيراً إلى أن سياسته في حال انتخابه رئيساً «ستكون سياسة وفاق»، لأن «التطرف يكلفنا ثمناً باهظاً مثل إطلاق شعارات شديدة اللهجة، وفي الوقت ذاته نتحدث عن صداقة مع أمة إسرائيلية»؟!!

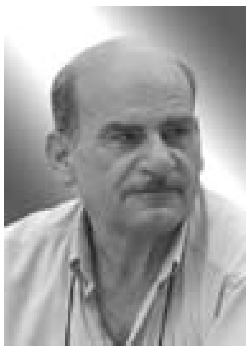
وفيما يتداخل السياسي بالمرجعي الديني وأجهزته السياسية والأمنية والعسكرية المختلفة في إيران، أشاد المرشد الأعلى في إيران علي خامنئي مراراً بحكومة نجاد، وحث الناس على انتخاب مرشح مناهض للغرب. ومن الممكن أن يقود هذا التأييد الواضح إلى حشد المحافظين وراء نجاد، لكنه قد يأتي أيضا بنتائج عكسية إذا استغل الناخبون الرافضون الفرصة لتحدي المؤسسة الدينية.

وفي مناظرة أخرى بين المرشحين الإصلاحيين كروبي وموسوي، خصصها المتنافسان افتراضاً، ليس لإظهار قدرات أحدهما مقابل الآخر، وإنما لتجديد اتهام نجاد بالتلاعب بالحقائق بشأن الاقتصاد، في حين أكد وزير الخارجية منوشهر متكي أن «حكومة نجاد جعلت من إيران خلال السنوات الأربع الماضية أقوى دولة في المنطقة، وحققت أعلى مستوى للصادرات غير النفطية قياساً بسابقاتها، حيث بلغت تلك الصادرات ٢٠ مليار دولار في حين كان مستوى الصادرات غير النفطية في السابق نحو ٧ مليارات دولار».

وبين هذا وذاك، لا يختلف اثنان على أن نتيجة انتخابات الرئاسة الإيرانية بين «محافظ» و«إصلاحي» ستلقي بظلالها على شؤون وشجون المنطقة ككل، بتحالفاتها ومحاورها وتكتلاتها، ولاسيما لجهة طريقة التعاطي مع المشروع الأمريكي-الصهيوني فيها. ■■

الانتخابات اللبنانية:
من يملك يحكم!

◄ **حمزة منذر**



تقول العامة: «من جرب المجرب كان عقله مخرب». فمنذ عام ١٨٦٠ يحكم لبنان وفق صيغة طائفية وضعتها آنذاك مجموعة من القناصل الأجانب الذين راعوا ضرورة استمرار التدخل الخارجي في شأن الكيان اللبناني وضرورة استمرار صيغة المحاصصة بين أهل الحكم والزعماء من مختلف الطوائف بحيث تمنع تلك الصيغة أية فرصة لإلغاء الطائفية السياسية بهدف إجهاض تكوين الدولة الوطنية وحقوق المواطنة المتساوية فيها بدل فرض الانتماء للزعيم والقبيلة والطائفة.

هاقد مر أكثر من مائة وخمسين عاماً على صيغة «المتصرفية» مروراً بصيغتي ١٩٤٣ والطائف ١٩٩٠ ومازال قانون الانتخابات في لبنان رغم تعدد إصداراته، وأبرزها قانون ١٩٦٠، يمنع وصول أي حزب أو حركة سياسية تمثل مصالح فقراء الشعب إلى البرلمان اللبناني، الذي يعدو كونه مجلساً دائماً لوكلاء الطوائف من أصحاب الثروة والجاه.

وهنا لابد من التذكير بالمقولة التي ترقى إلى مرتبة القانون: «إن من يملك يحكم». وقد علمتنا الحياة أن الطبقة الحاكمة تفصل قانون الانتخابات على قياسها بحيث يسمح باستمرار سلطتها فوق الشعب وليس من أجله. وطالما يحلو للطبقة السياسية الحاكمة في لبنان تسمية فرنسا «بالأم الحنون» نذكر القارئ بأن قانون الانتخابات الفرنسي موضوع بطريقة تسمح للنائب الديغولي بالدخول إلى البرلمان بأصوات أقل بثلاثة أضعاف مما هو مطلوب لدخول مرشح شيوعي إلى البرلمان.

وبالعودة إلى الانتخابات اللبنانية وما تمخضت عنه من نتائج، نلاحظ مدى الوهم الذي وقعت فيه المعارضة من جراء قبولها بقانون ١٩٦٠ حيث غاب عنها أن ذلك القانون ليس فقط يكرس الطائفية والمذهبية والمناطقية بل يقدم أكبر خدمة لأرباب المال المرتبطين بالخارج والممسكين بمفاصل الحكم والتحكم بثروة البلاد وقوت العباد. ولا يغير من هذه الحقيقة كل المقولات التضليلية (حول الديمقراطية التوافقية والتشاركية وإدارة البلد بشكل جماعي).

نحن لا نعتبر كل من دخل البرلمان من المعارضة خاسراً بل الذي خسر هو الشعب اللبناني وقواه الحية من الفقراء والكادحين الذين ترتب عليهم القيام بعبء أكثر من ٥٠ مليار دولار ديون خارجية من جراء النهب الكبير والفساد المستشري في كل مفاصل الحكم.

لعل أكبر خطأ استراتيجي ارتكبته المعارضة عدم الإصرار على قانون (النسبية العامة على مستوى البلاد) الذي يفتح الطريق أمام إلغاء الطائفية السياسية وبروز حامل اجتماعي جديد للطبقات والشرائح المهمشة والمهشمة، التي تطحنها الأزمة الاقتصادية. ومن جهة أخرى عدم النضال من أجل فرض قانون (النسبية العامة الموحدة) سيعيد إنتاج الأزمة اللبنانية وصولاً للحرب الأهلية والتي سيكون أول ضحاياها خيار المقاومة الذي أول ما يحتاج إليه هو التفاف شعبي عام على قاعدة ارتباط الأمن الوطني بالأمن الاجتماعي – الاقتصادي وليس على قاعدة (التوافق) مع أساطين المال.

من نافل القول إن الدعم الأمريكي للأكثرية هدفه الأساس نزع سلاح المقاومة. وهكذا جاءت نتائج الانتخابات اللبنانية مطابقة للرغبات الأمريكية والإسرائيلية والأوربية والرجعية العربية. كما أن ترحيب هذه القوى بهذه النتائج لايعكس احتراماً لخيارات الشعب اللبناني، بل لأن الفرصة بقيت متاحة أمام التدخلات الخارجية. ولعل تصريحات جوزيف بايدن وهيلاري كلينتون في بيروت قبيل الانتخابات كانت تشير إلى اتجاه الريح وتفضح كل الخطاب السياسي الأمريكي المخادع حول الحوار مع دول المنطقة بما فيها سورية وإيران.

ومن هنا نحذر من استمرار الحديث والتصريحات بأن التقاطعات بين المعارضة والموالاة تمنع تعريض المقاومة للخطر. التجارب علمتنا عكس ذلك تماماً، أي أن الذي يحمي المقاومة هو الجماهير الشعبية، وإشراكها في القرار والممارسة السياسية، وتبني مطالبها، والدفاع عن مصالحها ضد الطغمة الرأسمالية المتوحشة. وأي حديث عن الديمقراطية التوافقية سيترجم على الأرض كتقاسم للسلطة والمواقع بكل ما فيها من مكاسب ونفعية تعيق عملية الفرز الاجتماعي بين المشروعين المتناقضين: المشروع الوطني – الاجتماعي المقاوم والمشروع الامبريالي – الصهيوني المتجسد بالدعوة لإلحاق لبنان بدول الاعتلال العربي بحجة تجنيبه تكاليف المواجهة مع الكيان الصهيوني. وكأن لبنان لم يواجه، ولم ينتصر في تحرير أرضه في عام ٢٠٠٠ وصموده في حرب تموز ٢٠٠٦.

إن دعم المقاومة وتحصينها من نتائج الانتخابات اللبنانية لا يكمن في الديمقراطية التوافقية الزائفة، بل في فرض قانون «النسبية» وبالتوازي عبر تفعيل ذلك الجزء الكبير من فقراء الشعب اللبناني الذي لم يشارك في الانتخابات احتجاجاً على طائفيتها ودرجة التحكم بها من الذين يملكون فيتحكمون بالشعب وبمصير لبنان الوطن.

h.monzer@kassioun.org ■

مقابلة مع العالم ماريو بونخي:

«الاشتراكية هي بديل الليبرالية الجديدة، الانتحارية السفاحة»

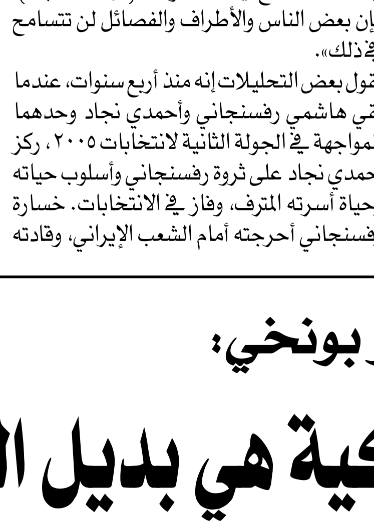
◄ **تيتوداغو**

شدد عالم الطبيعة والرياضيات المعروف ماريو بونخي، على إمكانية تأسيس اشتراكية ديمقراطية حقيقية، كبديل للنيوليبرالية التي وصفها بأنها «إيديولوجيا انتحارية وسفاحة».

وتناول الأرجنتيني ماريو بونخي (٨٩ عاماً)، الأستاذ بجامعة «ماك جيل» الكندية والحاصل على ١٥ دكتوراة فخرية، ومؤلف ١٣٢ كتاباً صدر سبعة منها في عام ٢٠٠٨ وحده، ومؤسس الجامعة العمالية الأرجنتينية» في عام ١٩٣٧ حينما كان يبلغ من العمر ١٨ سنة، تناول في مقابلته مع وكالة انتر بريس سيرفس في مدريد، الأوضاع الاجتماعية التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والبدائل التي يمكن أن تولدها.

● هل تعتبر أن الليبرالية الجديدة هي المسؤولة عن الأزمة العالمية الراهنة؟

بالطبع، لا شك في ذلك. فهذه الإيديولوجيا الانتحارية والسفاحة تروج لتقليص سلطة الدولة وخاصة لإزالة كافة آليات المراقبة القادرة على الحيلولة دون انتحار الرأسمالية ذاتها، تلك الآليات التي لعبت دوراً حاسماً في مواجهة الأزمة الكبرى في عام ١٩٢٩.



كما كان من الممكن تفادي وقوع العديد من الأزمات التي تلتها، لو لم يُترك لمحترفي العمليات المالية المجال لأن يفعلوا ما يشاؤون، وبصورة غبية، كإتاحة القروض لمن يعجز عن سدادها.

ومثال على ذلك ما حدث في الولايات المتحدة، حيث تلقى عدد من الشركات قروضاً تتجاوز ٢٠ ضعف ثرواتها المالية الذاتية، ما عرضها للإنهيار بل وعرض المصارف التي وفرت لها مثل هذه القروض للخطر ذاته.

● على ضوء التقدم التكنولوجي الهائل، ألم يكن ممكناً «اختراع» وسيلة فعالة لاستئصال الجوع من العالم؟

هذا غير وارد، فالتقنيات غير قادرة على تغيير الأوضاع الاجتماعية. يمكن اختراع أو تطوير بعض الأدوات التي يمكن أن تساعد على ذلك، لكن السياسة وحدها هي الكفيلة بحل المشاكل الاجتماعية. التقنيات يمكن أن تكون بمثابة أداة، لا أكثر.

● عادة ما تتحدث عن «الديمقراطية المتكاملة»، هل يمكن أن تنطلق من النيوليبرالية أم يعني ذلك العودة إلى الحديث عن الاشتراكية؟

أعتقد أن هناك مبررات عملية وأخلاقية لتفضيل الاشتراكية الحقيقية على الرأسمالية، كما أعتقد أن بناء الاشتراكية لن يتطلب تقييد الديمقراطية بل على النقيض تماماً، أي تعميمها على كافة المجالات فضلاً عن السياسية منها. أقصد بذلك ديمقراطية بيئية وبيولوجية واقتصادية وثقافية بالإضافة إلى السياسية.

● ولكن، أليس من الوهم التفكير في إمكانية بناء مثل هذه الديمقراطية المتكاملة؟ هل توجد مؤشرات أو أفعال ما تسمح بالتفكير في إمكانية بلورتها؟

قد يستغرق ذلك قروناً، لكن الواقع أن نواتها ظهرت منذ أكثر من قرن عندما جرى تأسيس تعاونيات الإنتاج والعمل في إيطاليا من وضع شركات رأسمالية مفلسة.

لقد شهدت الأرجنتين تجربة من هذا النوع، أكثر تواضعاً وأقرب زمنياً، من خلال حركة استرداد مصانع وشركات هجرها أصحابها لاعتبارها غير مربحة، فاحتلها العاملون بها وأعادوا تنشطيها وتشغيلها اعتباراً من أزمة عام ٢٠٠١.

● ما هي الخطوات التي تقترح إتباعها؟

بناء اشتراكية متكاملة، تدريجياً ومن أسفل إلى أعلى، على رماد الرأسمالية التي تسير نحو حرق ذاتها.

ويعني هذا زيادة التعاونيات، وتجديد الأحزاب الاشتراكية بجرعة قوية من العلوم الاجتماعية والتكنولوجيات، وتمتين النقابات المستقلة، وتأسيس مراكز دراسة الواقع الاجتماعي، وزيادة عدد المكتبات والجامعات الشعبية.

والخلاصة هي أن الاشتراكية ممكنة وقابلة للاستدامة إذا ما جرى إضفاء الصبغة الاشتراكية على قطاعات المجتمع كافة.

■ **نشرة «آي بي أس»**

كيف ستكون حال لبنان والمنطقة في ظل نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية؟

إعداد وحوار: جهاد أسعد محمد

أسفرت نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية، على غير المتوقع إعلامياً وشعبياً، عن فوز مرشحي فريق ١٤ آذار بغالبية طفيفة، لا تعكس عبر عدد المقاعد حقيقة واقع التصويت وإحصائياته حول أصوات المقترعين الذين صوّت أكثر من ٥٥ ٪ منهم لمصلحة المعارضة مقابل أقل من ٤٥ ٪ لمصلحة الموالاة. هذا التناقض له أسباب عدة، لعل غير الأساسي منها قيام الفريق الفائز، المدعوم إمبريالياً، ومن دول الاعتلال العربي، بشراء عدد كبير من أصوات المقيمين والمغتربين الذين استُقدموا، واستمرار وسائل إعلامه طوال الفترة التي سبقت الانتخابات وأثناءها، بالتضليل الممنهج والتحريض الطائفي، ثم إدارته لعمليتي الاقتراع وفرز الأصوات.. أما الأسباب العميقة فيرى كثيرون أنها تكمن في مواضع أخرى، من بينها النظام الانتخابي بحد ذاته الذي يتناقض بين أحجام التصويت والمقاعد التي يحصل عليها كل طرف/ طائفة.. وللوقوف على الأسباب الحقيقية والعميقة لنتائج هذه الانتخابات، ولمعرفة تداعياتها وآثارها السياسية على لبنان والمنطقة، أجرت قاسيون الحوارين التاليين مع كل من: الرفيق د. خالد حدادة الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، والأستاذ ميخائيل عوض المحلل السياسي المعروف..



د. خالد حدادة: استمرار الاصطفافات المذهبية يهدد وجود الكيان الوطني اللبناني

د. حدادة: ما يزال لبنان يعيش عصر القبائل المتناحرة

• الرفيق د. خالد حدادة، كيف ترون في الحزب الشيوعي اللبناني النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات البرلمانية، خصوصاً وأنكم كنتم قد استقرأتم سلفاً بعض هذه النتائج، وما هو تصوركم لتداعياتها في الفترة القادمة؟

لقد توقعنا مثل هذه النتيجة قبل إجراء الانتخابات، وتوقعنا أنها ستسفر عن تعطيل جدي للبلد، وسيظل النظام الطائفي بأزمته مهيمناً إلى حين، ونرى أن الكيان الوطني سوف يتهدد في حال استمرت الاصطفافات على الأساس المذهبي كما هو الوضع الحالي، ونعتقد أن لبنان قادم على أزمة متعددة الأشكال، أقلها الأزمة السياسية، مع استمرار التوترات الاجتماعية والسياسية وربما الأمنية.. هذا بالجانب السلبي.

أما في الجانب الإيجابي، فبرأينا إن هذا المستوى من الأزمة، ومن الوصول إلى ذروة هذيان النظام الطائفي، حيث ما يزال لبنان يعيش فعلاً عصر القبائل المتناحرة، أي قبيلة يرأسها سعد الحريري وتأتمر بأوامره كاملةً، وقبيلة يرأسها نبيه بري وتأتمر بأوامره.. وقبيلة يرأسها وليد جنبلاط.. وغيره وغيره.. هذه القبائل التي عبرت عن تماسك استثنائي على أساس غرائزي وطائفي، وهي فيما يبدو متجهة إلى أحد خيارين: إما إلى التعايش ضمن إطار حكومة واحدة، وتعايش التضادات هذا هو تعايش معطل للحياة السياسية وللحكم في البلد، وإما إلى تصادمات ذات طابع طائفي سواء على المستوى المذهبي أم على المستوى الطائفي أو على المستويات المختلفة.. هذا الجانب بكل تفاصيله يترك لنا باب أمل كبير بأن هذه القوى سواء تحالفت أو تخاصمت، فإنها ستترك الكيان في مهب الريح، مما يستدعي وسيجعل عملية الإصلاح والإنقاذ عملية أكثر من ضرورية.

• أنتم في الحزب الشيوعي، طالبتم وماتزالون بالإصلاح السياسي وبإلغاء الطائفية السياسية وبوضع برنامج لإنقاذ لبنان من أزمته الاقتصادية، لماذا لم يلق كل ذلك آذاناً صاغية لدى قوى المعارضة التي هي أقرب إليكم بحكم موقفها الوطني؟

بالحقيقة، إن المعارضة تعمل على أساس لا يختلف كثيراً عن الموالاة في الجانب الداخلي، ويكاد هذا الأساس لا يختلف على الإطلاق، سواء على مستوى الإصلاح السياسي أم على مستوى القضية الاقتصادية الاجتماعية، فالجانبان يتقاطعان بشكل واسع ويحاولان الإيحاء بأن هذا التقاطع سببه عدم تعريض المقاومة للخطر، والنتيجة هي أنهما كلما تقاطعا وساوما على المستوى الداخلي، تعرضت المقاومة وسلاحها للخطر، والأهم برأينا أنهم متماثلون على مستوى التكوين الطائفي والسياسي وعلى مستوى الموقف والانحياز الطبقي لمصلحة قوى البرجوازية المرتبطة بالرأسمال العالمي.

نحن نتقاطع مع المعارضة على قضية المقاومة، وكنا قد حاولنا أن نسحب هذا التقاطع بحيث تذهب المعارضة إلى الانتخابات ومعها مشروع سياسي للإصلاح على المستويين السياسي والاقتصادي - الاجتماعي، ولكن للأسف جوبهنا من أركان المعارضة السياسية سواء من حزب الله أو من التيار الوطني الحر أو من تيار الرئيس بري، بتأجيل وتسويف، فذهبت المعارضة للانتخابات دون برنامج، بينما الأكثرية في ١٤ آذار، وبغض النظر عن برامجها ذات الطابع الرجعي المرتبط بمصالح الخارج والشعارات الفارغة، فقد ذهبت إلى الانتخابات ببرنامج موحد وبقيادة موحدة، أما المعارضة فذهبت دون برنامج وبشكل متفكك ودون قيادة موحدة، مما جعلها بموقع دفاعي كان أحد الأسباب في خسارتها للانتخابات البرلمانية.

• هل يمكن أن تتعظ المعارضة، وتحديداً المقاومة في حزب الله، من نتائج هذه الانتخابات، وهل بدأت تدرك ضرورة وجود برنامج اقتصادي ـ اجتماعي مواز لبرنامج المقاومة؟

ـ أتمنى ذلك، رغم أملي الضعيف على هذا المستوى، لأن المشكلة بنيوية، وأعتقد أن وضع تعارض ما بين مصلحة الطائفة ومصلحة المقاومة، عادة ما يحسم لمصلحة الطائفة، ولا يحسم لمصلحة المقاومة.

• على الصعيد الإقليمي، ما الذي قد ينتج برأيك عن مثل هذه النتائج الانتخابية؟

أعتقد أن هذا الموضوع سيزيد من مهام القوى التي تعد نفسها في مواجهة المشروع الأمريكي، وفي حال ذهبت إلى اتفاق، فسيكون محكوماً بسقف أدنى مما لو كانت نتائج الانتخابات غير ما جاءت به، فهذا كان سيرفع سقف الحوار أو الصدام مع المشروع الأمريكي. وطبعاً أعتقد أن القوى الإقليمية التي تحسب إلى جانب المعارضة، تتحمل أيضاً جزءاً في هذه النتائج من حيث طريقة إدارتها وسياستها وإعلامها في موضوع الانتخابات اللبنانية، إذ لم يختلف أداء إيران عن أداء ما يسمى بقوى الاعتدال العربي والأداء الأمريكي والعالمي في التدخل بالانتخابات اللبنانية، علماً أن طهران لم تكن مضطرة لهذا التدخل الذي كان له تأثير سلبي في امتعاض القوى المذهبية في مواجهة هذا التدخل، وعلى الأقل في مساواة إيران بأمريكا من حيث تدخلها بالشأن اللبناني.

• كيف تقيّمون تجربة مرشحيكم، وما هي الفوائد التي جنيتموها من المشاركة بالانتخابات بقوائم مستقلة؟

يحاول أطراف الطوائف جعل لبنان شبيهاً بالنظام الانتخابي الأمريكي، أي نظام الحزبين، حيث تضيع القوى الأخرى المختلفة عن نهج الحزبين المتقاربين بالسياسة الاقتصادية الاجتماعية، ونرى أن هناك محاولة لجعل لبنان بين استقطابين جمهوري وديمقراطي، ١٤ و٨ آذار، وهما تياران وإن اختلفا في السياسة الخارجية إلا إنهما ملتقيان في رفض الإصلاح وفي معظم بنود السياسة الاقتصادية الاجتماعية للرأسمالية اللبنانية، وبهذا الإطار كانت هناك محاولة من الطرفين للضغط على وضعية الحزب، وليس فقط الحزب، وإنما القوى الديمقراطية الأخرى، ورغم ذلك، ورغم الاستقطابات الطائفية الحادة، نعتقد أن النتائج رغم تأثرها بهذا الجو لم تكن محبطة، بل أثبتت أن الحزب الشيوعي اللبناني لديه جسم ونواة صلبان تتجاوزان الستة بالمئة من التمثيل العام اللبناني، وفي هذا المعنى تبرز سلبيات قانون الانتخاب ولا ديمقراطيته. والشيوعيون بكل الأحوال سيدرسون نقاط القوة والضعف في برنامجهم وتحالفاتهم على قاعدة هذه النتائج.

• بالنسبة للخمسين بالمئة من اللبنانيين الذين قاطعوا الانتخابات، ما رأيكم بموقفهم؟

إن جزءاً من ذلك يعد طبيعياً ويجري في كل الدول وكل الانتخابات النيابية، وإنما يلاحظ حقيقةً زيادة نسبة الأوراق البيضاء في صناديق الاقتراع، وهذه نسبة نعتز بها ونضيفها إلى أصوات الديمقراطيين واليساريين والعلمانيين كونها من هذا الجانب، وهناك نسبة غياب احتجاجي أكثر من عشرة بالمئة.. في كل المناطق كان هناك غياب احتجاجي رغم كل الإغراءات المادية وغير المادية نضيفها أيضاً إلى الفئة التي ترفض الحال الراهنة وتطالب بالإصلاح وتحمّل النظام بكل أطرافه المسؤولية في كل ما يجري والمسؤولية في تهديد الكيان الوطني.

• ما هي مهمتكم الأساسية الآن بعد هذه الانتخابات؟

سيقوم الحزب الشيوعي اللبناني بكل قواعده وقياداته بدراسة نتائج هذه الانتخابات على طريق إعادة تدقيق المشروع السياسي وتطويره. وسنصوغ مواقفنا من قوى المعارضة بقدر اتعاظها مما جرى، أو استمرارها في ممارساتها تحت شعار الديمقراطية التوافقية وتقاسمها للسلطة مع الفئات الأخرى، ونرجح أنها ستذهب إلى التوافقات والمساومات، وهذا سيوضح الصورة أكثر في تطوير برنامج الحزب على المستويين السياسي والاقتصادي- الاجتماعي في مواجهة الحكومة، إذ لن يبقى في هذه الحكومة حينها لا أكثرية ولا معارضة، بل سيكون هناك حكومة مؤلفة من كل الفئات الطائفية السياسية مهما تغيرت ألوانها المذهبية، ومعارضة وحيدة هي المعارضة الوطنية الديمقراطية الداعية إلى التغيير الديمقراطي..



ميخائيل عوض: حلف الممانعة والمقاومة اللبنانية والعربية والعالمية لم يخسر عناصر قوته

عوض: المعارضة لم تدر العملية الانتخابية ببرامج وشعارات تلامس مصالح الناس

• الأستاذ ميخائيل عوض كيف تقرؤون نتائج الانتخابات النيابيةاللبنانية؟

مددت النتائج عملياً للتوازن في السلطة السياسية اللبنانية انطلاقاً من توازنات البرلمان، ، والأزمة ستكون مفتوحة على مدى أربع سنوات إذا تسنى للأكثرية أن تحكم دون حصول متغيرات في زاوية ما في لبنان أو في الخارج للضغط باتجاه إما أن يغير هذا الفريق نهجه وخطه السياسي، أو تدفع البلاد إلى حالة من التوتر، وخطورة هذا التوازن أنه جاء ليدير سلطة سياسية في بلد مأزوم أزمة عميقة ضاربة في طبيعة النظام وفي وظائف ودور الكيان، بحيث أن المنطق يقول إن أزمة عميقة بهذا الحجم وهذا المستوى في مرحلة متغيرات لا يمكن أن تدار بسلاسة، فقد كانت البلاد وما زالت، بحاجة إلى تغيير.. العملية الانتخابية لم تنتج أدوات وآليات هذا التغيير، بل حافظت على حالة التوازن التي أنتجت خلال السنوات الأربع الماضية سلسلة من الأزمات والتوترات، إن في عمليات الاغتيال، أو في صدام ٧ أيار، وللأسف الشديد إن أي قارئ للحالة اللبنانية يمكنه الاستنتاج أن فرصةً تاريخيةً قد فاتت، أما من فوت هذه الفرصة؟ فتتعدد الأسباب والمسؤوليات.. ربما المعارضة لم تدر العملية الانتخابية ببرامج وشعارات وعناوين هجومية تلامس مصالح الناس، وترك الناس يذهبون ويصوتون تبعاً لعلبهم الطائفية والمذهبية، والذي انعكس بالنتيجة التي جاءت.

• قبل الانتخابات، كان هناك توقعات متفاوتة بتفاؤلها، ولكن أحداً من المعارضة ومن أنصارها ودعاتها وبعض المفكرين والباحثين والمحللين لم يكن يتوقع هذه النتائج برأيك ما سبب هذا التراجع؟

حقيقةً، إن المعارضة لم تتراجع وإنما احتفظت بعدد النواب الذين جاءت بهم في ٢٠٠٥ نفسه، وقاعدتها الشعبية تحوز على ٥٥,٤٪ من صناديق الاقتراع، والذي لعب دوراً في إنتاج هذه المفاجأة سببان: عنصر نوعي وعنصر تكميلي أو لوجستي..

وفي العناصر اللوجستية، لاشك أن ماكينة الموالاة كانت أكثر تنظيماً وأكثر حيوية وفاعلية، وأكثر قدرة على الحشد، والأمر الثاني أنه كانت هناك حرب كونية على المعارضة جنّد في سبيلها إدارات ودول وأجهزة كاملة، ونقل خلال ثلاثة أيام ٥٦ ألف ناخب جاؤوا من أستراليا وحتى من دول الخليج بتمويل وبقرار من الخارج، بعضهم لم يحضر إلى لبنان منذ عشرات السنين، وهؤلاء جاؤوا ليقرروا لمن تكون السلطة السياسية وخرجوا، وهم ليسوا جزءاً من البنية الاجتماعية، ولا يتأثرون بالسياسات الداخلية ونتائجها، وهذا عملياً كان عنصراً مهماً حيث عدل ٦٠ ألفاً من هؤلاء النتائج في دائرتين هما عملياً اللتان ساهمتا في خروج النتائج بهذا الشكل، وهذا أمر لا يمكن تجاهله، وربما لم يكن مدرجاً في حسابات استطلاع الرأي..

وفي الأسباب الموضوعية الجوهرية التي تبتعد الجهات السياسية عن مناقشته، فإنها تكمن في طبيعة المعارضة، إذ إن الكتلة الأساسية في المعارضة هي جزء من الطبقة السياسية، وهي جزء من النظام، ولم يكن لديها شعار أو برنامج يدعو إلى إحداث تغييرات جوهرية في بنية النظام، وإنما كانت تقاتل على الأرضية ذاتها..

• ما انعكاسات النتائج الحالية على الوضع في لبنان والمنطقة؟

إقليمياً، كان الرهان أن تأتي النتائج منسجمة مع حقائق المرحلة والحقبة التاريخية، بحيث يتم إنتاج سلطة سياسية قادرة على حسم مسألة الانتماء، وتبنّي المقاومة بما ينسجم مع المتغيرات الإقليمية، ولكن أن تأتي سلطة ماتزال تقف عند الماضي وتبني سياساتها على ما كان في السابق بما يشل الدور الذي كان مراهناً على أن لبنان سيلعبه في هذا السياق، فهذا لم يكن متوقعاً، وإسرائيل ارتاحت للنتائج باعتبار أنها كانت ترتهب من التغيير في لبنان. وفي التصريحات الإسرائيلية وحجم التدخل الإسرائيلي دليل على ذلك، فهي أكثر الجهات التي ارتاحت للنتائج، وبالتالي بهذا المعنى فاتت على لبنان فرصة أن يلعب دوراً ريادياً بإعادة هيكلة الشرق العربي وتوازنات القوى فيه، وأنتجت الانتخابات ظاهرة أن لبنان سيبقى منفعلاً بالمتغيرات الخارجية باعتبار أن قواه الداخلية لم تستطع إنجاز هذا المتغير، والتوازن داخل البرلمان، من شأنه أن يعطل قدرة أو إمكانية لبنان لعدم الذهاب إلى مزيد من التطرف اليميني والانسجام مع الحلف الإسرائيلي المصري الأوروبي الأمريكي، أو أن يذهب باتجاه حلف الممانعة والمقاومة، بمعنى أن دور لبنان سيكون معطلاً في هذا الاتجاه، والتوازن لا يعطي فريق الأكثرية القدرة على تنفيذ برنامجه الذي يقوم على بند وحيد هو: بند سحب سلاح المقاومة في خدمة المشروع الإسرائيلي، لأنه تاريخياً وعملياً في لبنان، وخلال السنوات الأربع الأخيرة، من حمى سلاح المقاومة هو القوى الشعبية التي ما زالت قوية ومتماسكة. فالانتخابات بالمحصلة لم تغير من هذين المعطيين، ولكن بالنتيجة فرضت نتائج الانتخابات توازناً من شأنه أن يعطل بكل الاتجاهات، إي أننا بصدد مرحلة تعطيل للإدارة السياسية في لبنان، فلا هي ذاهبة إلى الخيار الوطني ولا هي ذاهبة إلى الخيار اللا وطني، وعلى الأرض هناك أزمة اجتماعية اقتصادية ضمن منطقة تتغير وتتحرك باتجاه الخروج من الحقبة الانتقالية، وقد يعني ذلك استمرار الأزمة، ولكن هذه المرة بلا أفق زمني، فقبل سنة أو سنتين كان هناك أفق أو رهان لزمن ينهي التوازنات مع حلول الانتخابات ولكن الآن بات الأفق في لبنان مفتوحاً على أربع سنوات جديدة، وسيستمر لبنان في حالة توتر مستمرة.

• ماذا يجب على المعارضة، وتحديداً المقاومة أن تفعل تحسباً واحتياطاً، وربما استشرافاً للمرحلة القادمة؟

أول ما يجب فعله هو دراسة الأسباب العميقة والمباشرة لهذه النتيجة الانتخابية، ويجب على المقاومة أن تستخلص منها العبر والدروس. والعنصر الآخر، وهو الأهم، أن تدرك قوى المقاومة الأساسية امتداداً لما لها من دور وتأثير في الشارع وفي المعارضة، بأن المقاومة كشعار وخيار بمفرده لا ينتج تغييراً في التوازنات وفي السلطة السياسية، المقاومة برنامج ومشروع يجب أن يقترن بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي، وإذا استمرت الفرضية القديمة، فستكون المقاومة قد فرطت بفرصة الاستفادة من الدرس الثمين الذي عكسته هذه الانتخابات، فلو أن المعارضة خاضت الانتخابات تحت عناوين وبرنامج حكم واضح لاستمالت جزءاً أساسياً من القاعدة الفقيرة في العلب الطائفية الأخرى، ولو أن المقاومة خاضت معركتها تحت عنوان صفيحة البنزين بـ ١٥ ألف ليرة وسلاح المقاومة لحماية لبنان ووحدته لكانت كسبت بالضرورة، أما أنها خاضت الانتخابات تحت عنوان: تعالوا نتوافق، وتعالوا ندير البلد، وجميعنا شركاء.. فهي لم تقدم حلماً أو أملاً للكتل الاجتماعية الفقيرة المتضررة من سياسة السلطات.

• برأيك، على المستوى العام، ما هو حجم تأثر حلف الممانعة والمقاومة بهذه النتائج؟

العناصر التي جعلت حلف الممانعة والمقاومة اللبنانية والعربية والعالمية تنتصر لم تتغير، ولم تأت معطيات في غير مصلحتها، وكان الرهان أن يكسب هذا الحلف الساحة اللبنانية ويحسم أمره، وهذا لم يتحقق، ولكن الحلف لم يخسر شيئاً من عناصر قوته..

• ولكن على الصعيد المعنوي، ألم يخسر برأيك؟

أنا برأيي حين انتصرت المقاومة في حرب تموز استطاع أعداؤها عبر الحملات الدعائية «البروبوغاندا» أن يظهروه خاسراً، أما على أرض الواقع، وفي عمق قرار ويقين الناس، فإن تحالف الممانعة والمقاومة لم يخسر بالتأكيد.

mjihad@kassioun.org

حول مشروع قانون الأحوال الشخصية «الجديد»:

هل المطلوب «قانونياً» التخلف ... والعودة إلى الوراء؟

◄ محمد سامي الكيال

تناقلت بعض وسائل الإعلام السورية، بصياغات متشابهة، الخبر التالي: «قامت رئاسة مجلس الوزراء بتعميم مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد على الهيئات والمؤسسات الرسمية لإبداء الملاحظات إن وجدت، تمهيداً لطرحه على مجلس الشعب لإقراره والعمل به، ويُذكر أن هذا المشروع قد أعدته اللجنة المكلفة من رئيس مجلس الوزراء بالقرار رقم /٢٤٣٧/، تاريخ ٢٠٠٧/٦/٧، واستغرق إنجازه عامين كاملين».

إلى هنا ينتهي الخبر دون أي تعليق أو ملاحظات إضافية، بحيث يبدو الموضوع شأناً إدارياً روتينياً يمكن إدراجه ضمن تلك الأخبار المحلية الاعتيادية التي تعجُّ بها الصحف الرسمية. وبعد مراجعة دقيقة للصحافة المطبوعة سنجد تعليقاً يتيماً على صفحات إحدى الجرائد المحلية، يطرح باستحياء شديد بعض التحذيرات من المشروع.

أما إذا دفعنا الفضول (غير الحميد) إلى البحث عن نص المشروع نفسه، فلن نجده إلا على بعض مواقع الإنترنيت غير الرسمية، وهنا سنكتشف أن قراءة هذا المشروع وفهمه تحتاج إلى ما هو أكثر من المعرفة القانونية التقليدية، حيث أن فقراته المليئة بكلمات على شاكلة «لعان»، «إيلاء»، «موطوءة» تجعله يشبه مخطوطةً قديمة يحتاج فكُّ رموزها وألغازها إلى تعاون مجموعة من خيرة المختصين في التراث!!

مهما بحثنا في المشروع فلن نجد كلمة «مواطن» أو «وطن» فهذه المفاهيم ليست ضمن اهتمامات واضعي المشروع (مجهولي الأسماء)، حيث أن سورية كما يفهمون هي تجمع لعدد من الطوائف التي يحلُّ أفرادها منازعاتهم في محاكمهم الطائفية، وبالتالي فقد ضاع «المواطن السوري» وسط زحمة «الكتابيين» و«الذميين» و«المرتدين»!!

ما تبقى لنا من مشروع الدولة الوطنية

خلال سنوات طويلة طالب العديد من الناشطين، وبكل الأساليب القانونية الممكنة، بتعديل قانون الأحوال الشخصية، ليس فقط بسبب أحكامه الرجعية بخصوص العائلة والمرأة، بل لسبب أكثر جوهرية وهو شرعنته للطائفية، وتكريسه للفصل والتمييز بين أبناء الوطن الواحد على أسس دينية ومذهبية، وبالتالي فقد كان من الضروري إنهاء الوضع القانوني غير الطبيعي في البلاد، وإزالة التناقض بين دستورها ذي الطابع الوطني شبه العلماني، وبين قانون الأحوال الشخصية الطائفي الذي تعمل به محاكمها.

هكذا كان تعديل قانون الأحوال الشخصية (أو بالأحرى تغييره تغييراً جذرياً) مهمة وطنية معلَّقة منذ بدايات عهد الاستقلال، لها ضرورتها القصوى للحفاظ على مشروع الدولة الوطنية الحديثة والاستمرار بإنجازه، وخصوصاً بعد صدور النسخة الأولى من قانون الأحوال الشخصية في عام ١٩٥٣، والتي فاجأت الجميع باعتمادها على قانون «تنظيم الطوائف الدينية» الذي وضعه المندوب السامي الفرنسي «دو مارتيل» في عام ١٩٣٦.

وبعد صدور الدستور الدائم للجمهورية العربية السورية في عام ١٩٧١ والذي أكدت فيه الفقرتان ٣و٤ من المادة ٢٥: «المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات. تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين» جاء تعديل قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٧٥ مخيباً جميع الآمال، حيث أن التعديل لم يمسَّ الأسس الطائفية لقانون عام ١٩٥٣، في تعارض صريح مع الدستور الدائم.

والآن، في عام ٢٠٠٩، وبعد أن دخلت سورية الألفية الثالثة، يأتي المشروع «الجديد» قفزة كبرى إلى الوراء بكل المقاييس، فهو لم يحافظ على طائفية القوانين القديمة فحسب، بل أضاف إليها الكثير.



فعند ما نقرأ قانوناً سورياً تبلغ الجرأة بواضعيه إلى درجة تسمية غير المسلمين من السوريين باسم «الذميين» يحقُّ لنا أن نتساءل: هل «الوطن» قد أصبح شعاراً آخر من الشعارات التي تمَّ التخلي عنها مؤخراً في قطرنا (الذي كان فيما مضى لا حياة فيه إلا للتقدم والاشتراكية!!)

وعندما نعلم أن من أهم إضافات المشروع الجديد هو إيراد تعبير «مرتد» فسندرك أن الباب قد أغلق تماماً أمام كل سوري رافض للطائفية، ففي سورية المشروع الجديد إما أن تكون عضواً في طائفة، أو أن تكون مرتداً يجوز تفريقك عن زوجتك (وقد نشهد في الأيام القادمة الكثير من دعاوى الحسبة بحق المثقفين العلمانيين السوريين).

وبما أن المشروع الجديد قد حرَّم زواج المسلم بغير «الكتابية» فقد بات من الواضح أنه قد جعل الانتماء الديني شرطاً أساسياً من شروط المواطنة، فلا مكان في سورية لغير «الكتابيين»، و بالتالي لن نندهش كثيراً مما تنصُّ عليه المادة ٥٤ منه: «العبرة في الكفاءة: الصلاح في الدين، وعرف البلد غير المخالف للشرع»!!

«الموطوءات» في القانون!!

تقول المادة ٤٥ من الدستور الدائم: «تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع العربي الاشتراكي»

الدولة إذاً حسب الدستور تضمن المساواة للمرأة، ولكن قانون الأحوال الشخصية في هذه الدولة نفسها يطلق على المرأة أسوأ النعوت ذات الرنين القروسطي، فهي «موطوءة» الرجل، و«ناشز» في حال مخالفتها له.

وفي الدولة التي تعمل نساؤها على بناء المجتمع الذي يسهل القانون فيه تزويج القاصرات (حيث تنصُّ المادة ٤٥ من المشروع على شرعية تزويج الفتاة القاصر بعد سن ١٣ سنة، في حال إدعاء ولي أمرها بلوغها جنسياً، وتأكُد القاضي من ذلك!!) وتمنع المرأة من السفر دون إذن زوجها، ويؤكد المشرع أن من أهم واجباتها إطاعة زوجها إطاعةً كاملة (إلا في حال أمره لها بارتكاب معصية دينية!!) في حين لا يشترط على الرجل إلا «النفقة» و«العدل بين الزوجات في حال تعددهن»!!

هكذا يكرس المشروع الجديد عبودية المرأة، وسط صمت المنظمات النسائية الرسمية، والشخصيات النسائية العامة التي وصلت إلى أرفع المناصب في الدولة (لا ندري مثلاً ما هو موقف السيدة نائب رئيس الجمهورية من هذا المشروع).

في الختام لا بد أن نقول إن واضعي المشروع قد نجحوا حقاً في إيقاظنا من أحلامنا الدستورية والوطنية، فبعد أن كنَّا نحلم بقانون أحوال شخصية علماني وموحد لكل السوريين، وتشريع الزواج المدني الاختياري، وإعطاء المرأة حقوقها وحرياتها، أصبحنا نتذكر قوانيننا القديمة بكثير من الحنين!!

■■

ربما

«أولاد حارتنا» السوريون

غريبٌ أمر هذه الحارة حقاً!! على الشاشة نراها في قمة المثالية الأخلاقيّة كما لو أنها قطعة مصغّرة من المدينة الفاضلة، وفي كواليس صناعتها وصنّاعها تبدو لنا صورة من صور مدن الشرّ، لما فيها من سفاسف.. هذا ما توحي به الخلافات التي ما انفكت تشتعل بين الحين والحين في المسلسل الفلكلوري الشهير «باب الحارة»، ربما لأن اسم «حارة الضبع» لم يأت جزافاً!!

بعد أن استبعد «أبو عصام» من الجزء الثالث، راح أصحاب المسلسل يخوضون صراعات مريرة وحروباً صحفيةً حامية الوطيس إبان التحضير للجزء الرابع، فمن تنحية الكاتب محمد مروان قاووق، إلى «فركة أذن» التي تعرّض لها «أبو غالب»، إلى التفكير باستبدال معتز (وائل شرف) بقصي خولي. وحين عمّ السلام النسبي، وبُدئ بتصوير الجزء الرابع، عادت الخلافات لتتصدّر واجهة الأحداث الفنية، وآخر الأخبار أنّ من أكلها هذه المرّة هو «العكيد أبو شهاب» الذي نال بطاقة حمراء من المخرج، لأنه تسلّل ببعض الدعايات التلفزيونية، علماً أن محطة «mbc» متمسكة بالمسلسل لأسباب إعلانية أساساً!!

هكذا إذاً سيكون «العكيد» مستبعداً من الجزءين الرابع الذي يتم تصويره حالياً، والخامس الذي سيباشرون تصويره فور الانتهاء من الجزء الحالي، والمخرج بسّام الملا أعلنها صراحة في مؤتمر صحفي، إذ أكّد أن «العكيد أبو شهاب» لم يحترم الشخصية..

مأسوف على النخوة يا «عكيد»!!

«أبو شهاب» الشخص النبيل، الشهم، الكبير القلب، بات خارجاً، والتصريحات التي أطلقها في الصحافة المحلية حول «النوايا المبيتة ضدّه»، وربطه أسباب طرده بأسباب استبعاد صهره «أبو عصام» من قبل، تجعلنا نسأله وهو الذي لا يتكلم «شكلين»: لماذا لم يصدر عنك موقف واضح يومها يا «عكيد»؟!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

قصة مترجمة

رسالتان



أوكتافيو خيمنيث دل سانتوس*
ترجمة: فواز العاسمي

كان لزاماً الاعتراف منذ البداية بصعوبة إنجاز المهمة. سأترك نافذتي مفتوحة بعد الانتهاء من كتابة الرسالتين لعل جبرائيل الملاك يخدمني هذه المرة ويحمل بين يديه النورانيتين إلى السماء السابعة إحدى الرسالتين، أما الثانية فليتركها للظروف.. أعرف أن عصر النبوأت انتهى، ولكن جبرائيل الملاك لم تنته مهامه على حد علمي، فما دام إبليس الرجيم وعزرائيل وغيرهم من ملائكة الرحمة والشر يعملون فلن تنتهي مهام جبرائيل بحال من الأحوال، فربما لم يزل يبشر برسل آخرين في أرضين أخرى في هذا الكون.. إلى اللّه وسيدي الرئيس سأخط الرسالتين.. في رسالتي إلى اللّه سأتذرع كي يحمي موراليس الاشتراكي من غضبة الغرب عليه، وأشكوه همي من كثرة اللصوص لأن موراليس العظيم سيقضي على المنتفعين والمختلسين، أما اللصوص وقطاعي الطرق فأترك أمرهم للّه وحده. يا اللّه تعلم أن أمي السبعينية تعمل في تربية الماشية، وتعلم كيف ومتى اختطفها اللصوص من مزرعتها مع ماشيتها حتى أنك لا بد أنك تعرف اللصوص أنفسهم، وتعلم لماذا لم أسمح للطبيب الشرعي بالكشف عليها، فهو في تقريره ألمح إلى مقاومة عنيفة أبدتها أمي قبل شنقها بلا وازع من ضمير بحبل من البلاستيك، يا اللّه لا راد لمشيئتك، ولكن ألم يكن أهون على أمي لو كان الحبل من القنب الطري!! هل تعلم يا سيدي الرئيس لماذا يحدث هذا بعلم الجريمة؟ أنا أجيب عنك: لأن ابن عمي أنطونيو عندما سُرقت دكانه، ذهب إلى المخفر ليكتب ضبطا بالحادثة وكان المحقق راؤول سأله في معرض التحقيق إن كان يشك بأحد ما، وقبل أن يفوه باسم (ر، م) - وهذا من ذوي السوابق وكان أنطونيو لمحه قبل الحادثة يحوم حول دكانه ليلاً - كان (ر،م) نفسه خارجاً من مكتب مدير الناحية مودعاً بحفاوة لا مثيل لها. انخرس ابن عمي أنطونيو وعندما ألح المحقق راؤول في سؤاله قال ابن عمي: أشك بالشيطان يا سيدي، فأُقفل المحضر عند هذه النقطة. سيدي الرئيس بعد نجاحك في معركتك لتأميم الغاز، وأثق أنك ستنجح، هل ستقضي على المحسوبيات وعلى المنتفعين والمختلسين؟؟ رجال العهد السابق كانوا يتشدقون بأننا بلد الأمن والأمان ولكننا اليوم فقدنا الأمان فلا تُبقي قبضة الأمن ليزداد في طنبور فقرنا نغماً.. هذه فحوى الكتابين اللذين سأخطهما إلى اللّه وسيدي الرئيس.. أعرف أنهما حالما يفرغان من قراءة رسالتيهما سيضحكان في عبهما مني واعرف أنك يا ربي ستعترف أن عصر المعجزات ولى كي نعتمد نحن الناس على أنفسنا. أي أن المسيح العظيم لن يعيد أمي حيةً، وأن اللّه بكل تجليه لن يمطر شياهاً أبدا، وأن موراليس العظيم سيتحول بين ليلة وضحاها من عابد للّه والشعب إلى مطارد أبدي لكرسي الرئاسة، ومطارد لكرة القدم على ارتفاع يفوق ٢٥٠٠ متر متحدياً قرار الفيفا. وأعرف أن شرف أمي السبعينية الضائع لن يعود. ولكن ما يهمني أنني مازلت إنسانا يحلم حتى بعد استيقاظي اليومي في السابعة صباحا.. وإنساناً يثق بمهارات موراليس الكروية!!

*كاتب من بوليفيا

ركن الوراقين

القدس: ذاكرة فنية عربية



ضمن سلسلة «الكتاب الشهري» صدر كتاب «القدس ذاكرة فنية عربية» لمحمد منصور الذي يتناول جوانب من حضور القدس في الذاكرة الفنية العربية. حيث يقدم المؤلف دراسة شاملة للأغنيات التي قدمت عن القدس في تاريخ الأغنية العربية، منذ الأربعينيات وحتى آخر الأغنيات التي قدمت هذا العام لمناسبة اختيار القدس عاصمة ثقافية... كما خصص فصلاً لأغنيات السيدة فيروز والأخوين رحباني، وعبد الوهاب وأم كلثوم وعبد الحليم حافظ وسعاد محمد ونجاح سلام وفهد بلان وغيرهم..

ثم يتحدث عن تاريخ إذاعة القدس التي أسسها الانتداب البريطاني في ثلاثينيات القرن العشرين، وأدارها الفلسطينيون بنجاح فجعلوا منها قبلة للفنانين العرب، وكان أن قصدها العديد من الفنانين السوريين وانطلقوا منها، كما يتحدث التبادل الفني بين سورية وفلسطين.

منظور جديد للفقر والتفاوت



كتاب حزيران من سلسلة عالم المعرفة حمل عنوان: «منظور جديد للفقر والتفاوت»، وهو من تأليف مجموعة من المؤلفين وبترجمة بدر الرفاعي. يعرض هذا الكتاب سعي الدول المتقدمة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال الاتجاهات الجديدة للبحث في الفقر والفروق الاجتماعية بين فئات المجتمع، على مدى العقود الأربعة الأخيرة، وطرق قياسها، متخذاً من علم الإحصاء مرشداً وهادياً.

يبحث الكتاب في مثالب الطرق التقليدية لقياس التفاوت والفقر، وما يترتب عليهما من ظهور تلك المناهج المتعددة الأبعاد للقياس، في البلاد الغنية والفقيرة على حد سواء. وتعكس هذه التطورات في جانب منها نظرة لم يعد الفقر فيها يعني الحرمان من المال، ولا يعني فيها التفاوت مجرد فروق في الدخل المادي، ويوصي بمجموعة من السياسات كتوزيع الموارد وتقديم الخدمات للفقراء.

تنويه

تنوه قاسيون إلى إنها بادرت إلى تكثيف مادة مطولة عائدة للزميل محمد العجيل منشورة في العدد ٤٠٦، ما أدى إلى حدوث التباس في طريقة طرح الموضوع، وبالتالي وقع خطأ لا يقصد منه الإساءة إلى أحد.

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/6/10) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

«مرسوم عائلي»: كوميديا القانون البالي

انتهت عمليات تصوير السيت كوم «مرسوم عائلي» في وقت بات فيه هذا النوع مطلوباً بكثرة لدى شركات الإنتاج السورية نظراً لقلة تكاليفه الإنتاجيّة، بما يشير إلى دخول حركة الدراما السورية في مرحلة تقشف.



العمل الذي كتبه محمود الجعفوري وأخرجه ماهر صليبي، يرصد حياة أسرة متوسطة الحال مكونة من أب وأم وأربعة أبناء، وعمة عانس، وخال غارق في المشكلات، ما ينعكس على يوميات هذه الأسرة.

الأب مسعود الحفيانة (أيمن زيدان) حقوقي لم يزاول مهنة المحاماة إنما يعمل موظفاً في فرع بلدية البادية وهو أب طيب وحنون. أما الأم لمى الخريوش (سلمى المصري) فتحاول الوقوف إلى جانب زوجها في صراعاته الدائمة وسعيه لتحسين وضعه المعيشي، لكنها من جهة أخرى تقع ضحية نكد سلفتها العانس ميساء (شكران مرتجى)، ورغم استمرار الشجار بينهما يستمر جريان الحياة بشكله الطبيعي، فتصير هذه المشاجرات ملحاً للحياة. الهم الأول بالنسبة لميساء هو أن تجد عريساً، أياً كان وكيفما كان، لذا فكل ضيف يزور البيت هو مشروع عريس. كما نتعرّف على الخال مجيد (نضال سيجري) الذي جاء من ضيعته قبل سبع سنين من أجل معاملة توظيف، لكنه يغرق في المدينة وينخرط في حياة العائلة ومشكلاتها، ذلك أنه لم يحصل على الوظيفة الموعودة: شخص فاشل، مخرّب، ضرة لأخت الزوج، يحاول على الدوام تقديم الخدمات للأسرة لكنه يورطهم في مشاكل لا تحصى، تكون في غالبيتها أحداث الحلقات الثلاثين.. هو باختصار «محرّك الشرّ في المكان» كما يصفه سيجري.

أبناء مسعود الحفيانة شخصيات تتأثر بالأحداث ولا تصنعها، الابنتان رلا (لمى الحكيم) ولينا (فداء كبرا) شخصيتان متناقضتان كلياً، فبينما تستحوذ على رلا اهتمامات شبابية تتعلق بالبيئة والنشاط الاجتماعي والإنساني، تبدو لينا فتاة عادية لا تعمل شيئاً سوى أعمال البيت التي تفرّغت لها. أما الابنان حسن (أحمد علي) وعلاء (شيروان حاجي) فهما توءم غير حقيقي، أحدهما طويل جداً والآخر قصير جداً، متخرجان من معهد متوسط ويهتمان بالرياضة. بالإضافة إلى الشخصيات الرئيسية هناك ضيف في كل حلقة من الحلقات، كما يُفترض عادة في السيت كوم، ومن الضيوف: محمد حداقي، فادي صبيح، أحمد الزين، سوسن أبو عفار، جرجس جبارة..

يقرر مسعود الاستقالة من وظيفته ويفتح مكتباً للمحاماة في غرفة من غرف المنزل. هكذا سيجمع المسلسل، في كل حلقة من حلقاته، بين الأحداث التي تولدها علاقات الأفراد فيما بينهم وبين فقرة قديمة وبالية في القانون السوري تحتاج إلى تعديل أو تغيير، خصوصاً أنّ في هذا القانون الكثير من المواد التي عفا عليها الزمن، ولم تعد صالحة لتنظيم الحياة في البلد، منها ما يمتد إلى زمن الاحتلال التركي، مما يجعل القانون مضحكاً أمام الواقع الراهن، فعلى سبيل المثال هناك فقرة تقول إن من يستحم على مرأى الناس عقوبته غرامة قدرها مئتا ليرة سورية. من جهته يراهن المخرج ماهر صليبي الذي يخوض تجربته الإخراجية الأولى في العمل التلفزيوني على أهمية موضوع المسلسل الذي سيلفت اهتمام المسؤولين والناس للوقوف عند مواطن الخلل التي باتت فادحة في القانون، لكنه من جهة أخرى يراهن على السيت كوم كتحدٍّ صعب يستحق أن يخاض، لأن «هذا النوع الذي يبدو سهلاً من الخارج هو شديد الصعوبة من الداخل، فالمكان الواحد سيصبح مكشوفاً مع المشاهدة، كما أنّ التعويل الأكبر سيكون على الممثل»، لذا فهو يحاول الاستفادة من تجربته في الإخراج المسرحي في العمل بمنطق الارتجال «دائماً هناك تعديل في الحوارات بما يتناسب مع الممثل والمكان»، ومع ذلك تراه لا يطلب أكثر من «كوميديا خفيفة وناعمة، لا تعتمد المبالغة ولا الكركتر، كوميديا موقف وحسب».

■■

«الدراما السورية» في حوار مفتوح

التقى الكاتبان الدراميان ريم حنا ونجيب نصير جمهوراً من المهتمين يوم الخميس الماضي في فندق «برج الفردوس» ضمن ندوة حوارية تناولت هموم الكتابة الدرامية وواقعها الحالي، وقد قامت بإدارة الحوار الروائية سمر يزبك التي أصرت على أخذ الحديث نحو «المطبخ الصغير الذي يعيش فيه الكاتب الذي يتعامل مع الصورة بوصفها منتجاً ثقافياً».



ريم حنا بدأت بالحديث عن الاختلاف الجذري بين الكتابة الدرامية وغيرها من الأجناس، لأنها عمل جماعي يرغم الكاتب على التخلي عن نرجسيته، حيث قالت: «كل ما أفكّر فيه أن العمل ليس لي، لأنّ هناك من سيتسلط عليه، هكذا سأتخلى عن نصّي، كما سيتخلّى عنّي». لكنّها مع ذلك تعتبر أنها تسعى إلى مشروع ثقافي، كما أكّدت. نجيب نصير أجاب عن سؤال يخصّ شراكته الدائمة مع الكاتب حسن سامي اليوسف، إذ رأى سرّ نجاح التجربة في كونها انطلقت من الاختلاف أولاً، فبينه وبين حسن «لا توجد رؤيا موحّدة، ولا قناعات موحدّة، ولا حياة موحّدة»..

وعن سؤال يزبك حول آليات عملهما أوضح بأنه يكتب كميات كبيرة بعد نقاشات مطوّلة أوصلتهما إلى القصّة، ومن ثم يأتي دور الشريك في ضبط النص تقنيّاً ومعيارياً، لا سيما وأن اليوسف متخصّص أكاديمياً في السيناريو، ولعله الوحيد بين الكتاب الذي يحمل هذا التخصص بالإضافة إلى الكاتبة أمل حنا صاحبة «أحلام كبيرة»

النقطة التي أخذت حيّزاً كبيراً من النقاش كانت في النهاية الغريبة لمسلسل ريم حنا «رسائل الحب والحرب»، حيث يتم العثور على رسالة من الضابط السوري الذي يختفي، والرسالة الطويلة جداً تتضمن اعتذاراً عن كل ما حدث في لبنان، لأنه كان من منطلق المصلحة الوطنية. ريم أنكرت علاقتها كلياً ليس بهذه النهاية وحسب، بل بالحلقة الأخيرة كاملة. وهنا أعيد الشريط المكرور حول العلاقة الإشكالية بين الكاتب والرقابة.

من جانب آخر أعاد نجيب نصير آراءه المعروفة بخصوص «الدراما التاريخية» التي يقول بأنها أعادت تكريس قيم بائدة، ولم تعمل على تفكيك التاريخ برؤيا تنويرية معاصرة. وثارت ثائرته على الأعمال الدرامية التي تقوم بالأساس على منجز معرفي إنساني كبير، لتنتج «دراما ضد الدراما»، حيث تقف ضد التفكير والعلم وقيم التنوير.

تحتاج الدراما السورية إلى الكثير من الندوات والدراسات مهما كانت طبيعتها، فقد آن الأوان إلى وقفة مراجعة نقدية للرؤى والأطروحات والمضامين في الدراما السورية، وفق الاعتبارات الفكرية والفنية والاجتماعية.

■■

جوزيه سارماغو ينتقد أعداء الثقافة الإنسانية

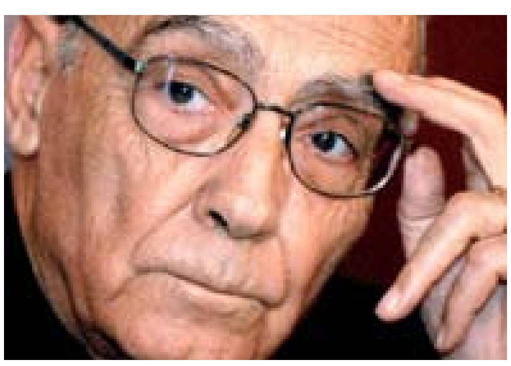
«في بلاد المافيا والكامورا، أيّة أهمية إذا ما تأكد أن رئيس الوزراء هو من ارتكب الجنحة بنفسه؟» تلك هي الكلمات التي أدت إلى امتناع دار نشر «إينودي» التي يملكها رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني عن نشر آخر كتاب للأديب البرتغالي الشهير جوزيه سارماغو.

وقد تعرض برلسكوني، الذي يعد من أهم رموز اليمين والسياسات النيوليبرالية في أوروبا، إلى الكثير من الانتقادات بعد أن قامت إحدى الصحف الإيطالية بنشر صور إحدى الحفلات الماجنة التي يقيمها في منزله في سردينيا، مما دفع سارماغو إلى كتابة مقالة وصف فيها برلسكوني بأنه «فيروس يهدد الأخلاق وقد يقضي على أغنى ثقافات العالم»، وأضاف: «منذ سنوات عدة يرتكب هذا الشيء، برلسكوني، جنحاً متفاوتة الخطورة. وهو لا ينتهك القانون بل أسوأ من ذلك، يفبرك القوانين لحماية مصالحه العامة والخاصة كسياسي ومقاول ومرافق لقاصرات»

أما حول منع نشر كتابه فقد علّق سارماغو: «أشعر بالارتياح، فبذلك لا أكون مساهماً في زيادة ثروة برلسكوني».

سارماغو الحائز على جائزة نوبل للآداب في عام ١٩٩٨ عُرف بتصريحاته ومواقفه الجريئة، فقد انتقد تسلط الكنيسة الكاثوليكية واعتبر أنها تحاول القيام بدور الله على الأرض، كما عارض الرقابة الشديدة في بلاده التي كانت تترصده دائماً، ما دفعه إلى مغادرة البرتغال والإقامة في إسبانيا. إضافة لتأييده للقضية الفلسطينية، وتصريحاته الشهيرة التي أطلقها في عام ٢٠٠٣ ضد الحكومة الإسرائيلية، حيث شبّه ممارساتها بحقّ الفلسطينيين بالممارسات النازية في معسكرات أوشفيتز، وأكد أن «المحرقة لا تحتاج إلى غرف الغاز.

■■



«أنت عمري»: نقطة الضعف في المحور



قدمت فرقة «محور لفنون الأداء» عرضها الراقص الأول «أنت عمري» في دار الأوبرا بدمشق، وستقوم بتقديمه على خشبة مسرح الحمراء في الفترة الواقعة بين ٤ و١٤/٨/٢٠٠٩. العرض الراقص يبدأ من إصابة شخص بمرض السرطان بعد زواجه بمن يحب، ومن خلاله سنطل على حال أسرته الفقيرة التي تعاني من مصاعب الحياة خصوصاً مع سفر أحد الأبناء إلى الخارج، وكلها تدور ضمن تشكيلات رقص تعبيري على أغنية «أنت عمري» لأم كلثوم دون إضافة أي مؤثرات أخرى، ولعل فكرة الرقص التعبيري على أغنية شرقية بمستوى «أنت عمري» وحدها فكرة ذهبية، أما ما يخص التفاصيل الأخرى فيمكن القول إن الارتباك استحوذ على كل شيء، بدءً من الديكورات العجيبة التي لم تستخدم، إلى ظهور الأم في مشاهد درامية شديدة الافتعال لترينا أنها مجرد بكّاءة لا أكثر.

الراقصون: مريم حسن، ليس منصور، يارا قطيش، منى هلال، نارينيه كجهجيان، سعيد جربوع، علي حديد، ماهر عبد المعطي، محمد بورصلي، مازن شخاشيرو. الديكور: زكريا الطيان. الأزياء: كريستينا طنوس. الإضاءة حسن البلخي. المكياج: ستيلا خليل. التمثيل: سوزان سلمان. إعداد النص: نايف قباعي. والتأليف والإخراج: خالد عبد الرحيم.

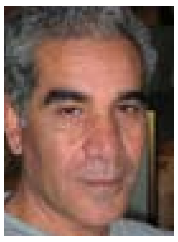
لكن من الجدير أن نذكر أن الفكرة الذهبية التي قدمتها الفرقة في الرقص التعبيري على أغنية «أنت عمري» لجهة وضع جسد الراقص في اختبار موسيقي غير مألوف في هذا الفن، هي فكرة موجودة حرفياً في رواية «زهور وسارة وناريمان» لخليل صويلح، الصادرة عن دار الآداب. بيروت ٢٠٠٨، ولا ندري إلى أي حد هي مصادفة؟؟

■■

بين قوسين

هناك سمكة كبيرة ياسيدي!

◄ خليل صويلح



هل انتبهتم إلى اختفاء النكتة السياسية من حياتنا اليومية؟ كأن المواطن السوري فقد الأمل من «كركرة» خصر الحكومة كي تبتسم قليلاً وتشاركه الضحك على مشكلاته المستعصية.

التجهم هو العنوان العريض المتداول في علاقة المواطن بالمسؤول، ما جعل النكتة «البريئة؟» ترفع ضغط المسؤول وتثير غضبه، بدليل أن الصحافة أدارت ظهرها للمواضيع الساخنة على كثرتها، ذلك أن مجرد الاقتراب من «مملكة» أحدهم يستدعي الاستنفار. انظروا إلى الردود الرسمية على المشكلات التي تثيرها الصحافة. لن نجد رداً واحداً يعترف بصواب ما هو مكتوب. أداة النفي هي الأكثر استعمالاً في هذه الردود الحاسمة، وكأن الاعتراف بالخطأ ليس فضيلة في منطق هؤلاء. ثم إذا كانت الأمور على ما يرام، ما سبب كل هذه القوائم التي نقرأها عن كف يد هذا المدير أو ذاك «لأسباب تخص النزاهة»، ولماذا لا يصمد رئيس بلدية أكثر من سنة واحدة فوق كرسيه الدوّار.

كل هذا التسيّب الإداري يواجه بعسف شديد عند أية نأمة مضادة في معركة غير متكافئة.

منذ أيام لفت انتباهي وجود ما يسمى «صندوق الشكاوى» أمام معظم المؤسسات الحكومية، وقررت أنه فارغ، بعد أن ضجر المواطن من الشكوى وغياب النتائج.

هل لاحظتم أنني نسيت النكتة؟

هناك ما يسمى بالنكتة البذيئة التي ازدهرت في سياق الثقافة الشفهية، لتوثيق الحياة السريّة للمجتمع، لكنها تتعرض للإقصاء على الدوام، بسبب قدرتها على محاكاة عيوب مجتمع ما، وملامسة أعماقه النفسية، وهذه تتطور في الشوارع الخلفية للحياة اليومية كنوع من الانتقام لظروف قاهرة يعيشها مجتمع ما. لن نقترب منها لأسباب تخص الحشمة.

يقول مثل عربي قديم «إن الرجال لفي سجن إلى أن يغمرهم الظرف». هذه إذاً، دعوة لاستعادة النكتة إلى حياتنا اليومية الضيّقة، وإعادة الروح إلى «جحا» عربي معاصر، وإلى «أخبار الحمقى والمغفلين» في نسخة جديدة لما كان أنجزه ابن الجوزي قبل قرون، أو الجاحظ وبخلاؤه. فالنكتة ليست مجرد مزحة عابرة، بل اختصاص بحثي كامل. في أمريكا خصصت جامعة وولفرهامبتون قسماً مستقلاً لدراسة تاريخ النكتة وعلاقاتها بالطبيعة البشرية على اعتبار أن النكتة الدليل إلى الأوضاع الثقافية والاجتماعية والسياسية لأي مجتمع. وتكشف الدراسات أن أقدم نكتة هي سومرية وجدت مكتوبة في أحد الحمّامات ويعود تاريخها إلى سنة ١٩٠٠ قبل الميلاد. أما ما هي هذه النكتة؟ فيصعب إيرادها بسبب منافاتها للحشمة، وكأن من يكتب اليوم احتجاجاته في الحمّامات العمومية حفيد شرعي لأجداده السومريين.

النكتة السياسية الأولى فرعونية: «كيف ترفع معنويات الفرعون سنوفرو حين يذهب لصيد السمك؟

الجواب: ترمي أحد العمال من دون أن يدري ثم تصيح بأعلى صوتك: هناك سمكة كبيرة يا سيدي».